

تأليف  
إدموند كان  
ترجمة  
مصطفى حبيب

اهداءات ٢٠٠٤

أسرة أ / سيد أحمد متولى الجوهري  
طنطا

# الإنسان والديمقراطية

تأليف  
ادموند كان

ترجمة  
مصطفى حبيب

الناشر

مؤسسة سجل العرب  
إشراف الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد  
٢٦ شارع شرعيه - أ. س. - القاهرة  
٤٩٩٩٩

(C) Edmond Cahn 1961

THE PREDICAMENT OF DEMOCRATIC MAN

by Edmond Cahn

Published by The Macmillan Company, New York

دار النشر العربي للطباعة  
لصاحبها، محمد عبد الرازق

## مُخَوِّياتُ الْكِتَابِ

صفحة

القسم الأول - الحرج وبواعثه	٥
الغرض من هذا الكتاب	٧
جذور التفكير الديمقراطي	١٥
القسم الثاني - تحديد مسئوليات التوكيل	٥٣
حقوق المواطن	٥٥
التربية في المسئولية الجماعية	٦٩
المسئولية في الأعمال العامة	٨٧
المواطنة - المسئوليات الفردية	٩٧
التقصي الذاتي	١٠١
الانسحاب والارتباط	١١٩
القسم الثالث - ممارسة الحوافز الديمقراطية	١٤٣
المساواة السلبية والإيجابية	١٤٥
الأصالة فضيلة الحكم	١٨٣
فضائل الشرف والمصاحبة	٢٠٥
تمثيل الرجال الأحرار	٢٢٥



القِسم الأول  
المُخرَج وبواعثه





(١)

## الغرض من هذا الكتاب

في هذا العصر الراهن الذي يمتحن كل النظم ويتحدى كل الفروض يبدو أنه قد آن الأوان لإدراك حقيقة أحوالنا الخلقية الجديدة . فتحن المواطنون والناخبون في العالم الحر منذ قرنين أو يزيد ، ونحن نعلن أن الشعب هو المصدر الوحيد للسلطات السياسية ، وأن رضاه هو العباد الذي تستند إليه سلطات الحكومة . ومن ثم فكيف نحدد مفهوم هذا التعبير «رضاء الشعب» ، ونعرفه تعريفاً يرقى به إلى مستوى الوصاية الفعالة أخذنا نعمل بانتظام على التوسع والتزيد في حق الانتخاب ، وأصررنا في تقديس على أن المواطنين هم السلطات العليا الذين تجرى كل الأعمال الرسمية باسمهم وتنفذ بسلطانهم . فلهيئات التشريعية التنفيذية والإدارية التي تختارها بأصواتنا ونوجهها ، المفروض فيها أنها لا تمثل أحداً سواها ، فهي تنطق باسمنا وتعمل نيابة عنا . وإذا كان الأمر كذلك فإن أي إجراء رسمي يسفر عن تحيف صارخ للعدالة ترى من الذي يعتبر مسئولاً عنه ؟

ولنضرب لهذا الذي نقول مثلاً محسوساً يقرب الأمر لأذهاننا . فنذ وقت غير بعيد وقعت حادثة سطو على أحد المتاجر في مدينة أمريكية كبيرة ، إذ هاجم لصان ملثمان هذا المتجر وصوبا بندقيةما على صدر المرأة التي تملك المتجر وطلبا إليها أن تسلبهما حصىلة الخزائنة النقدية . وصادف في أثناء هجومهما على المتجر وجود أحد رجال البوليس في زيارة لصاحبة المتجر ، وحين وقع نظر اللصين على رجل البوليس أطلقا عليه النار وأردياه قتيلاً واستوليا على النقود وفرا هارين ، ولما كان القتل في الحادث من

رجال البوليس فقد أثار ذلك نفوس زملائه وحسبهم على متابعة اللصين للقبض عليهما ، وقد حاصر رجال البوليس عدداً من الشبان المتعطلين في أحد الأحياء المجاورة ، وألقى القبض عليهم . وعرض المقبوض عليهم على صاحبة المتجر فتعرفت على اثنين منهما على أنهما اللصان اللذان سطيا على المتجر . وعلى الرغم من إنكارهما ارتكاب الحادث وتقديمهما أدلة مقبولة على براءتهما ووجودهما في مكان آخر وقت وقوع الحادث ، إلا أن مثل الثيابة في الحى قدمهما للمحاكمة واتهمهما في حاس بارتكاب الحادث . وقد أخذت هيئة المحلفين بشهادة صاحبة المتجر ، ولما كانا متهمين بالسرقة والقتل فقد حكم عليهما القاضي بالسجن ٩٩ عاماً .

وأحد المحكوم عليهما كان شاباً وفد إلى أمريكا من بولنده وهو لما يزل طفلاً في حضن أمه . وسأكتفى في هذا المقام بالإشارة إلى هذا الشاب باسمه الأول وهو « جو » وكانت أمه تدعى تيلى . ولما تأيد الحكم الصادر ضده في الاستئناف واستنفدت كل الوسائل القانونية لتخليصه من السجن كانت أمه ، وهى امرأة بسيطة تعمل في مسح الأرض وتنظيفها ، هى التى استطاعت أن تخرج الحقيقة إلى النور بمجهودها الفردى . لحين لم تفلح الوسائل القانونية في تبرئته قامت بنشر إعلان في الصحف عرضت فيه مكافأة خمسة آلاف دولار - وهى تمثل مدخراتها من عمل متواضع أحد عشر عاماً في مسح الأرض وتنظيفها - لمن يدل على مرتكب الحادث الحقيقى . وقد حفز هذا الإعلان بعض عذرى الصحف على التقيب وراء الحادث ، وسرعان ما تكشف لهم أن الاتهام كله لا أساس له من الصحة .

وكان مفتاح الاتهام والمحاكمة هو شهادة المرأة صاحبة المتجر . وقد تين للخبيرين الصحافيين من تحقيقاتهم أن هذه المرأة رفضت أول الأمر التعرف على المتهمين ، ولكنها عادت فغيرت شهادتها وتعرفت على المتهمين

تحت تأثير رجال البوليس الذين هددوها إذا لم تفعل أن يقدموها للمحاكمة بتهمة الاتجار في المشروبات الروحية بطرق غير مشروعة ، وكانوا يعلمون عنها أنها تقوم بهذه التجارة غير المشروعة ، ومن ثم قامت خشية السجن بانتحال هذه الشهادة واتهام الشايين كذباً . على أن المؤامرة لم تقف عند حد البوليس بل كان على قتها المدعى العام الذى كان متحمساً لإثبات التهمة على أى إنسان ، متطلعاً إلى تصيد متهم أياً يكون فى قساوة لا هوادة فيها ، وكان السرواء تحمسه أنه فى وقت وقوع الحادث كان مقرراً أن يفتح معرض دولى فى نفس المدينة ، ومن ثم كان من الضرورى إقناع الزوار والزبائن أن رجال الأمن قابضون على أزمة الأمور بكفاية وأن شوارع المدينة هادئة آمنة .

وبعد أن تكشفت هذه الحقائق ونشرت فى الصحف قامت صيحة من جانب رأى العام تنادى بضرورة العفو عن الشايين وإطلاق سراحهما . وكان المعرض حينئذ قد انتهى منذ وقت طويل وكان المدعى العام خلال ذلك قد تلقى التكريم والحفاوة فى أكثر من اجتماع محلى وفى أكثر من مأدبة من مآدب المحامين ، وانهالت عليه المدائح والشهادات المعتادة والقرارات والدبلومات ، وهو طوال هذا الوقت كان يستمتع بطعامه ويدخن سيجارته فى سعادة ويلقى مواعظه فى الكنائس راضياً مرضياً .

الحق أن الذى سوف نقوله بالنسبة لهذه القضية فى ضوء ظروفنا وأحوالنا الخلفية هو قول جديد . ومن المؤكد أن ثمة رجالاً قد سجنوا وعذبوا وحوكوا من أجل جرائم لم يرتكبوها ، ونستطيع أن نتبع مثل هذه الأحداث فى تاريخ القانون منذ نشأته حتى فجر التنظيمات السياسية للجماعات الإنسانية ، وسنجد فى هذا التاريخ أن فى عديد من القضايا حيث ارتكبت جرائم نعد شخصاً غير مرتكب الجريمة قد حوكم وعوقب خطأ

وأن في قضايا عديدة أخرى قد حوكم أشخاص آخرون وعوقبوا حيث لا جريمة ارتكبت على الإطلاق ، وإنما خدعت السلطات القضائية أو خدعت نفسها واتخذت موقفاً من اتهام باطل لا أساس له .

وفي الواقع لقد حلت الكارثة بحرق وأمه تبلى لأنه كان مما يوائم مصلحة المدينة وتجارتها أن يحاكم شخص ، أى شخص ، وأن يتم التعرف عليه ويحكم عليه بالعقوبة نتيجة لهذا التعرف وللشهادة ضده . ولا بد لنا من أن نسلم بداية أن معظم هذا النهج قديم موغل في القدم ، فهو أكثر قديماً من التوراة ، بل هو في الواقع أقدم من الموت الذى حل بأوروبا الحيثى الذى حل به الموت لأن ملكاً من ملوك الحيثيين أراد أن يستولى على زوجته . بل وأقدم من الموت الذى حل بنبووث لأن ملكاً آخر أراد أن يستولى على حديقته كرومه . وما من سبب لدينا تهدأ به خواطرنا يحملنا على الاعتقاد بأن أية مدينة أو دولة اليوم محصنة ضد ارتكاب مثل هذا النوع من الحوادث .

وعما لا جدال فيه أن قصة دجور لاجديد فيها . وعلى جميع الاحتمالات يمكن القول بأنه ما من أحد حتى المدعى العام كان يضر حقاً أو كراهية شخصية لجو ، وذلك على الأقل في بداية القضية . وصحيح أن محنة جو لها ظروفها واتجاهاتها الخاصة التى كان لها اعتبارها في توجيه القضية . فقد حدث في نفس الوقت الذى اتهم فيه جو بارتكاب الجريمة أن زوجه كانت حاملاً وتنتظر وليدها . ولقد ولد الطفل في أثناء سير المحاكمة . وبعد أن حكم على جو وتأيد الحكم من المحكمة العليا ، وبعد أن أمضى فترة طويلة في السجن اتفق هو وزوجه على الطلاق لتتزوج من صديق لهما كيبا تتاح للطفل فرصة التنشئة في ظلال بيت طبيعي وفي أحضان أسرة . وقد تم ذلك كله قبل أن تدخر تبلى قدراً مناسباً من المال تقدمه جائزة لمن يرشد عن مرتكب الجريمة الحقيقي . وإذا كان جو قد علق أهمية خاصة على هذه

الظروف والملاسات ، فإن من غير المحتمل أن تكون مثل هذه الملاسات أمراً غير عادي إذا عرضناها على أحداث التاريخ القضائي الماثلة والتي سجلتها قنايا كثيرة مشابهة .

وما من أحد يمكن أن يساوره الشك في مسلك تيلي ، بل وما من أحد يمكن أن يرى في هذا المسلك جديداً عن أمثاله ، فالأممات دائماً أبدأ في كل زمان ومكان يدافعن عن أبنائهن مهما تكن الظروف . وإذا كان في هذا الموقف أي خروج على هذه القاعدة فقد يكون مرده إلى أنه في هذه القضية بالذات كان جو بمحض المصادفة بريئاً مما اتهم به وحوكم من أجله ، كما اعتقدت أمه تيلي تماماً . وعلى جميع الاحتمالات كان كل ما في حاجة إليه هو تأكيد كيدته الذي لم يتأيد من أنه بريء ؛ ومن ثم فلم يؤثر فيها بحال بل ولا كان ممكناً أن يؤثر فيها سيل الأدلة التي قدمت للتدليل على اتهامه ، وبالإضافة إلى هذا فإن عدم إحاطتها وجمالها المطلق بالشعارات الخاصة بعلم النفس الشعبي جعلها لا تخشى أو تهاب أن يقال عنها أو عن تصرفاتها إنها تخضع فيها لعقدة أوديب .

ولما كانت كل العوامل في قضية جو وتيلي قديمة ومألوفة ، وكذلك معظم العوامل في ظروفنا حيماء قديمة ومألوفة ، فإن في إمكان أفراد المجتمع دائماً أن يضعوا أنفسهم في موضع ضحية من ضحايا الظلم القضائي ، وار على أجنحة الخيال ، كما نفعل نحن الآن ، وأن يتصوروا ظروفها ويشاركوها تأثير هذه المحنة عليها . هذه القدرة على تقمص شخصية المجنى عليه والشعور بأحاسيسه وتجاربه ، لها قيمتها الكبرى في الإبقاء على حياته وحياتنا وعلى خلاصه وخلاصنا . فإن دوافعنا الشخصية الحفاظ على أمتنا وسلامنا تتحرك فينا وتنشط في نفس اللحظة التي ندرك فيها أن ملاحق به من ظلم قد يحيق بنا إذا ما تعرضنا لموقف مماثل تحميك المصادفات السيئة .

وفي بعض الحالات قد يؤدي بنا هذا التعمص لشخصية المظلوم إلى سمو بأفكارنا تذب فيه الاعتبارات الشخصية وتمحي الأنانية . وفي هذه المرحلة من السمو يشتد نزوعنا الإنساني كبشر ويحملنا على العمل لإنقاذ « جو » ، لا بدافع من الخوف الذاتي أو الخشية مما قد تتعرض له سلامتنا الشخصية إذا حاق بنا ظروف مشابهة ، وإنما بدافع إنساني محض ممثله الإيمان بأن أى ضرر يحمق بجو كفرد من أفراد الجنس البشرى ينطوى على جرح بالغ للإنسانية كلها . ذلك أن جو جزء لا يتجزأ من الإنسانية فأي حيق به من ضرر أو ألم تحس به الإنسانية كلها وفي هذه المرتبة من الإعلاء لاشتلتنا في الواقع مشاغل ذاتية من احتمال أن تقع يوماً ما في مثل هذا الحرج وأن نقف وراء أسوار السجن ؛ وإنما الذى يشغلنا هو الإنسان نفسه الذى تتعمص شخصيته ذلك المظلوم أياً يكون المتمثل لنا الآن في شخصية جو .

يبد أن مثل هذه الأمور كانت لها حقيقة منذ زمن بعيد قبل قيام الحكم الديمقراطى الحديث الذى يمثل الشعب ، بل وكانت معروفة للحكام في العصور القديمة ، ولكن العامل الجديد عتلف جداً . فالأمر في ظروفنا ليس هو تعمصنا لشخصية جو أو تبلى ، بل هو منذ بداية العصر الحديث أكثر ما يكون تعمصاً لشخصية المدعى العام الظالم . فالحكومة النابية التى تمثل الشعب قد أدخلتنا نحن المواطنين في الوضع الذى نتحمل فيه مسؤولية المدعى العام وتصرفاته ؛ بل هى جعلتنا شركاء ، بل إن أردت معاوين ، في جميع الأفعال والأعمال التى تجرى باسمنا أو تقع منبثقة من سلطانتنا . ولما كنا نحن الأصول التى يمثلها المدعى العام وينوب عنها كوسيط أو عامل باسمنا فإننا نشعر نوعاً ما وإلى حد ما بأننا مرتبطون ومستولون عن النتائج المترتبة على مسلكه . ودون إرادة منا للدخول في مثل هذا النوع من المناقشة اندفعنا إلى دائرة المسؤولية . ونحن كبشر كان من المحتمل دائماً

أن نرط أنفسنا برباط العطف والتجاوب مع ضحية الظلم والخطأ . ولكنا  
كمواطنين نجد أنفسنا ووجه وورطة عميرة تزداد مع الأيام تشابكا . ذلك  
أننا نجد أنفسنا على غير توقع منا مرتبطين بالشخص الذى أوقع  
الخطأ أو أحدث الظلم ، ومن ثم فالمشكلة الجديدة التى يواجهها الإنسان  
الديمقراطى هى مشاركته فى المسؤولية الأدبية عن أخطاء حكومته . هذه  
المشاركة الأدبية من جانبنا فى تحمل مسؤولية الخطأ الذى تقع فيه الحكومة  
من شأنه أن يثير فىنا شعوراً بالسخط وعدم الرضا حين نواجهها لأول  
مرة ، وإتيان الحكومة أو عمالها لآى خطأ فى التصرف داخل حدودنا  
وفى شئوننا الداخلية وفى ما يمس حياتنا الخاصة والعامة داخل وطننا ، من  
شأنه أن يثير فىنا مشاعر القلق والاضطراب أكثر مما لو كانت هذه  
الأخطاء بعيدة عن الوطن نفسه ، فالأمور التى يرتكبها ممثلونا فى البلاد  
الأجنبية من السهل على الضمير أن يجد مخرجاً للخلاص من آثارها ، من  
فلو أن خطأ ما ارتكب فى الخارج لاستطعنا أن نجد مخرجاً لتبريره  
وتخفيف تبعاته على ضمائرنا بأن نلقى باللائمة على انحراف الشعب الأجنبي  
أو على سوء طوية الحكام ، أو على فقدان الشعور بالمسؤولية الأدبية  
الدولية أو على سوء الفهم لأداب السلوك فى الحرب والسلام . ولكن مثل  
هذه الأعذار التى تتحملها وتندرع بها لتبرير مسلك غايطى فى الخارج  
لا تمجدى فتىلا ؛ بل ولا تقوم لها قائمة إذا حدث أن ارتكب موظفو  
الحكومة خطأ أو أقعوا ظلماً على مجتمعتنا داخل حدودنا وأدخلونا بذلك  
فى عملية عميلة صرفة . ذلك أن النظام القانونى والمؤثرات الاجتماعية  
والقانون الأخلاقى داخل البلاد لا يتصل بأحد إلّا بنا أنفسنا ، وهذا هو  
السبب فى أن الصورة الحقيقية للمشكلة التى يواجهها الإنسان الديمقراطى  
لا توجد فيما وراء البحار ، وإنما تظهر على حقيقتها هنا ودخل حدود  
أرضنا فى قضايا بسيطة وواضحة بساطة قضية جو و تيل .

والغرض من هذا الكتاب علاج مسائل ثلاث : فى الجزء الأول يهدف الكتاب إلى شرح طبيعة وأساس مشاركتنا الأدبية فى أخطاء الحكومة : والجزء الثانى يهدف إلى توضيح أن الأخطاء والمسئوليات التى ترتكب أو تحمل نيابة عنا والتى اعتدنا أن نخشاها لأنها تبدو ضخمة فى غرضها الحاضر ليست فى الواقع عبثاً لا يمكن أن نحتمله ، وإنما هى على العكس أمور يمكن تحديدها وتبريدها واحتمالها . وقد جنحنا فى هذا التوضيح إلى التحليل المنطقي . والجزء الثالث يهدف إلى الكشف عن الحوافز الديناميكية فى الوجود الديمقراطي والتى من شأنها أن تقلل من عبء مسئولياتنا وأن تزيد من قوتنا الأدبية لنستطيع حمل هذا العبء ولتجعل من ظروفنا فى مجموعها لاشئاً محتملاً لحسب وإنما أمراً مرغوباً فيه جداً .

ولاشك فى أن هذا العمل الذى غرضه فى هذا الكتاب أمر ضرورى . على أننا وإن لم نوفق فى وجه أو آخر من وجوه هذا البحث على الرغم من أننا كرسنا له خير جهودنا ، فإن رجاءنا على الأقل أن نكون قد ساهمنا فى الكشف عن بعض المشاكل الأساسية التى تواجهنا فى هذا العصر . ونحن فى ما قدمنا وأخذنا أنفسنا به إنما نعالج موضوعاً يشاركنا فى مسئوليته كل مواطن فى العالم الحر ، وما من أحد إلا القلة القليلة ينكص عن أداء هذا الواجب .



(٢)

### جذور التفكير الديمقراطي

منذ أجيال ونحن أبناء دول العالم الحرسير قنماً نحو أفق جديد يتمثل في عملنا على بث نظام الحكم النيابي وعلى التوسع فيه ونشره وتعميمه وعلى جعل حق الانتخاب حقاً عالمياً لكل إنسان . وليس من الأهمية بمكان أن نحدد متى بدأت هذه العملية ، وللمؤرخين والاساتذة والباحثين أن يختلفوا ماشاء لهم الاختلاف حول تاريخ بعض الحوادث التي وقعت في التاريخ السياسي الإنجليزى أو الأمريكى أو ربما السويسرى ، والتي يعتبرونها بداية لهذا العمل ، وإنما المهم في هذا المقام أكثر من غيره أن نقول إننا قد أحسننا ووعينا وعياً كاملاً بضرورة حل هذا العبء ، وهو عبء المشاركة الأدية الجديدة دون أن نعرف في الحقيقة مدى هذا العبء وحدوده .

لقد ذهب توماس جيفرسون في سنواته الأخيرة - حين بدا له أن الحكم النيابى قد بدأ شيئاً جديداً أساسياً في التجربة الإنسانية - ذهب إلى حد استبعاد أرسطو من كونه صاحب الفسكرة الأولى في الجماعات الديمقراطية ، لأنه كغيره من الفلاسفة الأقدمين قد عالج الديمقراطية في شكلها المباشر أو في صورتها النقية غير العملية التي لا يمكن تطبيقها فيما وراء حدود مدينة واحدة . وإذا كان القدماء قد كونوا أفكاراً ناقبة عن قيمة الحرية الفردية ، فإنهم كما يرى جيفرسون لم يستطيعوا أن يرشدوا الجماهير أو يقودوها فيما يتصل ببناء الحكومة النيابية الحرة . وختم جيفرسون كلامه بقوله : « إن التجربة الكاملة لحكومة ديمقراطية نيابية كانت وما تزال عنخولة لنا . »

ولما كانت التجارب الديمقراطية مازال مستمرة ، وقد مضى قرن ونصف منذ عهد جيفرسون وكانت مضامينها الأدبية مازال مستمرة في الظهور ، فإننا لانستطيع أن نفلت من التفكير فيها هي بسبيل أن نقودنا إليه . بل إننا لن نستطيع أن نفر من أن نسائل أنفسنا إلى أي حد وإلى أي مدى تدخلنا الحكومة النيابية أو تشاركنا في تحمل أخطائها وأوزارها ؟ مثل هذا التساؤل لا يمكن أن نفرض الطرف عنه أو تتفاداه . ربما كان هناك مندوحة لأرسطو وجيفرسون أن يلزما الصمت تجاهه لأن الأول لم يعرف نظام الحكم النيابي الحديث ، ولأن الثاني لم يشهد إلا بدايته القلقة . أما نحن فوفقنا يختلف كلية عن موقفهما ، ذلك أن مشكلة المسؤولية تواجهنا بكل ما وراءها من غموض منذر ، فلقد شهدنا مراراً وتكراراً خلال القرن الماضي مستبداً أو آخر يستغل هذا الغموض بمنف يشارك أمة بأسرها في جرائمه السياسية بإجراء انتخابات شعبية مزيفة بصورة مسرحية أو بإجراء استفتاء عام يدعي فيه التأييد . والمبيجون الشعبيون هم الذين استطاعوا ، قبل أي أحد آخر ، أن يدركوا بدقة كيف يثور القلق الشعبي وكيف يمكن استغلاله لتحطيم الحريات الشعبية والقضاء عليها .

وقد يسأل سائل : لم اخترت المبيجين الشعبيين وحلثهم المسؤولية ؟ وأنا أقول إن ميزتهم فيما أعتقد في الكشف عن العوامل التي تثير قلق المواطنين وعن وسائل استغلال هذا القلق ، لها تفسير بسيط . ذلك أن المهبج الشعبي الحقيقي يستخدم في تعبيره عن الدولة نفس التعابير التي يستعملها رجل الشارع من أن الدولة تنقص شخصية خارقة ، وأحياناً ينظر إلى الدولة في صورة خفية تنقص كل القوى الخارقة ويصورها في صورة الزعيم الذي يستطيع أن يحل كل مشاكل المواطنين وأن يتحمل كل أوزارهم وخطاياهم ، وأحياناً أخرى ينظر إليها نظرة لانتقل عن الماضية وإنمايراهما كما لو كانت

قبيلة بدائية أفرادها هم الشعب الذى يشاركها فتوحاتها وجرائمها ، وفي الواقع فإنهم لا يشاركونها بحسب فى جرائمها ، وإنما ينقلونها لخلفائهم لأن جرائم القبيلة تعتبر وراثية . ومهما يكن من شيء فإن فكرة تقمص الدولة لقوى خارقة ينقل العبء بطريقة أو بأخرى إلى زعيم من المهيجين الشعبيين أو يضعه على عاتق رجال أبرياء . وطالما ظل الناس على أخذهم الدولة على أنها شخص ما ، سواء أكان طبيعياً أو خرافياً أو تجمعاً قبيلاً ، فإنهم سيظلون غير مبشرين لإدراك حدود المسؤولية الأدبية عند المواطن الديمقراطي .

ولما كانت كتابات الفلاسفة السياسيين تتخللها صور من هذا التجسيد الإنسانى للدولة ، فلا مجال للتعجب من أن هذه الأفكار البدائية ما تزال تعيش بيننا وتنفس . فأرسطو الذى افترض أن تكون الدولة من الصغر جداً بحيث يستطيع الإنسان أن يراها في نظرة واحدة ، أخذ بعد ذلك يناقش الأمر عن فهم بأن ما يصلح للدولة هو نفس ما يصلح للإنسان ، وأن الدولة قد تضم عديد الأفراد ، ولكن عديد الأفراد هؤلاء كان يعنى بالنسبة له بضع آلاف فقط . ولما كان مواطنو أثينا يجتمعون للعمل كقبيلة أو كاتحاد للقبائل بدله أن يقيس قراراتهم كدولة بنفس مقياس قراراتهم كأفراد .

وعلى أساس هذا الفهم بدأ جون سالسبرى ، أول واضع للنظريات السياسية فى إنجلترا خلال القرون الوسطى ، حينما كان المجتمع قد أعيد تنظيمه على أساس إقطاعى متدرج ، أن من المقبول أن نقارن بين الدولة وجسم الإنسان ، فالأمير على حد قوله هو الرأس ، والقساوسة هم الروح ولهم الرياسة على كل الجسم ، ومجلس الشيوخ هو القلب ، والقضاة وحكام الولايات هم العيون والأذان واللسان ، والجنود هم الأيدي الباطشة ، والموظفون والمحامون والرؤساء هم اليد المسالمة ، وحاشية الأمير هم الجوانب ،

والجباة هم المعدة والأمعاء ، والفلاحون هم الأقدام التي تنشب بالأرض وتحمل الجسد ومن ثم تحتاج إلى عناية الرأس لتحكيمهم من الممار .

وقد استمر هذا التجسيد الإنساني للدولة . ففي القرن السابع عشر قال أحد الملوك وهو يبتغى أن يمتص السلطان السياسي كله لنفسه ، الدولة هي أنا . وكانت تلك هي القمة لقصة التجسيد هذه لوقت طويل . وقد استمر هذا حتى القرن التالي عندما استخدم اللقب للملك صاحب السيادة ، الذي رفض بعض النبلاء منذ زمن طويل أن يأخذوه في بساطة كما يأخذون لقب صاحب السيادة عندما يتحدثون إلى الدوق أو صاحب الشرف حينما يتحدثون إلى الولاة أو القضاة ، هذا اللقب « صاحب السيادة » قد قيل إنه حق لبعة ملايين من المواطنين الأمريكيين المختلفين ، وعلى الأقل لأولئك الذين كان يسمون رجال الولايات الطيبين . بيد أنه من العجب أن أصحاب النظريات السياسية أنفسهم الذين اعتادوا أن يقولوا إن الشعب الأمريكي هو صاحب السيادة أصرروا على القول بنفس الحساس بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة السيادة ، وأن كل ولاية من الولايات الداخلة فيها هي صاحبة السيادة أيضاً . وفي الوقت نفسه ما يزال بعض الأفراد القلائل يؤمنون بأن « صاحب السيادة » لقب لا يعني بحال « الدولة » ، بل ملكا يحكم الدولة . وقد وصف هذا الاتجاه من باب الشفقة بأنه يدل على السذاجة أو ضعف الإدراك من جانب القائلين به . وكان على هؤلاء أن يدركوا ما أدركه كل رسام الكاريكاتير من أن السيادة كانت تمييزاً عن « العلم سام » المشرق المنير الذي يمثل ولاية المسيحية في وضع المقدس المتحضر في وجه الأسد البريطني المهموم ذي الذيل المعقود وفي وجه اللب الروسي المهزوم . ولسوء الحظ أن من مثل هذه المواد يصطنع الناس القوانين والأحكام القانونية .

وإذا كانت الدولة الحديثة لا تعادل وظيفياً رجلاً أو قبيلة (ولا نقول أسداً أو دُباً أو نَسراً) فهل يعنى هذا أننا نعاملها على أنها معفاة من الضوابط الخلقية الكابحة في أعمالها وإدارتها ؟ وكيف إذن يستطيع الإنسان أن يصدر حكماً عليها فيما فعلت أو فيما عجزت عن فعله . إننا ندرك أو علينا أن ندرك أن الدولة تستطيع أن تقوم ، وهى على حق في ذلك ، بأمور كثيرة من الخطأ أن يقوم بها الفرد . فالدولة مثلاً في إطار من العدالة الكاملة وحسن التصرف تستطيع أن تنزع أملاكنا مقابل الضرائب ، وأن تنظم شؤون المعاملات والمبادلات ، وأن تقدمنا للحماية وأن تلزمنا بالتعليم والتطعيم والتسجيل وأن تجندنا إجبارياً للخدمة العسكرية . وهن ناحية أخرى فإنه ما من دولة حديثة ادعت أو تدعى أبداً أنها محصنة ضد المبادئ الخلقية بل ما من دولة حديثة تدعى لنفسها حرية ميكافيلية تنقض فيها الطرف عن كل المبادئ الخلقية وتتبع فقط نداه المصلحة الذاتية العارية . ونستطيع أن نؤكد أن الدولة الديمقراطية لا يمكنها أن تدعى ذلك بتاتاً فهمي ليست رجلاً عادياً تحكمه أخلاق فردية مزمتة ، ولا هى أمير من أمراء عصر النهضة لا تحكم فيه أية أخلاق ما . إن هناك مستويات خلقية تنطبق على الدولة ولكننا لا نبدأ بتطويرها دون أن نوضح أولاً لماذا لم تكن الدولة كالفرد على الرغم من الخرافات والصور المتحركة .

ولنبداً بمناقشة ما يعتقد الناس من أن الدولة ليست كالفرد في الحجم أو في القوة ؛ ومن أن واضح أن الفرق في الحجم لا يعنى مجرد اتساع الرقعة الجغرافية لأن هذا الاتساع يمكن التغلب عليه بسرعة وسائل النقل والمواصلات ، وإنما الفرق الحقيقي يتمثل أكثر في أعداد المواطنين ، تلك الأعداد التي تتجاوز مئات الألوف بل الملايين بل عشرات الملايين مما يجاوز كل خيال ، ويبلغ أحياناً مئات الملايين ، وفي الحق أننا لا نستطيع أن

نعالج البشر من حيث الكم كما نعالج الامبال من حيث الكم أيضاً .

وإذا قارنا موارد الفرد الطبيعية بموارد الدولة لوجدنا الفارق شاسعاً ؛ ذلك أن القوى الضخمة الهائلة التي في سلطان الدولة لا يمكن أن تسكر قيمتها وأثرها . تلك القوى التي تشمل كل سلاح وكل أداة من الأدوات الفعالة من أول المستويات العليا للضغط العاطفي للوطنية إلى الأنواع المتعددة للضغوط الاقتصادية التي يهيا للدولة استخدامها بكل قوة وعنف . وإذا انتقلنا من الضغوط الممنوية إلى الضغوط الحسية لوجدنا قوى الدولة تخضع لها الأدوات المادية التي تستطيع بها أن تلزم الناس بإجراءاتها من استعمال الأيدي والكمات والعصى والناز المسيل للدموع وجدران السجون ورصاص البنادق وحبال المشنقة . وفي الحق إن الدولة تملك تحت تصرفها قوى هائلة هي نظرياً أكثر مما هي في حاجة إليه لالتئب على كل تأخير أو عقبات تصادفها . بيد أن عمل أية دولة قائمة - كما نعرف جبراً - مهما يكن الحكم فيها استبدادياً مطلقاً - يتعرض أحياناً إلى المقاومة المشبعة بوسائل متعددة . فالموظفون قد يبدو أنهم يتمتعون بسلطان مطلق ولكنهم مع ذلك لا يستطيعون أن يتخلصوا من المحتابين والنشالين والقوادين ورجال الشرطة النوم والبيرقراطيين الجامدين والإداريين الناسدين والكسالى من الموظفين والأغبياء من المال في المصانع وربات البيوت المتحذيات في الأسواق والأمشاق المستهترين في الحدائق . وفي الواقع أن الدولة لا تستطيع حتى أن تحسرك لنفسها مهمة قتل البشر عن عمد ولكن لا بد أن يشاركها في هذه المهمة الأزواج النيررون والورثة المتجولون والأشقياء من رجال العصابات المحترفون

وكبار الموظفين مشهورون بخشوتهم وسوء تصرفهم . وهناك قصة تروى في هذا الصدد مفادها أن انجلترا فقدت مستعمراتها في أمريكا لأن وزيراً من وزراء الدولة رفض أن يرحل إلى لندن في رحلة للتمتع من لندن إلى كنت

فترة من الوقت تكن ليوقع أمراً للورد هاو يوجهه للتقدم عبر وادى هندسون ليحقق الاتصال بقوات الجبال برجون التي كانت تتقدم من كويك . وإذا كان في هذه القصة ما يدعو إلى الشك فهي التفاصيل التي وردت فيها عن أن هذا الأمر قدم للتوقيع في مكتب الوزير المختص فعلا . ومهما يكن من شيء فإنه على الرغم من القيود والعثرات والصعوبات التي تواجه الدولة فإنه مما لا يختلف فيه اثنان أن الدول القومية تمثل قوى هائلة ضخمة .

ويدل على أن الفروق الدقيقة بين الدولة والفرد لاتصل بحال بالحجم أو القوة ولا بالعوامل البدنية ، وإنما هي وثيقة الصلة بالعوامل البيولوجية التي تتمثل في الزمن والوظيفة . فالمعاملات الأخلاقية للفرد ، أو على الأقل معظمها ، مرتبطة كل الارتباط بدورة حياته منفتحمله أمه جنيئا إلى أن يقضى نجب . فهو يدخل في علاقات أخلاقية ظاهرة مميزة في الحمل وإرضاع وفي التنشئة الأولى وفي التوجيه وفي التربية وفي تكوين صداقات وفي حبه وشهواته وفي مراهقته وبلوغه ، وفي عمله وفي أبوته وفي رجولته وفي كهولته وفي سنواته الأخيرة وهو يشرف على الموت . إنه يشب ويتعش ويقوى ثم ينوى . وسواء أراد أم لم يرد فإن حسابه الخلقى لابد أن يضم لا التغيرات العابدية لأطوار حياته التي عاشها وتقلب فيها لحسب ؛ بل يضم فوق ذلك الثوابت التي لامناس منها والتي تؤثر باستمرار وتعديل في سلوكنا بل وتلقى أحيانا كل المتغيرات التي تطرأ علينا مهما تكن . الموت هو لاشك آخره المطاف بالنسبة لكل حي ، ومن ثم فهما تكن المعتقدات التي يتخذها الناس لأنفسهم ليهذوا من روعهم ، ومهما تكن الآمال التي يعلون بها أنفسهم من الإيمان بالخلود أو بالبعث فإنهم جميعاً على اختلاف نحلهم يواجهون المعادلة البسيطة بين كونهم يولدون وبين كونهم يأخفون طريقهم إلى الموت .

( ٢٠ - الإنسان )

وفي هذا تختلف موازيننا الخلقية أو هي محتومة أن تختلف عن الموازين الخلقية للدولة ، ذلك أن الدولة لا ينتظر لها الفناء وإنما يتوقع لها أن تبقى في الوجود دائماً أبداً وإلى ما شاء الله .

ولقد كان توماس جيفرسون بعيد النظر حين أدرك أن هذه الصفة من صفات الدولة ، أى صفة الدوام ، سوف تفرض مشاكل خاصة معينة على المجتمع الجمهورى الصاعد . ولقد أرقت هذه المشكلة جيفرسون خلال أو طوال حياته ، فكان دائم التساؤل بأى حق أو بأى عنوان يمكن لجيل من الأجيال فى شعب حر أن يلزم الأجيال من بعده بمجموعة من الانجازات الدستورية والقانونية . ومهما يكن مقدار الحكمة وبعد النظر عند الآباء المؤسسين لدولة ما حين أقاموا نظم الحكومة ، فإن من حق الجيل الحاضر دائماً أن يتخذ قراراته بنفسه فيما يعرض له من شئون ، بل ومن حقه أن يحكم نفسه بنفسه وأن يسقط من حساب المبادئ والتعاليم التى عفا عليها الزمن . وقد تسطت هذه الفكرة على جيفرسون تسطاً قوياً حتى إنه اقترح فى بداية قيام حكومتنا أن كل الدساتير والقوانين والديون العامة يجب أن تُلغى تلقائياً كل تسع عشرة سنة ، إلا أن يوافق الجيل الجديد على تبنيها وتجديد العمل بها وعن وعى وإدراك . على أن هذه الفكرة التى ساورت جيفرسون ، وإن تكن من حيث كونها اقتراحاً ملبوساً معيناً لا جدوى منها وغير عملية ، إلا أنه يكمن وراءها حقيقة سياسية هامة . فقد كان جيفرسون يرى أن الدولة لا تماثل فى وجودها دورة حياة الفرد فهى تستطيع أن تجدد شبابها على حين يعجز الفرد عن ذلك ، وهى قد تنفى غناء لاحت له فى بعض المراحل على حين يجب أن يذوى الفرد . وقد تسقط الدولة وتحل لأسباب لاتمس الفرد بل تتركه حيث هو بلا تأثير . وجسم الدولة ليس شديداً بحجم الفرد فهو لا يبنى أو يولد مرقوحة وإلى الأبد ، ومصيرها يجب أن يعتمد على أعمال مستمرة متواصلة



من الخلق الجديد والروح الجديد . وهذه النظرة البعيدة التي تكشف عن أن عملية الخلق في الدولة عملية مستمرة ولا نهائية تنطبق بالذات على عديد وظائفة التي تراوها الدولة الحديثة . وإذا نحن عبرنا عما تقوم به الدولة عملياً وخرجنا من ذلك إلى التأكيد بأن الدولة تتمثل فيما تفعله فإننا نستطيع في ضوء تاريخ القرن الماضي أن نقضى أو أن نخلص إلى القول بأن الدولة على الجزم ليست هي ما اعتادت أن تكون ، بل من المحتمل ألا تستمر في أن تكون ماهي عليه الآن . ذلك أنها تراول وظائف كثيرة نعتبرها اليوم لا يمكن الاستغناء عنها وإن تكن في الماضي كانت متروكة للجهد الفردي الخاص أو كانت مهمة منذ جبل مضي . وليس ثمة احتمال أن يربط الدولة القومية بمجموعة من المناشط الميعة المحددة بسبب أننا قد وجدنا أن هذه المناشط كانت مألوفة في زماننا فحسب ، ذلك أن الدول ملزمة باستمرار أن تعالج كل جديد ومتدع وغير مألوف ، وإلا فليقل إلى أحد من كان يظن في ضوء الحقائق السياسية في العالم أن الدول سوف تمارس في القرن العشرين مشاكل ووظائف اكتشاف الفضاء ؟ ما أظن أن أحداً دار بخله أو تخيل وقوع مثل هذا في هذا القرن العشرين .

وفي زمن كزماننا هذا يبدو أنه لامناص - إذا أردنا أن نكون منطقيين مع أنفسنا - أن يتخلص التفكير الديمقراطي من مرحلة عدم النضج وأن يتجه إلى نبذ الأوهام الماضية التي تتصل بالتقمص والتجسيد . تلك الأوهام قد أكل الدهر عليها وشرب وحين نفعل ذلك نكون قد خطونا الخطوة الأولى نحو تطوير فلسفة مجتمعا بما يوائم عالماً حراً وشعباً حرة .

وإذا ما اتخذت هذه الخطوة استطاع كل فرد أن يرى بوضوح أن ما نسميه الدولة ما هو إلا تنظيم موكول إليه أداء وظائف اجتماعية معينة يقوم على أدائها عمال قادرون لهم كفاية تتفاوت قوة ، وأتينا لا نلتزم

بوظائف محددة لهذا التنظيم ، وإنما من وقت لآخر نغير ونبدل في هذه الوظائف ، بالإضافة لا بالحذف في أكثر الأحيان ، وأتأ في فترات محددة نغير هيئة القائمين على هذا التنظيم الذين هم أيضاً يزداد عددهم أكثر مما اعتاد الناس أن يروه وأحياناً حين نضيف بعض المناشط الجديدة الواسعة النطاق ، مثل التأمين الاجتماعي والخبان الاجتماعي أو حين ندخل تعديلاً على بعض أحكام الدستور ، فإننا نغير من بناء هذا التنظيم الأساسي . وعلى ذلك فإننا نستطيع أن ننظر إلى الدولة من وجوه متعددة . ففي بعض الأحيان ولأغراض معينة قد يترامى لنا أن نأخذ الدولة على أنها وحدة حقيقية مفضلة ، وأحياناً أخرى ولأسباب أخرى قد نفضل أن نعتبرها كما لو كانت اسماءياً للوحدات الوظيفية التي تقوم بالخدمات العامة . وعلى أية حال فأيما يكون الاعتبار الذي نأخذها به والسبب الذي يعيننا حين هذا الأخذ فإن هناك مزايا متعددة وهامة نستطيع أن نحققها حين نستخلصها من الشخصية أو الفردية الإنسانية . ففي اللحظة التي نخلص فيها الدولة من الصفة الشخصية نجد أنفسنا قادرين على أن ننحص الموظفين من ناحية ، وعلى أن نحدد مفهوم المواطن العام من ناحية أخرى وهذه ولا ريب هي بداية الاتجاه الديمقراطي السليم .

والحق أن للديمقراطية مزاجاً معيناً ومشاعر معينة تصاحبها . ولما كان كل فرد منا لا يشعر بالشعور الديمقراطي في كل لحظة من لحظات يومه ، فمن ثم فنحن جميعاً تتراوح بين الدخول والخروج في المزاج الديمقراطي المعين ندخل فيه حيناً ونخرج منه حيناً آخر ؛ بل نطرحه جانباً حين نشعر بالتخلص من الأوهام أو حين تتورق فينا عوامل السخط على الإنسانية . ذلك أن مثل هذا الإحساس لا يتلأم مع المزاج الديمقراطي الخاص

وكذلك نتعرف عن المزاج الديمقراطي حين نشعر بالزهو والاختيال أو حين نحس بالفضة والمهانة . ذلك أن أياً من هذه المشاعر لا ينطوى تحت المزاج الديمقراطي الخاص ، ولا ينبغي أن يغيب عن البال أن المزاج الديمقراطي ليس مجرد إحساس غير محدد بالوطنية فقد كان هناك دائماً عدد لا يحصى من الوطنيين الممتازين يعيشون في ظلال حكم أوتوقراطي مستبد. ومعنى هذا أن الوطنية تشتعل في صدور الأفراد في كل مكان مهما يكن هذا المكان .

وإذا كان الأمر كذلك فما هو إذن هذا المزاج الديمقراطي الخاص؟ إنه احترام الإنسان لنفسه في حزم، ويمثل هذا في نوع من عدم التعظيم لشأن موظفي الحكومة . وعدم التعظيم الديمقراطي الذي نعنيه في هذا المقام لا ينطوى بحال على العصيان أو حتى على عدم الاحترام ، وإنما هو نظرة على قدم المساواة يلقبها المواطن على الموظف ، ومعناه أن المواطن ينظر إلى موظف الحكومة نظرة واقعية باعتباره شخصاً آخر مماثلاً له يقوم بعمل اجتماعي حدده ويؤديه بكفاية وقدرة متفاوتتين . وفي هذا الصدد لا يمكن اعتبار هذا الاتجاه إلى عدم التعظيم من شأن موظف الحكومة عملاً ديمقراطياً صحيحاً ما لم يكن الدافع عليه احترام المرء لنفسه وكرامته وشخصيته وقراراته . فإذا حدث أن اعتقد المرء أن كل الناس بما فيهم نفسه والموظف الذي يواجهه ، كلهم مذنبون فاسدون أغبياء لا أمل في صلاحهم أو أنهم مسوقون بقوى قدرية لا فكاً منها ، فإن سلوكه في هذا الموقف وإن يكن سلوكاً لا ينم عن التعظيم إلا أنه ليس ديمقراطياً . وفي الوقت ذاته لو أنه أحس بأن كل المحكومين هباء لا قيمة له ، وأن كل الحاكمين عقلاء وخيرون أو العكس ، فإنه في هذه الحالة أيضاً ينقصه بالمثل السلوك الديمقراطي الصحيح. ذلك أن المزاج هو المعادل العاطفي لتأكيد

الذات في شجاعة وجرأة . ويستطيع المرء بطريقة مؤثرة وبشعور عاطفي وبنغمة تعبيرية مستمدة من مزاجه أن يؤكد أن الديمقراطية قد ألغت ومحت الفارق القديم بين الحكومات والجمهور ، وأن المواطنين الديمقراطيين ماهم في الحقيقة إلا وحدات فعالة وعناصر عاملة داخل إطار الحكومة وأنهم محسوبون ضمن أعداد الحكماء في الوقت نفسه الذي يحسبون فيه ضمن المحكومين ، وأن الفارق الوحيد الذي يعتبر تمييزاً مقبولاً بين الموظف والمواطن العام هو أن سلطات الموظف ووظائفه وواجباته أكثر تحديداً وتخصيصاً . وعلى الجملة فإن المواطن المساهم في أية ديمقراطية يستطيع أن يشعر بينه وبين نفسه أنه هو الآخر يسك بزمام وظيفة ما داخل إطار الحكومة ولكنها وظيفة غير محددة على حد تعبير أرسطو .

والمزاج الديمقراطي لا يأتي لكل الناس بقوة واحدة ولا ينتقل إليهم بصورة موحدة . فأحياناً يشعر بعض ذوى العقول الكبيرة الممتازة التفكير المستقلة الرأي بالحاجة إلى أن يحتفظوا لأنفسهم بمحارب خاص يمارسون فيه نوعاً من العبادة والتعظيم . ومن قبيل هذا أن ألفريد نورث هوابند كان في أيامه الأولى حين كان يضطر إلى الطواف في لندن في أتوبيس يتظاهر بأنه يصطحب معه في مثل هذه الرحلة شخصاً عظيماً ليؤنس برفقته . وكانا يجلسان معاً عادة في الدور الأعلى من الأتوبيس ويقادلان الحديث في حرارة . وكان هوابند يشرح لرفيقه المناظر والآثار التي يمران بها ويطلب إليه التعليق عليها . وبهذه الطريقة كان غالباً ما يتخيل أنه يصطحب سير أزاله نيوتن أو أرشيدس أو أرسطو ؛ ولكنه قلداً دعا إلى هذه الصبغة أفلاطون الذي كان يكن له أعظم الإعجاب . وعلى الرغم من أنه لم يوضع لنا السبب في عدم اصطحابه لأفلاطون إلا أنه من السهل علينا أن ندرك أن شعوره البالغ من التعظيم والتوقير لشخص أفلاطون هو الذي

حال بين أعلامون والاستمتاع بهذه الرحلات المبهجة في الأتوبيس .  
وتلك نزوة من نزوات هوايتهم الساحرة المحببة والتي تعبر عن شخصيته  
الرفيعة . ولكن الأمور فيما يتصل بالمزاج الديمقراطي تختلف اختلافاً  
كلياً فنحن نستشعر الخطر بدلا من السحر والجمال حين يبدى بعض الناس  
مزيداً من الاحترام البالغ لبعض الشخصيات العظيمة سواء أكانت حية  
أو ميتة . ففي ظلال الديمقراطية ما من أحد يمكن أن يعتبر أسمى من  
أن يركب الأتوبيس ولو لرحلة عابرة . وفي بعض الأحيان يتخذ التعبير عن  
هذا المزاج الديمقراطي الحر الطليق السهل طرائق غريبة ، فإذا لم يكن  
ثمة طريق سهل إلى النزول بكبار الموظفين إلى مستوى الأشخاص العاديين  
بحيث يفهمهم عامة الشعب فإن الصحافة والإذاعة والتلفزيون تنولى عندئذ  
عرض حياته وظروفه وتشرحها تشريحا فسيولوجيا . فإذا كان صحيحاً معافى  
في ذلك الوقت فإنهم يكونون في موقف لا يستطيعون معه إلا أن يتحدثوا  
عن الطريقة التي يقوم بها بتعريضاته اليومية وعن كيف يأكل ويشرب  
ويمشي بأسنانه ، وكيف يمارس ألعاباً متعددة وكيف يتملأ ، وكيف ينام .  
أما إذا حدث أن انتاب هذا الموظف الكبير المرض وأصابه داء خطير  
فإن من السهل عندئذ أن يلج المتحدث عنه باباً مفتوحاً يصل به إلى عطف  
الجمهور وفهمها له في سهولة ويسر ، فهو لم يعد رمزاً خفياً لسلطة الوظيفة  
بل أصبح شخصاً مألوفاً قريباً إلى الجمهور مفهوماً عندها لا يزيد عن كونه  
رجلاً بين الرجال الآخرين . صحيح أن كثرة من الناس يتماطفون معه  
ويتعارفون بدافع من الشفقة والرفق ، وآخرون بدافع من إرضاء القنور  
في أنفسهم . ذلك أنه في محنته لم يعد ما يثير حول مركزه ونجاحه ضحكاً  
أو حسداً ، فهو الآن يعاني من نفس المرض والألم اللذين يعانيهما رؤساؤهم  
أو عدلاؤهم . وهم يقولون في مثل هذا الموقف فلندعه يستمتع بالسيارات

الفاخرة والتجيات العسكرية على حين نستمتع نحن بالنشرات الطبية عن سرعة نبضه فإذا كان لا بد أن يسقط كبار الموظفين صرعى بالمرض من آن لآخر فربما يكون في هذا عزاء وسلوى ولو أنه عزاء غير طبيعي . ولكن هذا المرض على أية حال يهيئ الفرصة للجباهير التمتع أن تشعر بوحدة الإنسانية .

والواقع أن المواطن الذى يتمتع بنفسية سليمة ليس في حاجة إلى مناسبات سيئة كهذه ليحس الإحساس الديمقراطي أو يسلك السلوك الديمقراطي ، فهو يدرك تماماً أن موظفى الحكومة ليسوا شيئاً مختلفاً عن البشر جميعاً بل هم بشر مثلنا يتألمون كما نتألم ويعانون نفس ما نعانيه من الملل وما تصادفه من العقبات والعثرات ، وأن سلطتهم القانونية التى يمارسونها وبحقوق من ورائها إما خيراً عظيماً وإما سوءاً بالئاً إنما تعجل بالكشف عن عورتهم وعن نقائصهم وتزيد في خطورة النتائج المترتبة على سوء تصرفاتهم كما تكشف عما تلعبه المصادفة في حياتهم ، فأحياناً عندما يفكرون ويقترحون عملاً ما بطريقة منطقية قد تأتى النتائج الأخيرة غير معقولة ولا مقبولة أبداً ، وأحياناً أخرى حينما يتحركون قدماً في غير مبالاة أو بغباء تتدخل ظروف لا سلطان لهم عليها وتقدم في اللحظة الأخيرة . فثلاً إذا رأوا اختزان القمح لمواجهة نقص المحصول فإن الظروف أحياناً تأتى على غير ما قدروا ويظهر محصول القمح وافر وفرة بالغة . وأحياناً يبدو لهم أن الموقف يقتضى استنفاد جميع المخزون من القمح لما يتوقعونه من زيادة في المحصول القادم ، فإذا بقط غير متوقع يقضى على كل المحاصيل . وأحياناً حين يضعون الخطة لطلب عدد ضخم من الموظفين لا يتقدم إلا قلة ، وحين يخططون لعدد قليل تنال الطلبات بلا حصر ولا عد . وأحياناً أخرى حين يحاولون منع تداول كتاب ما فإن

قرارهم يكون بمثابة إعلان عن هذا الكتاب ينقذه من زوايا النسيان .  
وأحياناً حين يحاولون تفسير سياستهم الرسمية للجماهير بالتفصيل تصرف  
عنهم الجماهير مللاً . وأحياناً أخرى إن أمسكوا عن الشرح والتفصيل  
اتهموا جهاراً بالفساد والتمالي على الجماهير .

تلك هي الأحداث الطبيعية العادية في الحياة السياسية ، وتلك هي التي  
تناولها البحث حتى في الديمقراطيات القديمة والأكثر خبرة وتجربة .  
ومهما يكن من شيء فإن ما تنتهي إليه مثل هذه الأحداث والمناقشات ليس  
بأية حال أمراً بعيداً عن المنطق أو متضارباً كما قد يبدو . على أن المزاج  
الديمقراطي وإن يكن غير معنى بالترجيح المنطقي للأمور أو بالتحليل  
الصارم في عبارات معنوية غامضة فإنه ينقل مجموعة واضحة من التوقعات  
والمطالب . فهو يؤكد علمياً ، أننا منذ قرون ونحن نناقش قضايا الإنسانية  
على أساس أو مجموعة من الأسس نعتقد أنكم أيها المواطنون تفقدونها  
وتحتمونها . فنحن في وقت ما كنا نبني مطالبنا على أساس الماجنا كارتا ،  
أو حقوق الإنسان ، أو على عديد آخر من اوثائق الدولية . وكنا نرجع  
بكم إلى التعاليم الدينية والمبادئ الخلقية من كل نوع ومن كل مصدر .  
وكنا نستند إلى الحقوق التقليدية للبريطانيين والأمريكيين وغيرهم من  
الشعوب . وكنا نستخرج الحجيح والأدلة من الأهداف العادلة للحكومة  
الشرعية ومصادر سلطتها العادلة . وكنا نستخرج النتائج من عقيدتنا في  
سلطان الشعب وكنا نصر دائماً وباستمرار على ما كان يسميه الناس  
حقوقهم الطبيعية التي لا نزاع فيها . وكانت تجاربنا المريعة مع الموظفين  
ومسلحكم معنا في كل عصر وفي كل دولة قد علمتنا أن نشبث بكل هذه  
المعتقدات سواء أكانت عما يمكن الوصول إليه أو كانت قد أرخى عليها  
ذيل النسيان ، وسواء أكانت متوافقة أم متضاربة فقد تشبثنا بها ولم نتخل

عن أى منها . وفى الوقت نفسه أصبح فى حوزتنا الآن عنوان جديد على الحرية والعدل هو نتاج ديموقراطيتنا النياية الحديثة . هذا العنوان الجديد لن تستطيعوا أبداً أن تسكروه أو تقندوه ، فنحن لا نعتد بحسب على تأكيد حقوقنا وإنما نعتد أيضاً على مثل تجريبية تدل على عدم قدرتك ونقصان مقدرتك . هذا العنوان الجديد هو العجز الوظيفى لموظفى الدولة .

وإذا أخذنا المزاج الديموقراطى وحده فقد يكون له أثره الفوضوى وقد يوحى إلينا بثورة عياء هوجاء ضد عملية الحكم كلها . فأحياناً حين يكون مزاج الجماهير متعباً ملولاً منحرفاً فإن السلوك العام يحد متنفساً فى الثورة على من يكون فى دست الحكم والعمل على نبذه أياً يكون وإخراجه لاسبب إلا أنه فى دست الحكم فى ذلك الوقت ، ووضع غيره مكانه لا لئى سبب صحيح إلا سماع اسم جديد ورؤية وجه جديد . وما يقال إن الجمهوريين دائماً غير أوفياء بصورة مؤسفة لزعمائهم المختارين منهم فهم غير أوفياء فى بعض المناسبات ، مثلهم فى ذلك مثل الأباطرة والملوك والمستبدين الآخر . ولكن الواقع أن ما يبدو أنه حقوق فى الجمهوريات ليس بالصورة التى وصفت وإنما هو إصرار شعبى مفاجئ على تنبى فكرة المستهلك الذى يحاول استطلاع المستقبل . وعندما يعبر المزاج الديموقراطى عن نفسه تعبيراً بناء فإنه يحفز الناس على أن ينظروا إلى الحكومة وإلى القانون نظرة المستهلك المطلقة .

على أن هذا ليس إنسانه أمراً سهلاً أو تلقائياً ، إذ أنه يعارض الاتجاهات الثابتة أو المعتادة فى كل العصور الماضية . والنظرة القديمة سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو تشريعية قد تطورت وتدعمت خلال آلاف السنين والعصور من حيث الزمان ، وخلال قارات شاسعة من حيث المكان ، وقررتها الرغبات السائدة للحكام والمحافظين وغيرهم من رجال الحكم ، ومن ثم فهى نظرة رسمية عليها خالصة . والفلاسفة الكلاسيون فى شئون الحكم ، وعلى



الأقل من جاء منهم بعد وفاة أرسطو ، قد صاغوا نظرياتهم وطوروها على  
هدى من مراقبتهم وملاحظتهم لطرق الحياة في الإمبراطوريات والممالك ،  
وفي صفوف الأرستقراطيات وحكومات الأقلية . ومن ثم فلتحقيق نظرة  
المستهلك بالنسبة لأصول الحكم يقتضى الأمر الانتقال انتقالا حاداً .

والحق أنه حين يعرض لمجتمع ما سؤال يقتضى الأمر فيه الحسم واتخاذ  
قرار فإن معظم السكان في هذا المجتمع المعين يدركون نفس العوامل التي  
تؤدي إلى حسم الموقف بصورة ما ، أما إذا اختلف رأيهم في الجواب فالأمر  
مردء إلى أنهم يرون هذه العوامل بنسب متفاوتة في الحجم والنتائج والأهمية .  
والواقع أن كل شيء في عملية التأمل هذه يتوقف كلية على موقفهم من العوامل  
المؤثرة وعلى طريقة تناولهم حين يعرضون لتقويمها ، أى يتوقف على  
مانسيه ، صائبين ، وجهة نظرهم . وهذا بعينه هو الحال بالنسبة للنظرة  
الإمبريالية أو الرسمية القديمة . فإذا حدث أن كان الحاكم ذكياً ذكاء غارقاً  
فيه سيتناول المسألة على أساس من التدليل المنطقي فيرى أن رغاء شعبه  
سيؤدي إلى تقوية الدولة وأن أعمال العدالة الواعية ذات الضمير الحساس  
سوف تؤدي إلى الانضامن ومحبة الوطن ، وقد يؤدي به هذا الجدل إلى أبعد  
من ذلك فيرى أن إشاعة حرية الرأي في المجتمع سوف تكون صمام أمان  
ضد المظالم والفساد . وحتى في ظل النظرة الجديدة للمستهلك فإن المواطنين  
إذا حدث أن آمنوا بأن ظروفاً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تقتضى  
ذلك ، فإنهم سوف يناقشون الموقف ويدلون على صواب الاتجاه على أساس  
أن قوة الدولة هي الشرط الأول لتحقيق رفاهية الشعب ، وأن الكفاية  
الإدارية للموظفين وعمال الحكومة أمر من الأهمية بمكان لتبرير ما يتعرض  
له الشعب من مضايقات ونفقات وتضحيات تقع كلها على عاتقه ، وأنه  
في المواطن الحرجة المتطرفة يحتمل المواطنون مصير كل تصرف ويكبحون

بماح النقد السياسى ويسكتون على ما يصيبهم من أضرار . على أن هذا العامل أو ذاك ليس هو بالأمر الجديد أو المختلف عما كان عليه الحال ، وإنما الجديد فى نطاق النظرة الجديدة للمستلك هو النتائج المترتبة على هذه العوامل المتعددة ، وما يلحق بها من آثار حين يمد الجد ويحين أو أن الحكم على مثل هذه التصرّفات .

ولعل السؤال الذى يطالنا الآن هو كيف يصبح المواطن مستهلكاً لشئون الحكم والقانون ؟ إن الطريقة التقليدية الواضحة المعالم تشتمل على كفالة الأمان له وتنظيم حياته من يوم ليوم وهو يواجه أعباء حياته ويشغل مكانه فى المجتمع . ومعنى هذا فى ضوء هذا المفهوم أنه مستهلك للقانون فى يعمه وشرائه وفى تأجيريه واستجاره وفى دفعه وقبضه للأموال والحقوق . وثمة طريقة أخرى لاستهلاك القانون ، وإن تكن أكثر درامية ، وتمثل فى تقاضيه أو دخوله طرفاً فى نزاع أمام المحكمة أو فى إتهامه مثلاً بجريمة ما كما حدث للفتى « جو » ، المنكود الطالع الذى مرت بنا قصته ، على أن هذه هى الجوانب السلبية للاستهلاك القانونى .

وفى ظل الحكومات الديمقراطية يستهلك المواطن شئون الحكم والقانون بنشاط وفاعلية . فهو يؤثر فى توجيه سياسة الحكم وفى تشكيل القانون بإدلائه بصوته فى الانتخابات العامة وتأييده لحزبه السياسى . وهو يدفع بمجلة الإصلاح والتطوير ويعمل على تنظيم وتأكيده صالح جماعة يعينها .

وأخيراً هناك طريقة ثالثة لاستهلاك نظام الحكم ، وهى الطريقة التى تعدنا عنها آنفاً وعرفناها بأنها ظروفنا الأخلاقية الجديدة . وهذه الطريقة تتمثل فى متابعة ولخص أعمال من يحكون باسمنا وتقومها والحكم عليها وتحمل مسؤولية ما يصدر عنهم من أعمال يقومون فيها بناية عنا ويستبدون سلطانهم فيها من سلطاننا سواء أكانت هذه الأعمال طيبة خيرة أم سيئة مجحفة .

وفي هذه المسألة بالذات تصبح نظرة المستهلك حازمة حاسمة . فإذا حاول أحد تهديته لهما وجسنا - كما يفعل بعض المحامين المشهورين - بالإلحاح في القول والإصرار على أن وسائل رجال البوليس وطرقهم غير المشروعة في معاملة الناس ، وأن أعمالهم البربرية ووحشيته في بعض الأحيان ، وأن القضايا الملققة مثل قضية جو مثلا ليست أمورا يؤبره لها لأنها قليلة الحدوث ولا تقع على الغلبة ، وإنما حكمها حكم النادر من الأحداث أو لأنها لا تكشف للعيان دائما ، وهذا أقصى ما يمكن أن يبلغه الصديق في مثل هذا القول ، فإننا نحكم على الفور ونحن على يقين بما نقول ، إنه يدافع عن وجهة النظر القديمة المتحجرة في عصر ما قبل الديموقراطيات - والواقع أن الحيف والظلم في ضوء هذه النظرة القديمة ليس إلا مجرد انحراف إحصائي يؤسف له كأي انحراف آخر ؛ بل هو أدعى إلى مزيد من الأسف لأن تضخم الإحصاء في جانب المظالم من شأنه أن يعيب كفاية الأداة الحكومية الإدارية ، وأن يثل قدرتها وفي الوقت نفسه وعلى حد تعبيره وفي حدود اهتماماته فإن بعض رجال النيابة يستطيعون أن يواصلوا القيام بالليل ، وبعض القضاة يستطيعون النوم بالنهار .

ولن نستطيع إدراك المضمون العملي لنظمتنا وقوانيننا ومعاملاتنا العامة في ضوء تأثيرها في حياة الناس وتجاربهم المعيشية إلا إذا نحينا جانبا هذه النظرة التقليدية القديمة وتبينا نظرة المستهلك الجديدة ، فالحق أن الأثر الشخصي هو الذي عن طريقه نستطيع وضع الأسس التي تقوم بها هذه القوانين والشريعات ، وقد تساؤل وكيف يحدث هذا ؟ والجواب أننا دائما نساؤل أنفسنا هل هذه النظم المعينة التي وضعناها تؤثر في الحقوق الشخصية للفرد أو للجموعة أم هل تؤثر في اهتماماتها الشخصية ومصالحها وآمالها وأمانها ؟ وفي ضوء هذه الدراسة للآثار المختلفة نستطيع أن

نصدر حكماً على قيمة هذه التشريعات والنظم . على أن استخدامنا لنظرة المستهلك لا يعنى بحال أن هذا الاستخدام ينطوى على أى إثارة للنشاط الخاص غير المنظم أو للفردية الاقتصادية البالية أو لآى نظام فردى للملكية ، ولا هو بالتالى مجرد جهد فلسفى عقيم آخر يهدف لعزل الفرد عن بيئته الاجتماعية والاقتصادية أو لإغراقه فيها أو لوضعه فى سلم القيم ، أو لإعطائه أولوية على الجماعة أو أولوية للجماعة عليه ؛ وإنما هى نظرة قصد بها فى واقع تقويم أعمال الموظفين الرسميين الممثلين للشعب فى حدود ما ينبغى أن يكونوا عليه فى أدائهم لواجباتهم دون تزيّد أو نقصان . فهم ليسوا قياصرة ولا نواباً للقيصرة وإنما هم حكام مواطنون يقومون بأداء وظائف متخصصة على مستوى عال من التخصص ، وهم فى ذلك ليسوا أكثر استعداداً من غيرهم أو تأهيلاً منهم اللهم إلا فى بعض النواحي المعينة وأنهم بوصفهم هذا يدافعون عن الشعب كله ويعملون على تحقيق رفاهيته بصفة خاصة .

وفى ضوء النظرة التقليدية القديمة قد يكون جائزاً وإن كان أمراً يؤسف له أن يعدم فرد ظالماً من أجل صيانة الأمن والنظام والإبقاء على كرامة الدولة ونظامها وهدوئها . ولكن فى ظل النظرية الجديدة للمستهلك فإن الدولة التى لا يمكن حمايتها وصيانة كرامتها إلا بهتل هذا الثمن الفاجش دولة غير خليقة بالحماية ، ومن ثم فإن اختيار أى النظريتين يترتب عليه خلاف حاسم فى وجهات النظر .

وفى المجتمع الأمريكى الحاضر ، ولو أن النظرة الإمبريالية القديمة قد عني عليها الزمن ، إلا أنها مازالت تتحكم فى تفكير معظم المحامين والقضاة والساسة ورجال الأعمال ، بل هى ما تزال تتحكم فى نتائج القضايا العامة الخطيرة التى تمس الرأى العام . فتلأحدث أخيراً أن تقدم رجل يدعى

ألفونس بركتوس إلى المحكمة العليا بدعوى أنه تعرض لوضع غير دستوري، إذ حوكم مرتين من أجل جريمة واحدة مزعومة . فقد حوكم أمام إحدى المحاكم الفيدرالية محاكمة كاملة بتهمة سرقة مدخرات إحدى الهيئات المؤمن عليها ، ولكن المحلفين رأوا ساحتهم . غير أن المسؤولين في الولايات المتحدة عاونوا النائب العام لولاية إلنوى على إعادة إتهامه ومحاكمته مرة أخرى أمام إحدى محاكم الولاية بنفس التهمة السابقة ، وفي هذه المرة أصدر المحلفون قرارهم بإدائته . ولما كان قانون الحقوق الفيدرالي يقضي بأن « لا يجوز أن يتعرض فرد بسبب ذنب واحد أو جريمة واحدة للتعذيب النفسى أو البدنى مرة أخرى » ، وكان قضاء المحكمة العليا سواء منهم المحافظون أو الأحرار قد أجمعوا على أن هذه المادة من قانون الحقوق الفيدرالي ملزمة لولاية إلنوى ، وعلى الأقل حين تكون المحاكمة الثانية « لا يستتبعها التدمير الإنسانى » ، إلا أنه للأسف فإن أغلبية المحكمة العليا ( خمسة أصوات ضد أربعة ) قضت بأن المحاكمة الثانية كانت دستورية وأنه ما دامت الولايات المتحدة ذات سيادة واحدة ، وولاية إلنوى ذات سيادة أخرى ولها ولايتها القانونية المطلقة فقد رأوا أن إعادة محاكمته فى إلنوى ليس فيها ما يفر منه الضمير الإنسانى ، فإن لكل ولاية السيادة القانونية فى فرض مصالحها الخاصة ولو ترتب على هذا إعادة محاكمة بركتوس لنفس الجريمة الأولى . والنتيجة قد تبدو منطقية ومعقولة إذا نحن انبجنا النظرة التقليدية الإمبريالية القديمة .

وقد عبر القاضى « هيجو بلاك » عن معارضته لهذا القرار بفكرة أكثر تكاملا تكشف عن ضمير وطنه إذ حث المحكمة فى صراحة ووضوح على أن تتخذ وجهة نظر المستهلك فى دراستها لهذه القضية فتبحث المشكلة

من وجهة نظر الفرد الذى يتعرض لمحنة المحاكمة . وقد انضم إليه فى هذا  
الرأى كبير القضاة « وارن » ، والقاضى « دوجلاس » ، وفى هذا يقول القاضى  
المتحرر : « والظاهر أن المحكمة قد أخذت فى هذه القضية موقفاً يشهد أن  
المحاكمة الثانية على نفس التهمة أمر لا يدعو إلى الشعور بحرج الضمير إذا  
كانت إحدى المحاکمتين قد تمت فى الحكومة الاتحادية والأخرى جرت  
فى إحدى الولايات . على أن هذه النظرة التى أخذت بها المحكمة إذا وزنت  
من وجهة نظر الفرد الذى يتعرض لمثل هذا الاضطهاد ، تبدو لى ما يدق  
على فهمى أن يدركه . فإذا كانت العقوبة المزدوجة على ذنب واحد اقتراف  
هى ما يخشى منه ، فإن الضرر الذى يترتب على هذا ليس أقل شأنًا إذا  
أوقعته سيادتان عما إذا أوقعته سيادة واحدة . وإذا كان الخطر من إيقاع  
الظلم بالبريء هو ما نحاول أن نتفاداه فإن تعريض البريء لمحاكمتين ، يقوم  
بهما على نفس التهمة مرة فى المحكمة الفيدرالية وأخرى فى محكمة ولاية ،  
يجعل هذا الخطر أشد وأنكى مما لو اقتصر الأمر على محاكمة واحدة فقط ،  
إذ فى كلتا المحاکمتين لامناص من أن يتعرض الفرد مكرهاً لمواجهة الخطر  
مرتين على مسلك واحد أو تصرف واحد » .

ولكى ندرك الأثر الكامل لهذه النظرية الإمبريالية القديمة على أغلبية  
القضاة يحتاجنا الأمر أن نعيد النظر فى الحكمة من عدم تعريض المتهم  
للجنة مرتين على تهمة واحدة ، وأن نتبع منشأ هذه الحكمة التى نحرّم  
تعريض المتهم لنفس المحنة بسبب جريمة واحدة ، وأن نكشف عن جذور  
هذه الحكمة من الصور الوسطى مرتدين إلى عصر الإغريق والرومان  
لنرى أن هذه الحكمة كانت قائمة على التاريخ وأنها وردت فى كل وثيقة  
رسمية أو فى كل إعلان للحقوق صدر خلال التاريخ الأمريكى كله ، وأن  
السلطات والوظائف التى ازدادت زيادة هائلة ضخمة بتطور التاريخ والتقى

يمارسها الموظفون ورجال الحكومة في العصر الحديث تدعو إلى ضرورة التسك بهذه الحكمة الآن أكثر من أى عصر مضى . والحق أن القرار الذى صدر فى قضية بارتاكوس هو لسوء الحظ قرار معبر عن اتجاه يغبى ألا يغرب عن بالنا، إذ على الرغم من التقدم الهائل فى كل نواحي المجتمع فإنه ما من ميدان واحد من ميادين القانون الأمريكى أو من ميادين الخدمات الحكومية يمكن أن يقال إنه يعكس تماماً بإخلاص نظرة المستهلك للأمور، بل إنه على الرغم مما حفلت به العصور الماضية من النقد الاجتماعى والإصلاح فإن البشر ما زالون يقعون فى شبكات تجريدات قانونية غفا عليها الزمن ، على حين يجلس مواطنون آخرون أكثر حظاً يرقبون فى صبر ما يجرى تحت أنظارهم ويلاحظون ما يحمق بالبشرية من كوارث مكتمنين بإيداء الأسف والأسى لما يحدث نتيجة التورط فى هذه الشبكات القانونية العتيقة . وعلى الرغم مما نحس به من قلق حين نتذكر هذه الحادثة — فإن هذا القرار قد صدر متوجهاً باسم شعب ولاية إلينوى كله وبالموافقة الدستورية لكل شعب الولايات المتحدة . وبإيماننا جميعاً وتحت سمعنا وأنظارنا حوكم ألفونس بارتاكوس مرة ثانية بنفس التهمة وحكم عليه بعد أن برىء فى المحاكمة الأولى .

إن من المسلم به فى هذه الأيام بوجه عام أن أهداف أى مجتمع تتحول وتتطور وتتغير خلال فترة معينة من الزمان ، وأن كل فكرة لها تاريخها وتياراتها وآثارها التى تتصل بذاتها ، وأن كل قيمة أو مبدأ سياسى يتدرج ويحمل معانى جديدة مختلفة كلما جدت ظروف ثقافية جديدة وبرزت فى مجتمع ما . وهذا قد يكون مألوفاً فى الفلسفة السياسية ، على أن ما أتمه الفلاسفة إلى إهماله ربما لأنهم يرغبون فى غرض النظر عن التفاصيل المحلية ليطبقوا لأنفسهم المجال للتعميم فى حرية، أو ربما لأن تبحرهم فى علوم المعانى ( ٣٢ - الإنسان )

وفقه اللغة أدى بهم إلى النض من قيمة الكتابات الحادية ، وربما لأنهم قد أذهلهم سير التاريخ وفضض أحداثه التي تمثل منطقاً جازياً فصرّهم تتبع منطقته الجارية عن تتبع جنوع الأشجار والعقبات التي تعترض مجرى النهر أحياناً وتحول تياره ، وعلى أية حال فقد قلل الفلاسفة من تقدير الدور الذي تؤديه الحقائق الإيجابية المسجلة والوثائق الرسمية والأحداث التاريخية الجامدة.

وإذا كانت هذه الحقائق قد جعلت من العسير على الفرد أن يتجه إلى التعميم ، فإن حقائق الماضي ما تزال قائمة لم تتحول ، بل أهم من ذلك كله أن كثيراً من هذه الحقائق ما يزال يقوم بدوره في فاعلية وتأثير ، وما يزال موجوداً بين ظهرانينا اليوم ، والتاريخ المسطور الذي يضم ما في الوثائق المكتوبة لا يقبل في بساطة أن يتجى عن أية فلسفة سياسية لها صفة الاستقرار والدوام - والتاريخ المسطور والوثائق المكتوبة لهما أثرهما التطبيق الفعّال في مجال العمل والتنفيذ الذي يختلف في طابعه عن القانون غير المكتوب ، فهو ذو أثر مختلف في حياة الإنسان من حيث المادة والأهمية ، ولا جدال أن هناك اختلافاً في الأثر والأهمية في شئون الناس بين إصدار الملك جون للباحنا كارتا وبين استخدام الأمريكيين لقانون مكتوب للحقوق يتضمن في مواده حقوق الفرد وضمان حرياته ، وبالمثل فإن إعلان حقوق الإنسان والمواطن هو حقيقة موجودة وكاثنة لها أهميتها فيما يتصل بحريات المواطنين في فرنسا ، ومن ثم فالقضاة وغيرهم من عمال الأداة الحكومية في ظل هذه القوانين المكتوبة لا يواجهون تجريدات محضة لا رابطة لها ، وإنما يواجهون نصوصاً محددة تنطوى على مواد وكلبات ومخطورات ، وهذه النصوص المكتوبة هي التي وهبها الشعب ليعيش في ظلها وفي هدى من أحكامها وبذلك يتخلص من الجرى وراء وعود عامة لا صباط لها .



والواقع أن مجرد وجود نص مكتوب متواضع على احترامه يحول دون أن تصبح أية مشكلة سياسية أو قضية قانونية مستفحلة الخطر أو مستحضية الحل ، ومع التسليم بأن النصوص المكتوبة قد لا تساوى شيئاً أو قد تهوى إلى ما دون ذلك مالم تتطو على ما يضمن لها بأى صورة من الصور تأثير المجتمع وما لم تتضمن وسائل تنفيذها وأعمالها من جانب السلطات القائمة على التنفيذ وعلى التسليم بأن النعمانات البالغة في السلامة المظففة ، قد ثبت عملياً في آلاف من الحالات أنها مجرد أوهاام أو مجرد نفاق ظاهر ، إلا أنه مع ذلك فإلوانق المكتوبة جدرة بأن توضع موضع الاعتبار وأن يحسب لها حسابها ، وذلك لأن القوانين المكتوبة إذا ما توفرت وتحقق لها الاحترام بالممارسة حقبة من الزمان ، سواء أكانت الدولة التي تمارس تنفيذها تستخدم طريقة أو أخرى منظمة في فرض مثلها التقليدية ورعايتها كالساعة المخصصة للأسئلة والاستجابات في البرلمان الإنجليزي ، أو عن طريق محكمة عليا كما في الولايات المتحدة ، فإن مجرد توفر هذه القوانين المكتوبة له نتائج العملية المباشرة ، وإن مجرد اللجوء إلى أعمال مبدأ موروث والمطالبة بإحيائه قد يترتب عليه إيقاف إجراء حكوى معين وتأييد إجراء آخر ، كما قد يترتب عليه استنكار اتجاه عام معين وإعلاء اتجاه آخر ، كما يترتب عليه إثارة تأنيب الضمير في أحد الأفراد وتمكين فرد آخر عن طريق تذكير مواطنيه بأماهم وآمالهم القديمة من إحياء هذه الآمال في نفوسهم وتقويتها وتنشيطها — إن المكتوب أو المسطور يحدث ولا ريب تغييرات حيوية في سير السياسة والتاريخ — فلا ترى ماذا كان يمكن أن تقوم به المحكمة العليا في أمريكا من دور في الدفاع عن الحقوق المدنية والحريات إذا لم تكن الأمة الأمريكية قد اتخذت لنفسها دستوراً مكتوباً وقانوناً للحقوق مسطراً قد تعرض كلاهما للمعارضة والنقد

من جانب بعض ذوى العقول النيرة والقدرات الفعلية الفذة في عصر الإنشاء؟ ترى أكان يمكن لقضاة المحكمة العليا أن يلنوا أى قرار يتخذه ممثلو الشعب المنتخبون ما لم يكن هناك نص رسمى يعتمدون عليه؟ وبالمثل فإنه لولا النص المكتوب لقانون Habeas Corpus الإنجليزى الصادر فى سنة ١٦٧٩ وهو القانون الذى يحرم القبض على أحد بدون إدانة، لتعرض عدد لا يحصى من البشر فى كل ركن من أركان الأرض للسجن المؤبد بطرق غير مشروعة وللبثوا فى السجون أقرب إلى الموت منهم للحياة أو لماتوا فى هذه المعتقلات ولما أفرج عنهم البتة.

ومهما تكن قيمة أية وثيقة قومية معينة باعتبارها متصلة بالحياة والأحياء، وما يعطى هذا الوضع من أهمية فلا ينبغي بحال أن نقرأها فى الظلال الباهتة لأصولها، وإنما الأولى والأحق بالعناية أن نعرضها فى الضوء الكاشف للوقف الراهن ونرى مدى انطباقها عليها، ذلك أن النص الذى يستحق أن يرقى إلى مستوى الدستور هو النص الذى نستخلصه من الماضى ونستخذه لمعالجة مشاكل الحاضر وآمال المستقبل المستورة.

وينبى ألا يغيب عن البال أن المحتوى النليل والعبارات البلاغية الطنانة لا يمكن أن تخلع وحدها على أى لقب سياسى أية أهمية. وإواقع أن هناك حدوداً ضيقة تتحرك فيها صياغة النصوص بحيث لا يستطيع معها أمهر رجال الصياغة وأكثرهم موهبة أن يدرك مصير النص الذى صاغه فى مهارة وإتقان ولا مدى ثباته على تطور الأزمان مهما بذل له من صنعة وحذق. ذلك أن تقدير هذه القيم مرده إلى أناس آخرين فى زمان غير زمانهم. ورجل الصياغة أشبه فى ذلك برماة السهام الذين يضربون فى القنابات لاختيار قوة أقواسهم ونوعيتها بتريش السهام وإطلاقتها على عدة نقاط مختلفة فى أشجار النابة — ثم تمر سنوات على هذه التجربة،

سنوات عديدة طويلة ، ثم يصادف أن يمر بهذه الأهداف والسهام المغروسة فتي يتسكع بين أشجار الغابة ويتمياً له حق طلاء فيترأى له أن يسلي نفسه يرسم دوائر مختلفة الأحجام حول عدد قليل من هذه السهام المغروسة - ثم يمضى الزمان وتسقط معظم السهام إلى الأرض ويمحى لون الدوائر ويمتنع أثره . وأخيراً يمر أناس آخرون بهذا الموقع وتتكشف لهم للدوائر الملونة فوق الأشجار وفي وسطها مباشرة سهم مغروس فيصيحون لترجم باله من هدف !

ومن هذه الأهداف التاريخية هدف هو على التأكيد من أهداف ظروفنا في العصر الحاضر ، هدف قد أمكن بلوغه ببعض مواد معينة من قانون الحقوق الإنجليزى الصادر فى سنة ١٦٨٩ . وقد حفز إلى إصابة الهدف ما أثارته حوادث التعذيب فى السجون والموت البطيء فيها الذى تعرض له آلاف الناس أيام حكم آل ستيوارت مما وسم هذا العهد بالخزى والعار ، مما حمل البرلمان الإنجليزى كرد فعل لهذه الأعمال الخزية على أن يقرر بموافقة ولیم ومارى ألا توقع مرة أخرى أبداً عقوبات وحشية وغير عادية على أى فرد من الأفراد . هذا الخطر الذى قرره البرلمان الإنجليزى والذى يرجع تاريخه من حيث المبدأ إلى عهد المايجنا كارثا فيما نذكر على الأقل ، قد تضمنته وثيقة الحقوق الأمريكية . وقد بقيت هذه المادة ثابتة فى القانون لا تتحرك خلال القرن التاسع عشر ، وكانت المحكمة العليا تلجأ إليها اثبتت فقط أن توقيع عقوبة الإعدام على المذنب بإطلاق النار عليه أو بإجلاسه على الكرسي الكهربائى بدلا من شقعه بالمشنقة لا ينطوى على أية مخالفة دستورية .

ومع أن هذا المبدأ لم يلبث أن نقض فى القرن العشرين ؛ ففى بواكير هذا القرن أثبتت مسألة العقوبات الوحشية وغير العادية على صورة

واسعة النطاق ، وقامت حملات مثيرة حول مدلولها كانت مشحونة بالتحدى والخلاف العنيف . وتمثل سجلات المحكمة العليا أطوار هـ هذا النزاع المتعاقبة وتمطى مثلاً عملية فعالة لعمليات الخلق الديمقراطي والرحى الديمقراطي . فقد استخدم قضاة المحكمة العليا في أطوار هذا النزاع في معمران عملية خلق ، فيما اجتماعية جديدة ، ولم يكن هذا الخلق كما تقول الأسطورة القديمة من العدم ، وإنما من أشياء موجودة تنتظر من يستخدمها .

والنص موضوع الجدل يقضى في رصانه بأن الحكومة لن توقع أبداً بأى فرد عقوبات وحشية أو غير عادية . وقد كان الجدل القائم يدور حول مدلول هذا النص ، فما هو المعنى المقصود بهذه العبارة في معرض التطبيق في حالة مادية محسوسة ؟ أو بالأحرى ماهو نوع العقوبات المحظورة التى يبنى على حكومة الولايات المتحدة أن تعلن على لسان قضائها أنها تدخل في مدلول النص هـ عقوبات وحشية وغير عادية ، ؟ لقد اتخذت لتفسير مدلول هذا النص ثلاثة قرارات هامة لتحدد معالم الطريق إلى الإجابة عليه في ثلاث فضايا عرضت على المحكمة العليا .

أما القضية الأولى فقد عرضت على المحكمة في سنة ١٩١٠ حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية مازال تملك جزائر الفلبين بعد استيلائها عليها في حربها مع الأسبان في الحرب الأسبانية الأمريكية . وحين كانت تعمل على إعدادها للحكم الذاتى والاستقلال الوطنى . وكان موضوع القضية يتصل بشخص يدعى بول ويمز من رجال خفر السواحل أنهم بالتزوير في دفاتر الحسابات الخاصة بمصلحة المناثر وحصل لنفسه على ٦١٨ ييزو ، وحكم عليه بالسجن ١٥ سنة أشغال شاقة وبغرامة مادية تطبيقاً لعقوبة كادينا - وهى عقوبة ورتبها الفلبين من قرون طويلة في ظل الاستعمار الأسباني - وطبقاً لأحكام هذه العقوبة كان لابد أن يقيد ويمز في أغلال ثقيلة في يديه ورجليه

ليلا ونهاراً وأن يكلف بأشغال شاقة ومؤلة وأن يقطع من كل صلة اجتماعية وسياسية وأسرية طوال مدة العقوبة ، وأن يخضع بعد انتهاء مدة العقوبة ومدى الحياة لرقابة مستمرة بحيث لا يستطيع أن يغير حتى مسكنه دون إذن من البوليس . فهل مثل هذه العقوبة تعتبر وحشية وغير عادية ؟ هذا ما كان على قضاة المحكمة العليا أن يقرروه حين عرض عليهم الموضوع .

وقد رأى قاضيان ، هما هوايت وهولمز ، في إصرار ، أن العقوبة ليست وحشية وغير عادية ، على الأقل من ناحية المفهوم الدستوى ، وكانت وجهة نظرهما أنه ما من عقوبة يمكن أن تخضع للخطر الذى عنه قانون الحقوق ما لم تكن من نفس النوع والطبيعة القاسية ، والتي تتطوى على التعذيب البدنى كتلك التى كانت تستخدم فى إنجلترا قبل عام ١٦٨٩ ، وفيما عدا هذه الحالات فإن كل ما يفرضه المشرع المحلى ويقره التشريع المحلى من وسيلة للعقاب فإنه مسموح به ولا يدخل فى باب الخطر أو أنه لا يمكن اعتباره عقاباً وحشياً وغير عادى .

ولكن أربعة من قضاة المحكمة ( إذ لم يجلس بقية التسعة فى هذه المحاكمة ) رأوا خلاف هذا الرأى وبذلك كسب ويمز القضية — أن النص الخاص بالعقوبة الوحشية وغير المادية لا يحظر فقط العقوبات الخبيثة التى كان يوقعها آل ستيوارت فى إنجلترا بالأفراد بل يحظر أى نوع من العقوبات فيه إفراط أو امتحان للإنسان أو غير إنسانى ، وإذا أخذنا فى الاعتبار أهداف الآباء الفرنسيين فإنه يبدو من العدل أن نقول إنهم لو عرض عليهم هذا الوضع لكانوا فى جانب التأيد لرأى المحكمة من أن الكلمات التى صاغوا بها هذا النص يفنى أن يكون تفسيرها متحركاً تحرك القيم فى المجتمع ، فكثيراً ما أبدوا معارضتهم وعدم رضاهم عن وضع سلطات غير محدودة فى يد فرد واحد مهما يكن هذا الفرد مشرعاً شعبياً ،

ومن ثم فنحن في تطبيقنا لنصوص الدستور ينبغي ألا تكون تأملاتنا في تفسير نصوصه في ضوء ما هو كائن بحسب بل في ضوء ما يحتمل أن يكون ، ومن ثم قانون الحقوق الأمريكي يحرم فرض عقوبة الكادينا .

إن مداولاتنا في تفسير نصوص الدستور ينبغي أن تمتد لتشتمل ما يحتمل أن يكون . هكذا قال القضاة ، وهي كلمات ثبت أنها كانت منبئة بأبعدها كان يمكن أن يحول في خواطر أى رجل سليم المنطق يعيش في مجتمع متمددين في سنة ١٩١٠ ، بل بأبعد من هو اجس أى فرد في هذا العام ، ففي عام ١٩١٠ كان من المستحيل على أى فرد أن يتنبأ بالقساوات والوحشيات البالغة التي أوقعها ستالين وموسوليني بالجملة والقطاعي على أفراد شعبهما ، بل ما كان أحد يمكن أن يتخيل ما استحدثه هتلر من العقوبات الوحشية ، البدنية منها والعقلية والنفسية ، في معسكرات الاعتقال إبان الحكم الهتلري ، ولا ما أدخله من نظام الاستعباد الجماعي والسخرة ، ولا ما فعله من إخضاع شهوة الانتقام وشهوة التعذيب لقواعد عليية وجعلها نظاماً للحكم منظماً . الحق أن هذا هو « ما يحتمل أن يكون » ، الذي أشارت إليه المحكمة .

ومهما يكن من شيء فإن علينا أن نسل أن الحكم في قضية ويمز كان تمحيلاً جديداً لمعنى « العقوبات الوحشية وغير العادية » ، أضاف مضموناً جديداً لهذا النص وأن هذه الإضافة قد جاءت عرضاً — وفي هذا الحكم استطاع القضاة الأربعة الذين يكونون الأغلبية أن يستفيدوا من مزوجة ، ففي المسكان الأول كانت عقوبة كادينا عقوبة إسبانية في أصلها جاءت إلى المحكمة عملة بكثير من التأثير والميل الأنجلو أمريكي ، وكانت . صاحب هذه العقوبة في الذهن ذكريات وإن لم يعبر عنها يد أن تداعيا يذكرنا بمحاکم التفتيش الإسبانية كما كانت تمارسه من قساوات ووحشيات ،

وما تثيره أعمالها من السخط وعدم الثقة في أساليبها غير العادية والغريبة عن المألوف . ومن ناحية أخرى كان القضاء أحراراً في إنفاذهم وبيروء من هذه العقوبة دون أن يترتب على قرارهم أى مساس بأى تشريع أمريكى أو وصمه بالقسوة . وحتى المشترون الفلبينيون لم يكن بهم حاجة إلى أن يتأثموا أو يحتجوا على مثل هذا الاتجاه لأن هذه العقوبة لم تكن من صنعهم، فهم لم يزيدوا عن أن تركوا نصوص القانون الإسباني في كتبهم دون تغيير.

وإذا كانت الظروف قد واثت المحكمة في هذه القضية فإن محك الحكم على شجاعتها الصحيحة يكون وليد تعرضها لسياسة العقوبات الأمريكية المنظمة المعتمدة التي خطتها مشرع أمريكى . فأى نوع من العقوبات الأمريكية لا يمكن أن يوسم بأنه غريب وغير مألوف . وهو حين يعرض على بساط البحث في المحكمة إنما يدخلها مؤيداً برأى يمثل الشعب المنتخبين بإرادته ورضاه ، وحاملاً بهذا مكانته وكرامته ، وبالتالي لا يمكن وصمه بأنه وحشى وغير عادى دون مساس بالذين وضعوه وأقروه . والواقع أن مامن حكومة يمكن أن تسلم بأنها تاتى أعمالاً وحشية أو قاسية في الوقت الحاضر . صحيح أنه أحياناً وأحياناً قليلة جداً تعترف حكومة ما بأنه في زمن بعيد مضى وفي ظل نظام انقضى دوره ، قد أوقعت بعض الأعمال الوحشية والقاسية . ولكن هذا فيما مضى . ولكن أيستطيع أحد الآن أن يطلب إلى مثل هذه الحكومات أن تعترف بالأعمال الوحشية الحاضرة ولا سيما في ظل حكم ديوقراطى ، المفروض فيه أن يستلهم مقاييسه التشريعية من الاتجاهات الخلقية لشعبه ؟

على أنه في القضية الثانية التي عرضت لها المحكمة العليا فيما يتصل بنص هذه المادة قد واثاها الحظ مرة أخرى . لقد اتهم زنجى يدعى ويلي فرانسر بارتكاب جريمة قتل ، وقدم للمحاكمة وحكمت عليه محكمة ولاية لويزيانا

بالإعدام بالكهرباء ونفذ الحكم وأجلس في الكرسي ووصل بالتيار الكهربائي وسرى التيار في جسمه ولكنه لم يقتله . ومن ثم تقدم للمحكمة العليا بالناس يطلب فيه إصدار قرار منها بمنع تنفيذ الحكم فيه مرة أخرى على الكرسي الكهربائي بحجة أن ذلك مما ينطبق عليه نص المادة « وحشى وغير عادى » - ولما كانت القضية ليس لها سوابق مماثلة ولا يحتمل أن يكون لها نظائر مستقبلية فقد كانت الفرصة سانحة أمام القضاة وكان الحظ مواتياً لهم موافقة عجيبة ليتخذوا قراراً بمنع إيقاع القسوة دون أن يضطروا الوصم تشريع شعبى أو تجريحه . وما كان غريباً من مالوف النية في قضية وليم ويمز لم يكن أقل منه ما كان في قضية الزنجي من غرابة غير مألوفة وعرضية ومصادفة . وكان في الإمكان أن تحمل المصادفة البحتة وحدها عبء خفض العقوبة ومستوليها . ولطالما حملت مثل هؤلاء اللقطاء دون أن تحاول التخلص من مسئوليتهم . والحق أنها كانت فرصة نادرة ولكن المحكمة بخمسة أصوات مقابل أربعة أضاعت هذه الفرصة ولم تهتبلها ، وسمحت لولاية لويزيانا أن تستأنف تنفيذ الحكم عليه بإجلاس مرة ثانية على الكرسي الكهربائي . وقد انقسمت المحكمة في علاجها للقضية إلى وجهات نظر ثلاث . فقال أربعة من القضاة إنهم لا يرون في إعادة إجلاس على الكرسي الكهربائي أية قسوة لأن الموقف قد جاء نتيجة لمصادفة بحتة هو حدوث عطل كهربائي ميكانيكى عرقل تنفيذ الحكم . ومن ثم فالسلطات بإعادتها لعملية إعدامه بالتيار الكهربائي لم تكن إطلاقاً إيقاع أى عمل من أعمال القسوة عليه ولا هى أرادت أن تكون قاسية . وهذه النظرة التى عالج من زاويتها هؤلاء القضاة الأربعة موضوع القضية هى تطبيق على النظرة الرسمية أو الإمبريالية القديمة . فمن وجهة نظرهم هذه لا تعتبر الحكومة موقفة لأى عمل من أعمال القسوة إلا إذا كانت قد تعمدت ذلك أو عقدت



النية عليه - أما القسوة التي وقعت فعلا والقسوة التي استخدمت والتي شعر بالامها من وقعت عليه فلا تعنى شيئاً بالنسبة للقضاة الأربعة . إن هذا الاتجاه المنطقي الغريب لا يستطيع المرء أن يمر به دون أن يذكر تعليق يون القديم « ولو أن الأولاد يلقون الأحجار على الضفادع في أثناء الرياضة إلا أن الضفادع لا تموت في أثناء اللعب وإنما تموت نتيجة للمرجان والإثارة » .

وأبدى أربعة قضاة آخرون استنكارهم لإعادة الإعدام بالتيار الكهربائي ورفضوا الموافقة لأن هذا العمل منطوق على القسوة وقالوا « إن ركن عدم القصد في أن تكون عمالية التنفيذ الأولى غير قاضية ليس بذى موضوع ، فإن نية الجلاد لا تقلل آلام التعذيب ولا يمكن أن تؤخذ عنراً للنتيجة ، وهذه هي نظرة المستهلك في كآلها ووضوحها وإنسانيتها - فالقسوة هي تعبير ينقل ما يمسسه المستهلك القانون من تجارب . والقسوة هي ما يحدثه القسوة بالفرد وما يوقعه القاسي بالفرد ، بل هي كل ما يترتب على استخدام القسوة - فإذا كان المستهلك المتوسط للقانون ، لا الجامد ولا الحساس ، يرى في العقوبة التي أنزلت به لا مجرد أنها غير مقبولة أو مؤلمة بل قاسية في الواقع ، فلا بد أن تكون قاسية سواء تصد الرميون إلى هذا أو لم يقصدوا .

وأبدى القاضي التاسع رأياً مستقلاً حسم به التصويت وحل العقدة وأيد السماح بإعادة إعدامه مرة أخرى - وكان هذا هو القاضي فرانكفورت الذي أخذ لنفسه خطأ آخر في التحليل يثير الملبلة والاضطراب إلى حد ما - فهو على حين يعارض ويستنكر إعادة إعدامه مرة ثانية كشعور شخصي ، يرى أنه ليس ثمة ما يدعو إلى إثارة مثل هذا الشعور بالاستنكار في نفوس بقية الشعب الأمريكي الذي وضعت أغلبيته ، بضائراً راضية ، هذه

المعايير التي يتخذ منها مقياساً لأحكامه . وكانت نتيجة هذا أن نفذ في ويلى فرانسز حكم الإعدام ثانية وتم التنفيذ بنجاح في هذه المرة - ولو اقع فيما أعتقد أن من النادر جداً أن يوزن ضمير أمة عظيمة على هذا النحو من قلة التقدير من جانب رجل أنابته عنها لتنظيم مصالحها العليا عملة في ممارسة العدالة بين أفرادها .

ولعل مما يعنينا ملاحظته أنه في كلتا القضيتين اللتين عرضنا لهما لم يتجه أكثر من أربعة قضاة إلى إحياء نص القانون الخاص « بالعقوبات القاسية وغير العادية » . ولله بما يلفت النظر أيضاً أن نفس الشيء حدث في قضية ثالثة هي قضية « ألبرت تروب » ، وهي القضية التي صدر فيها القرار الثالث الهام من المحكمة العليا . ولكن هذه القضية تميزت بأن الصوت الخامس المستقل في اتجاه الرأي قد حقق الأغلبية التي رجحت موقف المستهلك . وأصبح القاضي فرانكفورتر الآن الناطق الفعلي باسم المعارضين . وفي قضية تروب كما سنرى لم يكن في الموضوع عوامل غريبة على البيئة أو عارضة لتخفف من العبء على المحكمة ؛ بل على العكس كان فيها عوامل تزيد الأمر صعوبة . فالعقوبة التي كان يتظلم منها تروب لم توقعها إحدى محاكم الولايات وإنما أوقعها الكونجرس الفيدرالى الذى اتخذ السلطة التشريعية في هذا الموضوع بما له من سلطات خولها له الدستور في أثناء الحرب بناء على طلب رئيس الجمهورية . ولذلك فإذا كان وضع مادة « العقوبات القاسية وغير العادية » موضع التنفيذ يتطلب شجاعة فائقة من المحكمة العليا فهذه هي الفرصة المناسبة .

ففي سنة ١٩٤٤ وأثناء الحرب العالمية الثانية كان تروب ، وهو مواطن أمريكى من أوهايو في العشرين من عمره ، يخدم كصف ضابط في جيش الولايات المتحدة الأمريكية في مراكش . وفي ٢٢ مايو فر من السجن

الذى وضع فيه عقاباً له على مخالفته للنظام، ولكنه عاد طائفاً في اليوم التالى وفسر سبب هربه بأنه أحس بالبرد والجوع . وقد قدم للمحاكمة العسكرية وحكم عليه بتهمة الفرار من الجندية بثلاث سنوات أشغال شاقة ومصادرة كل ماله من مرتبات ومكافآت وفصله من شرف الخدمة ونفذ الحكم .

وفي سنة ١٩٥٢ تقدم تروب بطلب لمنحه جواز سفر ، ولكن طلبه رفض لأن قانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٤٠ يقضى بحرمانه من حق المواطن الأمريكى للحكم عليه بسبب الفرار من الجندية وفصله من شرف الخدمة العسكرية . وقد استأنف تروب هذا القرار الإدارى أمام المحكمة العليا بدعوى أن مثل هذا القرار ينطوى على عقوبة قاسية وغير عادية ، .

وبالملاحظة التى يتميز بها القاضى فرانكفورت تولى التعبير عن رأى المعارضة فى هذه القضية كما بدت من وجهة النظر الرسمية التقليدية أو الإمبريالية القديمة قال : « إن القانون الذى يقضى بتجريد تروب من الجنسية الأمريكية لا يمكن بحال أن يقال إنه بهذا فرض عليه عقوبة قاسية وغير عادية ، لأنه لم يفرض فى واقع الأمر أية عقوبة ما . وهذا القانون ماهو إلا إجراء قصد به تنظيم القوات المسلحة وصيانة النظام فى صفوفها ، واللجنة الوزارية التى أعدت هذا القانون قد أسهمت فى وضوح بأنه ليس قانون عقوبات ، فكيف يمكن والحالة هذه أن تعالج المحكمة هذا القانون على أنه قانون عقوبات يوقع عقوبات ؟ ومع ذلك لو سلطنا جدلاً بأنه ينزل عقوبات فبالناكيد لا يمكن اعتبار تجريد تروب من الجنسية الأمريكية عقاباً ينطوى على القسوة وغير العادية إذا أخذنا فى اعتبار أن عقوبة الفرار من الجندية إبان الحرب كانت تعد من الجرائم الكبرى التى تستحق الإعدام . ترى هل أصبح الجدل للدهستورى خلواً من كل منطق بحيث يرى فى الحرمان من الجنسية عقوبة أشد قسوة من الإعدام ؟ » .

وعلى أية حال لقد كان دفاعاً قوياً ومتناسكاً ، وهذا يكشف عن أن الموضوع يتوقف على وجهة النظر التي يبدأ بها القاضى علاج موضوعه .

وقد تولى القاضى وارن الدفاع عن وجهة النظر الأخرى ، وهى الوجهة القانونية التى كانت لها النبلية آخر الأمر . وقد أشار القاضى وارن إلى أن ما تطلقه اللجنة الوزارية على أى قانون تعدده ليس ملزماً للمحكمة بأى وجه من الوجوه ، ولا هو ملزم فى التكيف القانونى للواقعة التى هى محل النظر أمام المحكمة . « والحق أنه ما أسهل مهام المحكمة الدستورية فى رعاية القانون والمستور إذا كانت القضايا والمشاكل النوعية يحسمها مجرد التفتيش عن المسميات التى يطلقها المشرع على القوانين ، والتى يلصقها على مجموعته » . ومهما يكن تشخيص اللجنة ، بل وعلى الرغم منه ، فإن القانون موضع النظر هو قانون عقوبات فى جوهره لأن أهدافه وآثاره كلها مما يدخل فى باب العقوبات بشكل ظاهر . وما وقع على تروپ هو عقوبة ولا ريب . ويبقى بعد ذلك السؤال الدقيق : أهذه العقوبة قاسية وغير عادية ؟ ولحسم هذا السؤال لا يمدى أن يقال إن العقاب التقليدى لهذا الذنب كان الإعدام من قبل ، فكونه كذلك فى الماضى لا يعطى الحكومة سبباً أو رخصة لأن تعذب إنساناً أو تسلبه المستقبل وحشى لا يمت للدنية بصلة . وإذا لحصنا المؤثرات العملية على حياة الإنسان الذى يتعرض لقرار بالحرمان من حق المواطن فإننا نستطيع فى ضوء هذه الآثار أن نحكم على مدى ما يترتب على القرار بالحرمان من قسوة أو عدم قسوة .

« إن هذه العقوبة هى نوع أكثر بدائية من التعذيب لأنها تهديم الوجود السيامى للفرد ، ذلك الوجود الذى ظل يتطور خلال القرون .

بل هي تحرم المواطن وصفه السياسي سواء في المجتمع القومى أو المجتمع الدولى . ومجرد وجوده في البلد الذى وجد نفسه فيه مهدد ، فهو تحت رحمة هذا البلد وإذا وافقت إحدى الدول على أن تمنحه بعض الحقوق فهو سوف يستمتع بهذه الحقوق المحدودة طالما بقي على أرض هذه الدولة يعامل معاملة الأجنبى الغريب . وليس ما يدعو أية دولة إلى أن تمنحه مثل هذه الحقوق لأنه رجل لا وطن له . وعلاوة على ذلك فإن مجرد تمتعه بهذه الحقوق المحدودة موقوف برضاء هذه الدولة ومرهون بتماونه فيها ، ومعرض في كل وقت لحرمانه منها بنفيه من أراضيها . وعلى الجملة يمكن القول بأن المحروم من حق المواطن قد فقد كل حق في أن تكون له حقوق .

وجميع الدول المتحضرة في العالم قد أجمعت رأيا في صدق على أن الحرمان من حقوق المواطن لا يجب أن يفرض كعقوبة على أية جريمة . والبحث الذى أجرته الأمم المتحدة في القوانين المحلية لأربع وثلاثين دولة من دول العالم يكشف عن أن دولتين اثنتين من دول العالم الأربعة والثلاثين وهما تركيا والفلبين ، هما اللتان تفرضان عقوبة الحرمان من الجنسية بسبب الفرار من الجندية ، وفي هذه البلاد أدخل تعديل يمنع تنفيذ الحرمان من حقوق المواطن .

وفي هذا التعديل نجد صورة عملية لتطبيق وجهة نظر المستهلك متكاملة يتوفر لها الكمال بما عقدته من مقارنات على ما يطبق في الدول الأخرى أو على حد تعبير توماس جيفرسون : « تقدير مشوب بالاحترام والتبجيل لوجهة نظر الإنسانية ، واثبات أن عقد المقارنة مع ما يجرى من أحكام في الدول الأخرى أمر لا يمكن إغفاله . ذلك أن أية دولة ، كما يدرك ذلك كل مواطن ذكى ، تصبو إلى أن تندمج في الميدان العالمى للقيم الخلقية ،

لا يمكن أن يتحقق لها ذلك إلا إذا حاولت أن تأخذ بالمثل بقدر ما تعطى .  
وأنه ما من دولة يمكن أن يبرر لها زهوها أو رضاها عن نفسها انقطاعها  
عن غيرها . ذلك أن الخطوات التقدمية التي تخطوها هي خطوات بطيئة  
وغير واعية بل هي كما رأينا غير مؤكدة وخطيرة وإن كانت كما نعرف  
صادقة وأصيلة في ذاتها .

لقد أوضحنا في هذا الفصل الأساس الذي ترتكز عليه مسئوليتنا  
الأدبية ، ولاحظنا الموامل الكبرى التي تعمل في تشكيل الفكر الديمقراطي  
في أيامنا وأولاهم الانجاء إلى إسقاط الصنعة الشخصية عن السيادة ، والثاني  
الانجاء إلى تغليب وجهة نظر المستهلك في تقديرنا للأمور ، والثالث الانجاء  
إلى استخدام الماضي والتقاليد والحقوق المكتسبة كمواد للتقدم الجديد  
والخلق . وفي ضوء هذا أصبحنا الآن مهئين إلى أن نجابه مشكلتنا الأساسية  
كمواطنين في حكومة حرة ديمقراطية ممثلة لنا ، ونستطيع أن نحصى في  
الطريق بادئين بحث السؤال الذي يتردد في نفوسنا ، وهو هل مجرد  
كوننا مواطنين يجعلنا تلقائياً مسئولين عن الأخطاء الرسمية التي تقع .

## القسم الثاني تحديد مسؤوليات التوكيل





(٣)

## حقوق المواطن المسؤوليات الجماعية

### إعادة تكييف المسؤولية

في بحث كهذا البحث الذي نقوم به نتحقق لنا مزايا خاصة إذا نحن بدأنا من قضية « جو » ابن تلي الذي تم إتهاماً باطلا بالسرقه والقتل . والقضايا التي من قبيل قضية جو لا تعتبر بحسب كاشفة عن معنى الاضطهاد والظلم في أي زمان أو ثقافة أو نظام قانوني ، بل هي أيضاً لها مظهر إضافي يجعلها أكثر تمثيلاً للأغراض التي تستهدفها - نظير قيامنا في ظل قوانين هي بلا شك منسوبة إلى مجموعة القوانين المتعددة . وإذا كنا ، شأنا في هذا شأن جميع المواطنين العقلاء بما فينا تلي وجو ، نقر وجود القوانين التي تحارب السرقه وقتل النفس البشرية ، فما من أحد منا يشعر بأى دافع يدفعه لمعارضة إجراء هذه المحاكمة المعنية حتى نعلم بفساد إجراءاتها . وما من أحد منا في حاجة إلى أن يستشعر أن الموقف الخلقى أشبه بالموقف في محاكمة تحت ظل التمييز العنصرى ، حيث طبيعة القانون تشعرنا بأن هناك خطأ يرتكب نحت ستار القانون . أما في قضية جو فإذا كان لنا أن نتدخل فيها فتدخلنا يجب أن يكون بوصفنا مجرد ناخبين لا بأى وصف آخر ، وحيث أنه ما من واحد منا مهما علت مؤهلاته في ميدان تخصص معين ، ومهما كانت معرفته كبيرة بشئون المحاكم والبوليس والثرية والأحداث ، ومهما كانت معارفه رفيعة في الأخلاق والدين وشئون الأعمال والضرائب

وفي العلوم وفي التكنولوجيا أو في الطب والجراحة ، وحيث أنه ما من واحد منا يمكن أن يرنو بلوغ مستوى عام من الخبرة المطلقة في كل شئون الحياة فإن كل فرد منا لا مناص له من أن يقوم في مثل هذه القضايا بدور الناخب لحسب .

ولما كان كل مواطن يحركه دافع ظاهر اتوضيح مدى وعمق مسئوليته الشخصية عن الأعمال الخاطئة التي يرتكبها الموظفون ، فقد يبدو غريباً أن مشكلة التعريف قد بقيت في الأغلب وبكل دقة حيث كانت منذ بداية العهد الجمهوري . ولكن هذه الظروف الساكنة الثابتة ليس فها ما يدعو إلى الغرابة أو يثير الدهشة البتة . وإذا فهمت هذه الظروف على وجهها الصحيح ، لا من جانبها غير النازح لحسب ، لبدأ أنها تتطوى على الشر لأنها تمثل خطة متعددة للاضطراب والالتواء في التفكير السياسي الديمقراطي . وكما كان الرومان يسألون أنفسهم في مثل هذه الأمور لصالح من هذا الانحراف فإن لنا أن نسأل ونسجد الجواب واضحاً لا مرية فيه، وهو لصالح النظرة الإمبريالية أو الرسمية القديمة وصالح المدافعين عنها .

وطالما أن المواطنين يمكن أن يتشاور في وضع من الارتباط والمسئولية بوصفهم ناخبين أقرب إلى الغموض وعدم التحديد فإنهم يظنون في قلق وعدم استقرار وشك وإلى حد ما هادئين أليفين ، وقد يؤدي بهم سوء ظنهم إلى أن يجعلوا من المبدأ الديني الذي يقول بأن البشر يعيشون تحت وطأة ذنب قديم موروث يحملون عبئه نظرية سياسية ، وقد يؤدي هذا إلى حلهم على الاعتقاد بأن كل أشكال الحكومات بما فيها الأشكال الديمقراطية مفروضة على البشر كمقالب لهم على خطاياهم ، وأنها بالضرورة ليست أكثر من معازل للعدوى الخلقية يتأى عنها الصالحون ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً . وفي ذلك قديز كرون بما شبه به جون أوف سالسبري

جماهير الشعب من أنهم كالأقدام في الجسم السياسي ، وما تكون الأقدام حتى تتناول إلى الرأس قسأها عما تصدره من قرارات وأحكام ؟ وفي الحقيقة قد يكون مفيداً للأقدام منعها من معرفة إلى أين تقودها الرأس - وعلاوة على ذلك فإنه إذا ترك مجال وحدود مسؤولياتها غامضاً غموضاً كاملاً فقد تصبح على مستوى من الدهاء يجعلها تنأى بنفسها عن التورط في شخص أمور الحكم وشئونه الرسمية . إذ لماذا يبحثون ويدققون إذا كانوا يعتقدون أنهم آخر الأمر مضطرون إلى المشاركة في حل عبء الأخطاء والخطايا التي يكشفون عنها ؟ وفي ظل مثل هذه الاعتبارات يقنع المواطن الحكيم نفسه بأن يجعل همه رعاية أعماله الخاصة تاركاً الأعمال العامة لرجال الحكومة الرسميين . وهذه هي الطريقة التي يجادل بها المواطنون على الأقل دفاعاً عن أنفسهم والتي يستفيد من ورائها دائماً الموظفون الرسميون .

أما بالنسبة لنا فإننا نشعر أن الأوان قد آن من وقت طويل لناخذ لأنفسنا نظرة جديدة تختلف كل الاختلاف عن نظرتنا الخاصة كسبلمكين في حكومة ديمقراطية ، وأن نبين الحدود الحقيقية لمسؤولياتنا كناخبين . وفي النظرة الاستبلاكية التي نعنيها لا يمكن أن نأخذ الحكومة الديمقراطية على أنها حكومة أعطيت للشعب للتكفير عن ذنوبه ، أو على أنها عصابة إجرامية جماعية تعمل على تحويل الشعب إلى عوامل أصيلة أو مساعدة خلفتنا عندما يرتكب موظف عملاً شريعياً . إننا لا ننظر إلى تجمعننا السياسي على أنه ضرب من ضروب الموائيق الجماعية لارتكاب الجرائم والأخطاء تجعل منا جميعاً أفراداً وجماعات على حد سواء مذنبين يحملون أوزار الجريمة مع فاعليها الأصليين من الموظفين . ولما كان ميثاقنا الذي اجتمعنا عليه يستهدف تحقيق العدالة والمساواة وكفالة الحريات فإننا لا نرى سبباً يدعونا إلى الاعتراف بأن الجريمة التي يرتكبها يمثلوننا المختارون هي عبء عام نحتمل نتائجه جميعاً .

وممها يكن ما يفعله المستبدون أو ما يحتمل أن يفعلوه فإن الحكومة الديمقراطية لا يمكن أن تتحول إلى عصابة إجرامية اللهم إلا إذا حدث أن أصبح جميع الموظفين فاسدين بلا أى أمل فى صلاحهم بحيث لا يبقى أى أثر للحياء فى صفوفهم ، وطالما أن الحياء يمكن أن يضم فى قوائمه ولو خفنة من المدافعين الأمانة ويكونوا لا يزيدون عن عشرة صالحين . هؤلاء إذا أراد الله إيجادهم فى أية مدينة فإنهم سيتجهون إليه بالدعاء أن يصون « ثمود » من الخراب والتدمير . وعلى أية حال فإن الحكومة الديمقراطية الممثلة للشعب لا يمكن أن يكون من مضامينها الخلقية مضامين العصابات الجماعية ، بل ولا يمكن أن يكون ناخبوها أدوات معاونة للتستر على جرائم الموظفين . وفى قضية « جو » لم تستطع الأفعال السيئة الشريرة التى ارتكبها البوليس أن تنشر المدوى فى صفوف الشعب وتجعله يشعر بالذنب من الناحية الأخلاقية .

وهذا ليس معناه بحال أنه ليس هناك مسئولية على الناخبين مطلقاً فى مثل هذه الظروف . ونحن حين عرضنا بالبحث لقضية جو كنا نعرضها فى حدود معينة محددة هى حدود الذنب الذى نحتمله باعتبار هؤلاء المذنبين ممثلين لنا مختارين منا نحن الناخبين ، أو بعبارة أخرى فى حدود مماثلة لما يسميه القانون « إجراماً » . ولكن الذنب ليس بأية حال معادلاً للمسئولية الأدبية كلها ولا هو بأى حال الصورة الوحيدة المحتملة للمسئولية الأدبية . فإن من الممكن جداً للوطنين أن يصبحوا مسئولين جماعياً عن أى عمل دون أن تصيبهم أية وصمة من الذنب . فثلاً يستطيع الإنسان أن يتبين أن الناخبين ، دون تحميلهم باقراف أى ذنب ، قد أخذوا على أنفسهم واجباً مدنياً أو التزاماً أدبياً نحو مجتمعهم لو أنهم عجزوا عن أدائه فإنهم يعدون أدبياً مسئولين عن تقصيرهم فى أدائه . وعلى هذا النحو من التدليل يبرز المضمون الأساسى للمسئولية الأدبية ويتخذ صورة دقيقة لأول مرة . على أن

الناخبين ولو أنهم لا يمكن اعتبارهم على أية صورة مشاركين أو مساهمين في أية جريمة رسمية ، فإن كشف هذه الجريمة للرأى العام قد يترتب عليه بعد ذلك التزام جماعى من جانبهم يقتضيه أن يفعلوا شيئاً لتلافى مثل هذه الجرائم؛ ومعنى هذا أن الجريمة تلتصق بتبعيتها بمقتريها من الرسميين وحدهم، أما ما يستتبع كشف الجريمة من التزامات أدبية على عاتق الناخبين للعمل على تلافى هذا الوضع فإنهم إن أهملوا فى الوفاء به فى حينه فإن المسؤولية عن الإهمال فى أداء الواجب المفروض عليهم تلتصق بهم ، ولا مشاحة فى هذا .

وليس عجيباً أن التمييز بين هذين الموقفين ، موقف مقترف الخطأ وموقف الناخب بمسئوليته الأدبية عما يترتب على هذا الخطأ من ضرورة العمل على تلافيه ومنع وقوعه ، قد شابه كثير من الغموض الذى حجب الرؤية الصحيحة . وذلك مرده إلى أنه قبل ظهور العهد الجمهورى كان مطلوباً من الناس أن يعتبروا الموظفين خدام الملك أو وكلاءه ، ومن ثم لم يحاول أحد أن ينقل إلى الملك ما هو منسوب إليهم من سوء التصرف أو الخطأ أخذاً بالمبدأ السائد حينئذ من أن الملك لا يمكن أن يأتى عملاً خاطئاً . وحين جاء عصر الجمهورية بعد ذلك حرص الجمهوريون من أمثال جيفرسون وماديسون على تسمية الموظفين بخدام الشعب أو عملائه ، وقد أرادوا بذلك أن يهتوا الموظفين سيكولوجياً لإدراك أنهم فى وضعهم هذا تابعون للشعب ، ولتذكيرهم دائماً بمسئولياتهم أمام الناخبين . ولكن هذه التسمية تبدو من وجهة نظر الأغراض التى تنوعها مضللة ، إذ يبدو أن مضمونها يشير إلى أن الموظفين هم عمال الناخبين ، ومن ثم فالناخبون هم الرؤساء دائماً ، وأن عليهم أن يتحملوا مسؤولية الأعمال الطيبة والسئية على السواء التى يقوم بها الموظفون فى أثناء أدائهم للخدمة العامة . بيد أنه لا تلازم بحال

بين التمثيل النيابي السياسي وبين الضبطية القضائية وأعمالها ، ألهم إلا في حالات معينة يقتضى الموقف فيها الرجوع إلى الاستفتاء الشعبى أو التصويت المباشر . ومن ثم فإحلال مجموعة من العلاقات المعنية حل مجموعة أخرى ، أمر ينطوى على الخداع والمهارة ولا يستقيم مع المنطق ، وبناء على ذلك فإن كل موظف عام (سواء كان رئيساً للجمهورية أو عضواً فى الكونجرس أو قاضياً أو مدعياً عاماً) يخول ويلزم أن يستخدم تقديره الشخصى على أتم صورة وأكملها فى بحث أى موضوع يعرض له ، وأن يفصل فيه بما يراه محققاً للصالح العام وذلك كله فى إطار الحدود المرسومة للحياد والمعاملة الشرعية والعدل ومن ثم فطالما هو شاغل لمنصبه فهو حر فى استخدام السلطة المخولة له فى استقلال تام . ونحن بناء على هذا نتوقع أن يتفهم المشرع الثورات الشعبية المستيرية أو التى يساء توجيهها ، وأن يفض القاضى النظر عن السوابق وأن يلتزم بمحدود المشكلة التى تعرض له ، وأن يصبح رئيس الجمهورية السمع لأصداء الماضى الرزينة ونداءات المستقبل الحسيفة إذا كانت أصوات الحاضر تبدو متنافرة فى غير حكمة . والموظفون العاديون على عكس الخدام والعلماء مطالبون فى ظروف مناسبة بأن يعارضوا آراءنا وأن نقدوها ولو أحياناً على الأقل .

على هذا النحو ولا غيره نريد أن يعملوا . ونحن حين رغبنا إليهم أن يعملوا مستقلين فإننا فى الواقع منعناهم بصفة عامة أن يلقوا بعبء أعمالهم على عاتق دوائر الانتخابية ، بل ومنعناهم من أن يرجعوا فى أحكامهم إلى ناخبهم . وباستثناء بضع حالات قليلة محددة أشارت دساتير الولايات بالرجوع فى شأنها إلى الاستفتاء العام ، فإن المشرعين غير مسموح لهم بأن يزلوا عن سلطانهم إلى ناخبهم . وعلى سبيل المثال إذا صدر قانون ونص فيه على ألا ينفذ إلا إذا أقر فى الانتخابات العامة القادمة فإن المحاكم

تعتبر مثل هذا القانون غير دستوري . والعمل قد يرجع إلى رئيسه يسأل التعليمات والتوجيه ليقوم بتطبيقها في أمن وسلام من الخطأ ، ولكن المشرعين والقضاة ورجال السلطة التنفيذية ملزمون بأن يختاروا هم بأنفسهم خير الطرق وأفضل الوسائل في نظرهم هم ، وأن يخضعوا للنتائج المترتبة على هذا الاختيار . وكما أننا لا نطلب إليهم أو ندعهم يفكرون لنا فإننا بالمثل لن نحمل عنهم مهمة التفكير لأنفسهم .

وإذا كان ما سقناه صحيحاً من أن الموظفين ليسوا في الحقيقة عملاء لنا فما الذي نغنيه إذن عندما نتحدث عن مسؤولية الناجحين ؟ في إطار نظرة المستر لك التي أخذناها أساساً لأعمالنا فإن كلمة المسؤولية قد اكتسبت معنى جديداً - هذا المفهوم الجديد قد كفها عن أن تكون مجرد تعبير عن العدوى الموضوعية الناقلة للذنب عن مرتكبه الحقيقي إلى ناجحه ، وعن كونها مجرد تعبير عن الشعور الشخصي بالقلق التامض ، بل ولم تعد مجرد وصف لظروف ثابتة لا تتحرك من أى نوع كانت هذه الظروف ، بل أصبحت بالنسبة لجميع أعمالنا ومشروعاتنا عملية إنسانية نشطة ، ومنهجاً اجتماعياً محدداً وبرنامجاً مفصل المعالم للسلوك الواضح ، وبذلك تصبح المسؤولية تأكيداً للعمل وحثاً عليه . وإذا أخذناها من الناحية الموضوعية وجدناها تعبيراً عن أداء أعمال معينة هادفة سواء أكانت جماعية أم فردية . وإذا تناولناها من الناحية الشخصية وجدناها تعبيراً عن وضع خطط منطقية مدروسة مع الاتجاه الحاسم إلى البدء في تنفيذها فوراً . وعلى الجملة فإن المواطنين حين يصبحون مسئولين مسؤولية حقيقية بوصفهم مسئولين للقانون لا يجدون أمامهم مجالاً للندم أو لاثام النفس أو اللوم أو التسكفير الخيف عن خطاياهم لأن وقتهم كله مشغول بالعمل على تحقيق برنامج الجماعة التي يعيشون فيها يقومون على تنفيذه باستغلال كل أجهزة الدولة التشريعية

والتنفيذية . إنهم جد مشغولين بتحقيق المسؤولية الملقاة على عاتقهم في صورتها الحقيقية التي تتمثل في الوقاية والتعويض والاحتجاج .

هذه الصور الثلاث التي تؤدي عن طريقها المسؤولية ، وهي الوقاية والتعويض والاحتجاج ، هي العمليات الحية التي تتمثل فيها مسؤولية المواطن الحققة . إنها العدد والوسائل التي تعبر بها المسؤولية عن نفسها وتبني بها الخارج التي تستطيع أن تنفس عن طريقها وتؤدي رسالتها الحققة . والحق أنه عن طريق هذه الوسائل الثلاث تستمد الفكرة قوتها ومفهومها العملي ، وهي أيضاً تحدد مفهوم العبء الأدبي الذي يجب على الناخبين أن يتحملوه في نظام ديمقراطي تمثيلي . والعبء حين يتحدد يصبح من السهل احتماله .

وإذا كان لنا أن نقارن بين أي من هذه العمليات وزميلاتها الأخريات فقد يبدو من العسير أن نقرر أيها التي تساهم بنصيب أكبر في العمل على خلق مجتمع صالح . وإنني لأفترض أن الوقاية من بين العوامل الثلاثة هي الأوضح أثراً والأظهر نتائجاً حين يكون لا بد من اختيار أيها . منذ عهد قديم جداً كان التاريخ المسطور والكتب الدينية والأخلاقية كلها تبحث على ضرورة الوقاية وترغب فيها . والحكمة الشعبية التي يتداولها كل لسان تقول : إن درهم وقاية خير من قنطار علاج . وسياسة الوقاية قد تعكس رغبة ملحة في رعاية رفاهية الجيران ، ومن ثم فآثارها آثار خيرة تضامنية . وعلاوة على ذلك فإن سياسة الوقاية تجري على أساس من الإيمان بأن عن طريق التحري والتأمل والتخطيط القوي يستطيع الناس أن يتحكموا في بيئتهم جزئياً على الأقل وأن يخضعوها لرقابتهم . وأنهم بقيامهم بالتفكير بأنفسهم لأنفسهم يستطيعون أن يضيفوا جديداً لمكائهم ومركزهم ، وأنهم يستطيعون أيضاً أن يستخدموا العلم والتكنولوجيا والحكمة التجريبية في تحقيق السعادة الإنسانية . إن الوقاية تسبق منافسها الآخرين دائماً ، ذلك



أنها حينما تنجح نجاحاً خفيفاً لا يكون هناك موضع للتعويض أو الاحتجاج ما دامت قد قصت على الأضرار وكبحت جماح المظالم .

ولكى نكمل الصورة فيما يتعلق بموضوع الوقاية ، يقتضى المقام أن أضيف بعض أنواع من المظالم السكامة التى لا يستطيع التعويض أن يصل إليها . فهناك حالات لا يستطيع أى تعويض أن يعرض عنها ، وما لم تتخذ الوسائل للوقاية منها فإن الأضرار المترتبة عليها تظل مستمرة ولا يمكن التخلص منها . وأول هذه الحالات أنواع الضرر التى ترتب على الإعدام وعلى فرض التعقيم الجنىسى ، فهذه بطبيعتها لا يمكن إصلاحها أو التعويض عنها . وبعد ذلك هناك الحالات المترتبة على التمييز العنصرى على أساس من الجنس أو الدين ، وهذه أيضاً لا بد من علاجها عن طريق الوقاية لسبب واحد ، هو أن آثارها لا يمكن علاجها أو إصلاحها بمجرد التعويض عنها ، وهى مستحيلة الإصلاح ، لا لأن الأضرار التى يحدتها التمييز فى النفس البشرية لا يمكن أن تستل أو يتخلص منها لحسب ، بل لأن المجتمع لا يمكن منطقياً أن يعرض عن مجموعة من المظالم القديمة بفرض مجموعة أخرى جديدة من المظالم والتمييزات ، فإذا حدثت مثلاً حالة ظلم أو وقع اضطهاد على مجموعة عنصرية بعينها فإن المجتمع ينبغى عليه أن يعمل على تخفيف الأعراض المحدثة للضرر والتى تقع فى متناول ما وسعته قدرته على ذلك . ولكنه مهما يكن شئ لا يستطيع أن يؤمل فى أن يعكس اتجاه الأسباب الاجتماعية التى دعت إلى ذلك أو أن يفض الطرف عن الآثار التى أحدثها التاريخ . وما دام ليس هناك طريقة فعالة كتعويض الناس عما حاق بهم من ضرر وما يحمله من آلام نفسية بسبب التمييز فى المعاملة ، فإن الوقاية هى عادة الطريق الوحيد بل هى خير الطرق .

والتعويض هو الآخر له مكانه فى هذا الموضوع ، ذلك أن كل من

يتأمل. دروس التجارب الماضية يرى أن التعويض أمر لا يمكن الاستغناء عنه في المجتمع لأن اوقاية كثيراً ما تفشل في تحقيق وعودها . إن التنبؤات الاجتماعية والاقتصادية المفصلة التي تتوخى تحقيق العظمة وما يتلوها من برامج الوقاية ينفذها الناس عليها ، كثيراً ما أثبتت زيفها الأيام ، ولكن على حساب التضحيات البشرية الهائلة . وفي الغالب الأغلب تكون برامج الوقاية المزعومة هي التي تضخم من الخسائر وتزيد من خطورتها بما يقتضى دفع التعويضات . ومهما يكن من شيء فالتعويضات قد تؤكد أنها في الواقع أكثر منطقية من أى خطة أخرى للوقاية ، ذلك أن خطط الوقاية تقوم على توقعات وتنبؤات غالية في المستقبل ولكن على أساس تجارب الماضي الملموس وفضلاً عن ذلك فالتعويضات يحىء دورها دائماً حين تبرز الحاجة إليها على أساس ظاهر ومحدد وناضح .

وإذا كان العرف قد جرى على أن تكون التعويضات في صورة أموال تدفع للذى نزل به الضرر ، فإن كلامنا يسلم بأن هذا التعويض النقدي لا يمكن أن يلائم كل جرح أو إصابة . بيد أن المسال ليس وحده الوسيلة التي تستخدم للتعويض العام أو الخاص ، وفي الأزمان الحديثة اتجه دوره إلى التناؤل كوسيلة للتعويض نتيجة لابتداع القضاة والمشرعين وسائل أخرى أكثر مناسبة ، ولنضرب لذلك مثلاً في ظل التشريعات الحديثة . فالعامل إذا فصل خطأ فإنه يعاد إلى عمله ، بل هو لا يعاد لحسب وإنما يوضع في مركز أعلى مما كان فيه . والصحيفة التي تنشر بياناً فيه مساس بأحد من المواطنين تكلف بأن تعيد نشر بيان آخر تراجع فيه عما كتبت وتعتذر لمن مسه البيان الأول في مكان ظاهر لا يقل ظهوراً عن المكان الذي نشر فيه البيان الأول . وهذا الاتجاه الجديد يقوم على أن التعويض لا ينبغي أن يكون دائماً على أساس تقديم مبلغ من المال لأن في ذلك أحياناً تهويناً من شأنه .

وإذا كان هذا هو الاتجاه المستحدث فأى تعويض مناسب يمكن أن يقدم لجو مثلاً ليسح ما حل به من أضرار نتيجة الحبس، ظلاً؟ لعل أترض ابتداءً أن جولن يمارض في أن يكون التعويض نقدياً، لا لأن المال وسيلة يمكن استخدامها فوراً والارتفاع بها، بل لأن المثال المدفوع في مجتمع مثل مجتمعا سيضفى مسحة من الإخلاص على أية خطوة أخرى نزمع أن نتخذها ونحن بدون مال نقدمه تعويضاً عن الأضرار التي حاقت به يكون حديثاً عما نشعر به من أسف لما وقع ورغبنا الصادقة في مواساته أقرب إلى التفاف الظاهر منه إلى الجدية حتى في آذاننا نحن المتحدثين، ولندكر دائماً ونحن ندفع له تعويضات عن خسائره المادية والاقتصادية وجروحه النفسية أن نضيف قدراً معقولاً من المال مقابل أتعاب المحاماة . والمجتمع الحضيف العادل لا يقدم ويتحمل نفقات تقديم المشورة للتمهم الفقير أو المحتاج حين يقبض عليه في تهمة خطيرة ليتمكن من الدفاع عن نفسه لحسب وإنما يأخذ نفسه بدفع كل التكاليف والنفقات الضرورية المعقولة التي يقضيها الدفاع عن جميع المتهمين مهما تكن ظروفهم الاقتصادية إذا ثبت أنهم غير مذنبين . وإذا نظرنا إلى هذه المسألة في ضوء الوضع الحالي في للولايات المتحدة الأمريكية وفي معظم الدول الديمقراطية الأخرى حيث لا تأخذ الحكومات بمبدأ الدفع بعد الإفراج عن المتهمين وبرائتهم ، فالأمر والحالة هذه يعنى أن الدولة تستطيع أن ترغم رجلا بريئاً على أن يختار بين الاتهام الظالم وبين الإفلاس الشخصي .

ترى ما الذى ينبغي علينا أن نفعله بعد ذلك ؟ يبدو أن التعويض الصحيح في حالة شخص مثل جو قاسى ما قاسى ظلاماً ، يقتضينا أن نذهب إلى أبعد من ذلك في التعويض . ومعنى هذا أننا ينبغي لكينا ندرك مشكلة جو على حقيقتها أن نضع أنفسنا في موضعه ، وأن نتخيل الصورة التي جرت بها

معاملاته تجاه الظروف التي ورط فيها . وهذا يقتضينا على الأخص أن نحدد دور جو ودور المدعى العام في هذه القضية - ولا ريب أن هذا الفحص يؤدي بنا إلى ضرورة تقديم اعتذارات رسمية لجو ومعاونات يستطيع بها جو أن يثبت بها قدمه في عمل جديد ، وذلك حتى يمكن تخفيف آثار الظلم الذي حاق به . . على أن المساعدات التي تقدم ينبغي أن تشمل نوعاً من التأهيل النفسي لإعداد جو للانخراط في سلك الحياة اليومية ومتابعة أعماله بشعور طبيعي بعد أن قضى هذه الأيام وراء أسوار السجن ، كما ينبغي أن تشمل المساعدات كذلك محاولات متصلة وجهوداً خاصة لإعداد جو للدخول في جو من المصالحة مع مجتمعه الذي أحس أنه ظلمه لعله أن ينسى آلامه ويتكيف ويستعد للغفران والصفح عن هذا المجتمع وغض الطرف عما أنزله به من خسائر وإن كان لا يستطيع أن ينسى ما حاق به تمام النسيان .

وقبل هذا كان لا بد أن يتلقى جو ضماناً أكيداً من مواطنيه بأنهم سوف يعملون للحيلة دون وقوع مثل هذا العدوان على القانون ، لأن مثل هذا التأكيد ينعش على الأقل في نفسه الأمل بأن ما تكبده من مشاق وما يحتمله من آلام لم يذهب هدرأً بلا جدوى . والحق أن التعويض لا تكمل رسالته إلا إذا امتد مفهومه إلى المستقبل فاستخدمه القانون كوسيلة فعالة للوقاية أو على الأقل وسيلة لدفع مثل هذه الأعمال الخاطئة في المستقبل ، وبذلك يمتد أثر التعويض إلى الوراء وإلى الأمام في وقت واحد ؛ وعلى ذلك يصبح التعويض مكانة تفوق الوقاية لأنه يضمها في مفاهيمه كهدف من أهدافه التي تتطوى عليها فلسفته .

وأخيراً لا بد لنا أن نعرض للعامل الثالث ، وهو الاحتجاج ، وهو بالنسبة للوقاية والتعويض يعتبر أقرها وأقلها شأنًا . وذلك أن الوقاية

والتعويض كلاماً تسانده قوات البوليس والجيش في الدولة كلها وتعملان على تنفيذ أحكامه ، على حين ينبثق الاحتجاج وحيداً في صدر أحد المواطنين وينطلق بقوة الهواء الذي بنفس به المصدور عن ألمه ولا أكثر من ذلك . ومع ذلك فإن مكانه خليق بأن نبرزه في هذا البحث لأن الاحتجاج هو الوسيلة الوحيدة المعبرة عن وجودنا أحياء على هذه الأرض ، والتي تتمثل في صيحة الطفل حين ولادته إلى شهقة الموت حين نلفظ أنفاسنا ونودع هذه الحياة . والاحتجاج هو الدافع الذي يدفع كل جهودنا الحادة في هذه الحياة : فالحكومات ما هي إلا احتجاج منظم ضد فوضى العنف ، وما الدين إلا احتجاج ضد الخطيئة والشر والفساد ، وما التربية إلا احتجاج ضد الجهل ، وما الفن إلا احتجاج ضد الخواء والفوضى ، وما القانون إلا احتجاج ضد الظلم وفقدان العدالة ، ولهذا الذي ذكرناه يقال لنا إن الله الخالق نفسه قد مارس أعظم حركة للاحتجاج حين خلق بداية كل البدايات : ومن ثم فإن العالم كله يعيش ويأمل ويرنو ببصره إلى المستقبل في سلسلة من الاحتجاجات لانهاية لها ضد أى شيء . وأياً يكون هذا الشيء .

قد تقولون إن الاحتجاج وسيلة ضعيفة هزيلة ، وقد يكون في معرض الحديث عن الاحتجاج من المسموح به أن نتخاضى عن أمثلته القديمة جداً مثل احتجاج سقراط والمسيح . ولكننا لانستطيع أن نتناسى دفعته القوية وأثره البارز في تاريخ كل أمة حديثة . حتى الحكومات الأوتوقراطية المستبدة قد أحست باستمرار أثره ، فما بالك بالحكومات الديمقراطية الممنولة للشعب ؟ وتاريخ إنجلترا السياسي منذ عهد أسرة تيودور مشحون بسلسلة من الاحتجاجات الجادة ، بعضها قام به البرلمان نفسه ضد التاج الذي كان يحكمه ، وبعضها قام به البرلمان ضد المستعمرين ، وبعضها قام به آخرون ضد البرلمان نفسه .

والاستقلال الأمريكى ما إن قام واستقر على أساس سلسلة طويلة من الاحتجاجات أرسلها ضد الحكومة البريطانية حتى بدأ جيفرسون وماديسون يوجهان احتجاجات بليغة ضد حكومتهما نفسها بشأن قرارات كنتكى وفرجينيا سنة ١٧٩٨ . وحين أصبح جيفرسون رئيساً للجمهورية وماديسون وزيراً للخارجية وجه إليهما كبير القضاة جون مارشال احتجاجاً صارخاً ضد مسلكهما فى قراره الذى يعتبر من معالم تاريخنا فى قضية ماربرى ضد ماديسون . وقد حول ثورو وأنصار تحريم الرق الاحتجاج الى عصا شعبية غليظة رفعها غاندى فيما بعد ذلك بقرن من الزمان واستغلها بنجاح فى جهاده من أجل استقلال الهند . وإذا عدنا من غير المحدود إلى المحدود وطبقنا ذلك على قضية جولوجدنا أن قوة احتجاج الرأى العام هى التى ضمنّت الإفراج والعفو عنه على أثر الضجة الصاخبة التى أثّرت حول قضيته .

وإجمالاً يمكن القول بأن الاحتجاج هو إحدى الوسائل الديمقراطية ، بل أكثر وضوحاً للتعبير عن شعور الشعب بالمسئولية الملقاة على عاتقه . وعلى حين تحتاج الوسائلتان الأخرتان ، وهما الرقابة والتعويض ، إلى المحاكم والبوليس والجنود وكلها متوفرة حتى فى البلاد المحكومة حكماً استبدادياً ، لا يحتاج الاحتجاج إلا إلى شعب ديمقراطى حساس مصقول طيب النوايا ، وهذا هو السبب فى أن مجرد إطلاق صيحة الاحتجاج ينطوى على إيمان بقدرة الشعب على القصاص للحق والعدل ووقوفه إلى جانبه .

هذه هى العمليات الثلاث الهامة فى جدول أعمال المسئولية الشعبية للواطن وأعظمها أهمية هو . . . ؟ قد يكون تحديد أهمها بالنسبة لأهدافنا فى هذا البحث أمراً غير ذى بال ، ومن ثم فلا حاجة بنا إلى أن نختار أيهم . فقد كشفت التجربة عن أننا يجب أن نستمر فى استخدام هذه الوسائل

الثلاث، وعليه فبدلاً من أن نخلع على إحداها أكايل النصر ونتوجه بالغار  
يحسن بنا أن نبحث عن إحدى الوسائل التي تجعل هذه العمليات الثلاث  
أقوى أثراً في الحياة اليومية لمجتمع ديمقراطي مسئول .

### التربية في المسؤولية الجماعية

يبدو في كثير من الأحيان أن مسئوليتنا الجماعية المترتبة على مجرد كوننا  
مواطنين نستمتع بحقوق المواطن هي من أصعب الأشياء علينا في تعلمها .  
ومن خلال التجربة في القرنين الماضيين يبدو أن دوافع المسؤولية والرغبة  
في تحملها لا تنبت في نفوس الجماعات الديمقراطية بسهولة وحين تنفق فن  
المحتمل ألا تسير طويلاً . فالأغلبية الشعبية تستثيرها الأعمال الظالمة  
والمجحفة بحقوق المواطنين حين تواجه بحالة أو قضية صارخة للظلم والإجحاف،  
ولكنها تتجه إلى الاعتقاد بأن كل ما يدعوها الموقف أن تفعله هو استجابة  
قلبية سريعة تبدي فيها ندمها على ما وقع من ظلم واستعدادها للتعويض ،  
ومن ثم ففي الديمقراطية يجب أن تؤدي معظم الأعمال الطيبة على أكل  
وجه وأحسنه منذ البداية وإلا فإنها سوف تهمل إلى الأبد . ولما كان  
المواطن الحر العادي يعتبر من المسلمات أن كل المسائل الأصلية الجارية،  
وكل المفكرين المحدثين الأصلاء وكل الواجبات الشخصية المفروضة  
قد انبثقت كلها وظهرت في وجود بعد عيد ميلاده الشخصى الثالث عشر  
وأن أى شئ سبق صالح للإجابة على أى مشكلة تجد في ضوء الخبرة  
المستمدة من التاريخ، فقد أبرز هذا وجود عجز في الاستمرار وفي التغلب  
للتغلب على النظرة القديمة الرسمية أو الإمبريالية .

وعلى حين تشكل النظرة الرسمية الإمبريالية العقبة الكأداء في سبيل  
التقدم فهي مع ذلك ليست وحدها التي تفعل ذلك ، فالواضح أن أى اقتراح  
( ٥٠ - الإنسان )

أو إصلاح ينسب احتمال الخطأ الى عمال الحكومة المنتخبين يقابل بمعارضة عنيفة من جانبهم ، ومن ثم يبدو أن الطريقة الوحيدة لإقناعهم ، ولو على سبيل الجدل ، بالرضوخ والموامة والتسليم بأنهم معرضون للخطأ بل وواقعون فيه ، هي أن تضرب لهم الأمثلة الصارخة المشهورة من ثبت الماضى التى تدل دلالة قاطعة على أنهم أخطأوا بحيث لا تترك لهم مجالاً للنزعة .

يبد أن الموظفين المنتخبين ليسوا وحدهم الذين يمترضون كل إصلاح أو تعديل ؛ بل هناك طائفة أخرى من المواطنين العاديين يجدون صعوبة فى إدراك مفهوم المسؤولية السياسية الجديدة ، وهم ينظرون إلى فكرة الوقاية والتعويض والاحتجاج على أنها قد تكون أموراً مرغوباً فيها بوصف كونها مثلاً علياً وفى حدود التجديد . ويستطردون : ولكن ماذا يكون الحال لو أن أحد المواطنين أخذها بلفظها كما هى وبدأ تطبيقها بطريقة تؤثر فى التجارة والأعمال وتتعارض معها ؟

ولعلنا لا يأخذنا الدهش إذا علمنا أن « جو ، وصديقه وجاره » تد ، الذى تم التعرف عليه زوراً وهتافاً وحوكم وحوكم عليه مع جو بسبب هذا التعرف يسكنان فى حى من الأحياء الفقيرة التى تعتبر بؤرات للجرائم المماثلة وغيرها ، والتى يحتمل أن تتكاثر فيها الجرائم من كل نوع ومنها هذه الجريمة التى ارتكبها البوليس . ومن ثم فإذا كان المجتمع مخلصاً فى عزمه على منع مثل هذه الجرائم أو على الأقل التقليل من أمثال هذه المأساة التى وقع ضحيتها جو وتد ، فإن واجبه يقتضى أن يضع كجزء من برنامجه الاجتماعى العمل على تنقية هذه الأحياء الفقيرة والنهوض بها وتطويرها تطويراً مدنياً . ولاشك أن هذه هى إحدى الوسائل الممكنة لتحقيق الوقاية ، بل هى من أسهلها . ولكن ماذا يكون الحال لو افترضنا - كما يحدث غالباً - أن الخطوات العملية الفعالة لتحقيق هذا الإصلاح تتعارض مع مصالح بعض المؤسسات فى ميدان الأعمال .



يملك ماكس موريس ، ويدير ، مخزناً في واشنطن ، ومع أن الجيرة التي حول المخزن ليست مناسبة للقيمين فيها ، إذ أن معظمهم من الزنوج ، إلا أنها كانت صالحة جداً لأعمال مستر موريس . خمسة وستون في المائة من المساكن في المنطقة كانت في حالة لا يجدى فيها الإصلاح ، و ٥٨٪ منها كانت مرافقها الصحية في الخارج ، و ٦٠٪ لم تكن بها أية حمامات ، و ٢٩٪ ليس فيها كهرباء ، و ٨٢٪ منها ليس فيها أحواض للغسيل ، و ٨٤٪ فيها ليس فيها تدفئة مركزية . ولكن كل هذا لم تكن له أية صلة بتمتلكات مستر موريس التي كان يستخدمها في شؤونه التجارية ، ومن ثم كان عمله يسير في سهولة ويسر وانتظام سنة بعد أخرى . ومضى مستر موريس يمارس في هدوء تجارته ، ويبيع ويشترى ويؤجر ويفسخ ويعلن عن مبيعاته ، ويعبر عن رأيه في نقابات العمال والجزو والحكومة بطريقته الخاصة ، ويعالج أموره بوسائله الخاصة ، فيخفي البضائع ويظهرها حسب ما يترامى له بما يحقق له كسباً مالياً . وقد استمر يقوم بكل هذه الأعمال دون أن يدرك مدى استمتاعه بالقيام بها إلى أن جاء يوم قررت فيه اللجنة القومية للتخطيط بموجب السلطة المخولة لها بقانون التنمية والإصلاح والتعمير أن تعيد تنظيم هذا الحى الموبوء وأن تطوره ، وبالتالي أن تشتري أملاكه في هذا الحى لصالح إعادة التعمير سراراً أراد أو لم يرد . وحالما فارقته الدهشة من هذا القرار وجمع شتات أفكاره تقدم بدعوى إلى المحكمة يطلب فيها الحكم بعدم دستورية هذا القانون من وجهة عامة ، وبصفة خاصة من حيث تأثيره على مصالحه بنزع ملكية مخزنه . وفى أثناء نظر الدعوى أثبتت المحكمة عطفاً على دفاعه وإن كانت قد حكمت بأن قانون إعادة التنظيم والتطوير قانون دستورى . بيد أنها ضيق في أسباب حكمها في السلطات الممنوحة للهيئة القائمة على إعادة التعمير ، وقالت إن إعادة التعمير المدنى ينمو نمواً جديداً غير مقبول .

« فلنفرض أن المنطقة متأخرة وراكدة وليست منشأة على أساس سليم وأنها تجري على نظام القرن الثامن عشر إقتصادياً من السماح بأى وضع ألهم إلا إذا كان مهدداً للصحة أو للأمن أو الأخلاق ، واقترضا أن ملاكها وساكنها يحبونها على هذا الوضع ويرضون بها ... »  
« في كثير من الدوائر تعتبر مثل هذه الآراء متأخرة وآسنة ، فهل يعنى هذا أن الذين يمتنعونها متأخرون ؟ وأنهم لا يستطيعون أن تكون لهم ممتلكات ؟ إن اختيار القديم والأثرى هو حق من حقوق الملك . »

لا بد أن مستر موريس قد قرأ هذه العبارات بشيء من الرضا والقبول لحسن حظه وهذوه باله ، فإنه لم يعيش طويلاً ليرى ما حدث حين عرضت القضية على المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية . ففي المحكمة العليا لم يستطع أحد أن يقنع قاضياً واحداً من قضائها بأن الناس يفضلون أن يعيشوا في بيئة موبوءة لأنهم « يحبونها هكذا » ، وقد تحدث القاضي ولیم دو جلاس وهو يعلن قرار المحكمة الإجماعى قال :

« إن ظروف الإسكان التمسمة والمنحطة من شأنها أن تحدث آثاراً أبعد من مجرد نشر الأمراض والجرائم والفسق ، وأنها تخفق روح الشعب وتنزله إلى مرتبة السوائم وتجعل المعيشة عبثاً لا يمكن احتماله ، وتلطف المجتمع لطخات قبيحة وتضمه بالسوء وتجعله موبوءاً إلى حد يستل من الحياة مناهجها ويجعل الناس ينفرون منها وينصرفون عنها . إن تعاسة المساكن تقصد المجتمع كما تقصد المجارى مياه النهر . »

« ونحن لا نجلس هنا لتقرير ما إذا كان مشروع معين من مشروعات الإسكان مرغوباً فيه أم لا . إن مبدأ تحقيق الرفاهية العامة للشعب عريض وشامل . والقيم التى يمثلها قيم روحية ومادية في الوقت نفسه ، وجمالية ومالية أيضاً . وأن من السلطات المخولة للشرع أن يقرر أن

مجتمعنا بعينه يجب أن يعيش معيشة جمالية كما يعيش معيشة صحية سواء بسواء ، وأن يعيش موسعاً عليه كما يعيش معيشة نظيفة وأن يحيا حياة متوازنة ومنظمة .

« وقد قرر الخبراء أنه إذا كان المجتمع أن يعيش عيشة صحية وأنه إذا أريد له ألا يعود مرة أخرى إلى منطقة موبوءة أو حى فقير ، فإن الأمر يقتضى إعادة تخطيط المنطقة كلها تحقيقاً لسلامتها من العدوى إذ أنه ليس كافياً لوقايتها من هذه الظروف مجرد إزالة المباني القديمة القائمة غير الصحية ، وإنما يجب إعادة تصميم المنطقة كلها للتخلص من الظروف التى تؤدى إلى عودتها إلى الوضع القديم الموبوء ، وهو ازدحام المساكن ازدحاماً كثيفاً ، وعدم وجود الحدائق والميادين ، وعدم وجود الشوارع والحارات القائمة ، وانعدام الساحات الرياضية ، وعدم وجود النور والهواء فى المساكن ، وقيام الشوارع غير المنظمة والتي عفا الدهر على نظامها . وذلك أن المسلم به أن علاج المشكلة علاجاً جريئاً بهدم المباني الفاسدة والموبوءة لا يكتفى لتخليص المنطقة من الظروف السيئة التى تحدث بها مرة أخرى إلى وضعها القائم محل الشكوى ، وأنه ليس إلا مجرد مسكن يزول بزوال أثره . والحق أن المنطقة كلها لابد أن تخضع لتصميمات جديدة تحقق قيام تخطيط متكامل متوازن يعمل على تطوير المنطقة كلها بما فى ذلك إنشاء المساكن الجديدة والمدارس والكنائس والحدائق والشوارع والأسواق ، وهذه الطريقة وحدها يمكن وقف زحف العدم والخراب من أن يحل بالمنطقة كلها ويمكن الحيلولة دون قيام أحياء موبوءة وفاسدة مرة أخرى فى المستقبل .

« ولا جدال فى أن حقوق الملاك فى هذه المنطقة مصرونة ومتحققة عن طريق التعويضات العادلة التى ستدفع لهم بموجب التعديل الخامس الذى

يفرض دفع أثمان المباني التي تزرع ملكيتها للنافع العامة .

والأعمال الجماعية للوقاية يكون من السهل تنظيمها إذا كانت الحاجة إليها دائماً ماسة وواضحة ، كما هو الحال حيث يشتعل حريق أو يقع حادث سطو أو يسحب قاتل مديته . ولكن لما كانت المساواة الاجتماعية ليس لها نذر عاجلة تنبه الناس إلى استفحالها في وقت معين بحيث تقتضيهم هذه النذر أن يخفوا إليها كما في حالات الحريق والسطو والقتل فإن الوقاية الناجمة تقتضي السهر الدائب والانتباه والإحساس بشعور الجماعة . والحق أن فقدان الشعور بالجماعة وعدم تطوره هو العقبة التي يصعب التغلب عليها . ذلك أن النظام الذي كان يعيش في ظله مستر موريس مثلاً كان يلقنه أن يسعى لتحقيق منفعة الخاصة ولو على حساب رفاهية المجموع إن دعت الحاجة إلى ذلك . ومن ياترى هذا الذي يملك الحق في توجيه اللوم إليه لاتباع خطة يحقق بها مصلحته الذاتية ؟ وكما قال أبرهام لنكولن ، إذا أنت وضعت قطعة صغيرة من النقود الذهبية على أية آية من آيات الإنجيل فإنك لن تستطيع أن تقرأ هذه الآية ، . وإذا كنا نبدي إعجابنا ونثنى على التصرف الاستثنائي الذي يتصرفه تاجر ما بمحاولته خدمة مصالح مجتمعه غير التجارية ، فإنه أولى بنا أن نتمسك بسلطة قانونية نستطيع أن تفرض التعاون الكامل بين أفراد المجتمع حين لا نستطيع أن تحقق ذلك طواعية واختياراً . وعلى الجملة فإن الأقوال التي صدر بها القاضي دوجلاس قرار المحكمة العليا كان من الممكن الاستغناء عنها ما لم يكن هناك هذا البون الشاسع بين القانون الأعلى للمجتمع التجاري الأمريكي والقانون الأعلى للبلاد .

ومع ذلك فقد أصدر الكونجرس الأمريكي قانون إعادة التعمير والتطوير وقامت الهيئة التي عهد إليها بتنفيذه بتجديد المناطق الموبوءة

وأيدت المحكمة العليا دستورياً القيم الروحية للوجود الاجتماعي ، وقامت الجماعة بممارسة مسؤوليتها الجماعية في وضع تخطيط وسائل وتدابير الوقاية . ولا جدال في أن «جور» و«ند» وأضرابهما سيقرون مثل هذه المشروعات الإصلاحية والتعميرية التي تحقق تنفيذ برامج الوقاية . ومشروعات إعادة التعمير والتطوير حين تنفذ تنفيذاً صحيحاً سليماً ، هي على الأقل بوادر مؤملة تدل على الإيمان الصحيح . وإذا تركنا عمليات الوقاية جانباً واتجهنا إلى ماتم فيما يتصل بالتعويض لما وجدنا أي بادرة تدعو إلى التشجيع ، لسبب واحد هو أن دفع أي تعويض مناسب في قضية كقضية جور وتد يقتضي بالضرورة تشجيع الذين كانوا سبباً في إيقاع هذا الإجحاف بهما . ومن أسف أننا نلاحظ أنه قلما يفصل موظف في ولاية أو في الاتحاد أو في البلديات أو يعاقب بسبب خرقه للحريات المدنية أو عدوانه عليها ، بل الحال هو غير ذلك ، فإن مدير البوليس حين تضطره دواعي السياسة أن يواجه لوماً لأحد رجال البوليس علناً لتصرفه تصرفاً معيباً مع أحد المواطنين واستخدامه أساليب غير مشروعة سرعان ما يلقى هذا النائب بفمزة من عينه لرجل البوليس توحى بتحذيره أن يكون أكثر حرصاً في المرة القادمة فلا يترك آثاراً لتصرفه تجعله موضع اللوم . بل قلما يقدم المدعى العام مثل هذا الرجل للحاكم ، بل وأكثر من هذا لم يحدث أن صوت أحد الناخبين ضد المدعى العام لإخراجه من منصبه لأنه معروف بخرقه للحقوق الدستورية التي يخولها القانون للمتهمين .

وفي ظل أي نظام قانوني مسئول تعتبر أية عاكمة ناجحة إذا أدت إلى نتيجة عادلة ، ولكن في كثير من المحاكمات الأمريكية تعتبر المحاكمة ناجحة إذا أدت إلى اتهام . غالباً ما تنفى الصحف على المدعى العام بقدر ما يستطيع أن يوقع من الرؤوس ، وكذلك يطالب له الناخبون بالترقية كلما فعل ذلك .

وفي مثل قضية جو وتد يعتبر ما تم بالنسبة لها إضافة جديدة إلى الرءوس الأخرى حتى حدث مصادفة أن ظهر الحق في موضوعهما - وهو قلما يظهر - وإذا كنا نعتز بحق جو وتد في التعويض المناسب هما وأضرابهما فإن من المحتم أن نزل في الوقت نفسه العقاب المناسب على كل موظف رسمي إذا ثبت في هذه القضية وغيرها . ولكن الواقع أنه قلما يظهر في الجانب الآخر وراء القضبان أحد من رجال البوليس أو الضبطية القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية .

ومما يكن من شيء فإن اليهود القومية لتحقيق التعويض حتى عن طريق الدفع النقدي ليست جديدة بالذكر منذ القرن الثامن عشر . وأصحاب الأفكار المثيرة من المفكرين يدعون ويحثون إصدار قوانين عامة تضمن رفع تعويضات نقدية للمتهمين الذين يحكم عليهم ويسجنون تعويضاً لهم عن الخسائر التي ألحقت بهم . وقد بدأ هذه الدعوة فولتير ثم تلاه جيري بنتام ، وسير صامويل روملي . أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيعود الفضل فيها إلى إدوين بورشارد أمين المكتبة القانونية للكونجرس وأستاذ القانون بعد ذلك في جامعة ديل ، . وقد أخذت كل من سويسرا ودول أسكانديناو عدة مشروعات مختلفة تبني بها تعويض المتهمين الذين حكم عليهم ظالماً وذلك قبل أن يثار الموضوع بصفة جبرية في الولايات المتحدة . أما مشروع بورشارد فقد قدم للكونجرس الأمريكي في سنة ١٩١٢ وصدر قانون بوضعه موضع التنفيذ في سنة ١٩٣٨ (فيالها من سرعة عجيبة ١١) والحق أن قلة قليلة من الولايات الأمريكية هي من أسف التي استجابت إلى نداءات بورشارد المستمرة الداعية التي نابز على توجيهها طيلة أيام حياته . وهذه الولايات هي (سكوتسن سنة ١٩١٣ وكاليفورنيا سنة ١٩١٣ وكارولينا الشمالية سنة ١٩٤٧) .

أما في باقي الولايات الأخرى فقد ظلت النظرة الإمبريالية القديمة هي السائدة وضمنت بدعوى الحماية لكل الموظفين المجرى الذين كان من الممكن أن تكشف أخطائهم وجرائمهم لو أن ضحاياهم أتاحت لهم الفرصة للتقدم بقضايا التعويض . وهكذا أصبح متعذراً على أى فرد أن يثير علناً أى إجحاف أو خرق للقانون أو للحريات الشخصية وقع عليه في المحكمة لعدم وجود قانون عام يبيح التعويض ولأن أحداً لا يستطيع أن يقاضى الولاية أمام المحكمة . فالولاية كما ينبغي أن تذكر هي « سيادة » ومن ثم فهي محصنة ضد أى دعوى ترفع عليها دون موافقتها . « وقولك إن الولاية قد أخطأت في حقك بوضعك في السجن ظلماً ، ربما يكون قد حدث ، ولو أن الفكرة من الصعب إدراكها إذا كان الواحد يعتقد ، كما نعتقد نحن الموظفين ، أن أى عمل لا يمكن أن ينطوى على خطأ مالم ندرك نحن أنه كذلك واتخذنا التدابير لمواجهه . وبالطبع ليس من حقك أن تقاضى الولاية وهي تمارس عملاً من أعمال السيادة ولكنك إذا تقدمت إلينا بالتماس بكل خضوع واحترام فربما وضعنا مشكلتك موضع النظر واستصدرنا قانوناً خاصاً لتعويضك عما نزل بك وهذا ليس وعداً ولكن مجرد احتمال قد تقضي عليه أنت بنفسك إما بعجزك عن توكيل « جون وارد هيلر دو » محامياً عنك وإما بشكوكك بصورة عاطفية تحاول أن تبالغ فيها في وصف ما لقيت من معاملة عدة سنوات من جانب حليفنا السياسى المدعى العام ريتشارد جرافت رو . كن حريصاً وكتراً يا صديق فلربما منحك القانون عطفه ورعايته » .

هذا هو الوضع في معظم ولاياتنا الذى تدار به الأمور . ومن وقت لآخر يصدر قانون خاص وتتحكم في إصداره الأهواء والزوات والنفوذ والألاعيب السياسية . أى عامل يمكن أن يقرر النتيجة ألهم إلا الإدراك

المنطقي للدلالة السليمة المنبثقة من ظروف الحالة نفسها بما يقرر استحقاقها للجزاء أو العقاب ، ومن ثم فكثرة من المتقدمين المتواضعين التعساء يردون صفر اليدين بلا سبب ظاهر لرفض طلباتهم . وأقرب مثل لهذه الزوات التي تتحكم في الموضوع هي قضية جونسون التي وقعت حواشيها في ولاية إلينوى ، فقد استصدر قانون بتعويض جونسون الذي قضى في السجن اثني عشر عاماً ، بمبلغ ٢٤ ألف دولار . على حين أن « تد » زميله في نفس القضية والذي حكم عليه معه بالسجن قد أمضى في الحبس خمس سنوات أخرى بعد الإفراج عن جونسون وأفرج عنه بقرار من المحكمة ولم يمنع أى تعويض عما ناله من أضرار .

وعلى الرغم من كل هذا فما يزال يعزينا وجود هذا الملطف الضعيف الذي أوحى به بورشارد وظهر في القوانين العامة للاتحاد والولايات — أن هذه القوانين تجعل الإنسان يحس أنها على الأقل تمثل الممارسة الكاملة والخليفة للمسئولية الجماعية . أجل إن مما يدخل السرور على أنفسنا أن نقول إن هذه القوانين المتعددة قد اعترفت بإجباتنا الجماعية وأنها سليمة من حيث المبدأ سلامة ملبوسة ، ولكن سلامتها من حيث المبدأ لا تمنعنا من القول في الوقت نفسه بأن كلامها فيه نقص معيب يفسد ما يهدف إليه من فائدة . فعندما قدم بورشارد مشروعه إلى الكونجرس في سنة ١٩١٢ كان حريصاً جداً الحرص على أن يؤكد بصورة واضحة مفهومة لأعضاء الكونجرس أن هذا القانون إذا أقره الكونجرس لن يقرّب على تنفيذ أية تكاليف باهظة على الحكومة . وبهذا الهدف في خلده وضع نصاً في المشروع يقضى بأن ضخمة من ضخايا الظلم لا يمنع أكثر من رقم محدد من الدولارات على سبيل التعويض . وقد حذر أرسطو من قبل في صراحة من خطورة أمثال هذه النصوص ، وأوضح أن قيمة وحدة النقد من المحتمل



أن تتضاءل إلى حد كبير بحيث يصح تقدير قدر معين (حد أدنى أو حد أعلى) على أنه مناسب في وقت معين غير مناسب كلية في وقت آخر . وعلى الرغم من ذلك فإن بورشارد في حرصه على إصدار التعديل مضى لحدود قدر معيناً للتعويض حده الأعلى ٥ آلاف دولار ، ولم يشر إلى أن يكون المبلغ معادلاً لما يساوي خمسة آلاف دولار من حيث القدرة الشرائية في عام ١٩١٢ ، وإنما حدد المبلغ ببساطة بأنه خمسة آلاف دولار غالبة من أى قيد . وهو في تقديره هذا لم يحسب أى حساب لأى احتمال منتظر في التضخم النقدي وهبوط قوته الشرائية . وقد أقر المشرعون في الكونجرس والولايات مشروعه ، وبذلك أصبح ما كان في وقت ما حداً أعلى محترماً يتضاءل تدريجياً من حيث القيمة إلى الحد الذى عرض فائدة المشروع كله للتشجيع والنفض منها .

وفي ظل هذه الظروف لامناص من أن يأخذ المشرعون في الكونجرس والولايات بعين العناية النصف الثانى من ملاحظات أرسطو في الموضوع . فقد نصح أرسطو المشرعين حين يمتدنون على مبالغ محددة كتعويضات ، أن الواجب يقتضيهم أن يراجعوا من حين لآخر هذه التقديرات وأن يضبطوها طبقاً لتغير قيمة سعر النقد . ولا شك أن هذا حل ، ولكن هناك حلولاً أخرى متعددة يمكن وضعها موضع الاعتبار إذا عني المشرعون ببحثها . ولكن في ظل مجريات الأمور الحالية فإن الصورة التى تواجها الأمة صورة عجيبة في قصورها . فن ناحية ترى أغلبية الولايات تنصرف تصرفاً مبعثه النزوة وأساسه عدم المساواة مزرية باسم العدل ، ومن الناحية الأخرى ترى الحكومة الفيدرالية وقلة من الولايات تنصرف الأمور في عدالة من حيث المبدأ وفي غير عدل من ناحية

الدولارات . ومن وراء المسرح يتكشف لنا إدوين بورشارد ينافع من وراء القبر عن العدالة والشرف القوي .

وعلى أى فليس فى هذا المنظر ما يغذى فى المواطن الأمريكى الشعور بالرضى الوطنى ، ولكن على الرغم مع هذا الاضطراب يجب علينا ألا نسمح بأن يصبح مفهوم الالتزام الجماعى مشوشاً فى نفوسنا ، يجب علينا ألا نخلط بين إهمال المجتمع وفشله فى تحقيق ما يمليه عليه القانون وبين الخطيئة الأساسية . فعلى حين يمكن أن يقال إن الناخبين قد فشلوا وأهملوا ، فشلوا فى الاستجابة لدعوة فولتير وبنام وبورشارد وأهملوا فى أداء واجبهم نحو تعويض من سجنوا ظلماً ، فهذا هو حد مسئوليتهم الأدبية التى يلامون على تقصيرهم فى أدائها . ذلك أنهم لم يستحدثوا الظلم الأصلى ولا شجعوا عليه أو أقروه . إنما رجال البوليس والمدعى العام هم الذين سببوا هذه المأساة ، وهم وحدهم الذين يتحملون عبء الخطيئة ، ومن ثم فليس من سبب أن يخفف المجتمع عنهم الذنب الذى أقرضوه بمشاركتهم فى مسئولته . على أن الفشل من جانب المجتمع ليس له نتائج ومعقات أدبية رجمية . وهو لا يمكن أن يمتد أثره بحال إلى غير أصحابه ممن لم يكن لهم يد فى الجريمة ، وهم كتلة الناخبين العاديين ، عن ذنب أقرض سنوات قبل أن يستطيعوا أن يمدوا الفرصة للشك فى سوء تصرفات الموظفين الرسميين .

إن الاحتجاج كما رأينا هو وسيلة الديمقراطية الظاهرة فى تحمل تبعة المسئولية المدنية . وقد يحدث بدافع من الخيلاء أن يتخذ نظام استبدادى التدابير الكفيلة بمنع وقوع المظالم أو على الأقل المظالم التى تبدو غير ذات جدوى بالنسبة له . وقد يلجأ هذا النظام الاستبدادى إلى سياسة دفع تعويضات عن المظالم التى يمكن كشفها على شريطة أن تكون طريقة الكشف عن هذه المظالم غير محرجة لأحد من ذوى الخطوة والسلطان . ولكن هذا النظام

الاستبدادى لا يجرؤ أن يغامر بفتح المجال للاحتجاج العام الحر . فحرية الاحتجاج والاستبداد لا يمكن أن يمشيا في مكان واحد . لا بد لأحدهما أن يطرد الآخر خارج الأرض التي يعيش فيها . وإذا نحن سألنا أنفسنا ماذا يمكن أن يقال عن أمريكا في هذه الناحية ، لكان الجواب بصفة عامة أن القانون الأمريكى كان أسرع استجابة لحرية التمييز وحرية الاحتجاج من الجماعات نفسها . ففي تاريخنا تكرر مرة مرة أن جماعة محلية قد قاومت في تعصب وبغض ، بل وحتى بفتك ، بالجماعات الأخرى أو الأفراد الآخرين الذين كانوا يمتنقون مبادئ وأفكاراً مخالفة وغير مقبولة شعبياً . والأحداث التي وقعت ليست محصورة في منازعات بين جنس وآخر ، ولا هي محصورة في الولايات الجنوبية حيث العنف العنيف مخزوءاً في الصدور وعلى استعداد للانفجار في أية لحظة ، أو بالإضافة إلى هذا هناك العزل الاجتماعى والقوائم السوداء والمقاطعة الاقتصادية ، وكلها طرق تستخدمها الأغلبية السائدة لإخضاع المعارضين المعاندين الجلدين . ومهما يكن من شيء فإن معظم جماعاتنا الصغيرة ليست مرتبطة ارتباطاً كافياً بقانون الحقوق ، ومن الناحية الأخرى فإن الجماعة القومية بصفة عامة ، وليس دائماً ، تسلك مسلكاً متمديناً .

ولنأخذ مثلاً في هذه الناحية قضية ج . م نير ، وهو رجل يبدو أنه كرون نفسه عملاً من نشر مجلة أسبوعية للفضائح والأنباء الشائنة . هذه المجلة الأسبوعية التي تسمى Saturday Press والتي كان ينشرها فترة من الزمن في مينا بوليس ، نشرت عدة مقالات هاجمت فيها اليهود ، ويستطيع الإنسان أن يخرج من هذا بأن « نير » من الرجال الذين يتجهون إلى مهاجمة السامية لسبب رئيسى هو أنه يرى فيها وسيلة مجزية ليكسب بها عيشه ولأن غيره سيقوم بهذا العمل إن لم يقوم به هو . ويبدو من ظواهر

الأحوال أن هناك أفراداً في كل مكان لم يولدوا إلا ليقوموا بمثل هذا النوع من العمل ، وهم يبدأونه عادة في سنوات باكورة في المدرسة الثانوية قبل أن يحملوا هموم الحياة . يبدأونه بترويج إجابات عن أسئلة الامتحان قبل ميعادها وبتوزيع الصور العارية المنافية للآداب والسجائر المخدرة ، ثم يتدرجون إلى ضروب أكثر ربحاً من أنواع هذه التجارة ترضى طموحهم ومطامعهم إلى الشهرة المنحرفة . ومن ثم فلكي تحقق Saturday Press هذا الهدف الذي سارت فيه فإنها شغلت نفسها بشن حملات على الكاثوليك والزوج واليابانيين والماسرين ، بنفس الأسلوب المنطقي والحساس الذي استخدمته في حملتها ضد اليهود .

وفي سلسلة أسبوعية من المقالات هاجم « نير » ، الذي علقت بسمعته شبهات التهديد والابتزاز ، عمدة مينا بوليس والمدعى العام للولاية ورئيس البوليس وممثل المواطنين في « رابطة تنفيذ القانون » ، وبعض أعضاء الهيئة العليا للحلفين والجنس اليهودي . وإذا كان لنا أن نعطي « السترداي برس » ، حقها فقد كانت هذه الحملة موجهة ضد هؤلاء جميعاً لأنهم بما فيهم الجنس اليهودي كانوا يتكاثفون لحماية أحد رجال العصابات وهو من اليهود ، كان مفروضاً أنه يشرف على أماكن القمار والاحتيال في مينا بوليس . على أن الصحيفة وإن استخدمت اللغة المحلية الدارجة شأن كل الصحف التي على شاكلتها إلا أنها لم تحاول في حملتها أن تحرك قراءها للثورة ضد هؤلاء المتآمرين المزعومين وإنما اكتفت بالدعوة إلى نبذهم واحتقارهم .

ولما طال بالحملة المدى ، اضطر المدعى العام للولاية ( فلويد أولسون الذي أصبح بعد ذلك محافظاً للولاية ) إلى أن يرفع دعوى ضد « نير » ، وصحيفة السترداي برس أمام المحكمة مطالباً بوقف إصدار هذه الصحيفة باعتبارها مصدرأ لإفلاق الرأي العام ، واستند في هذا إلى قانون أصدرته

ولاية منيسوتا يخول المحاكم حظر ومنع إصدار الصحف التي تقوم بنشر الفضائح ونهش الأعراض والنشهير بالناس . وخول القانون رئيس التحرير المسئول الحق في أن يبطل هذا القرار إذا أثبت أن الحقائق التي نشرها كانت لها دوافع طيبة ولتحقيق أغراض يمكن تبريرها .

وفي أثناء المحاكمة لم يقدم « نير » أى دليل إطلافاً ، ومن ثم قضت المحكمة بأنه ينشر صحيفة للفضائح ونهش الأعراض والنشهير بالناس ، وأمرته بالكف عن نشر هذه الصحيفة ومنعت إصدارها . واستأنف نير القضية أمام المحكمة العليا في منيسوتا فقضت بالإجماع بتأييد الحكم السابق ، ومن ثم تقدم بإلتماس إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن العدل أن نقول في هذا الصدد إنه لو أن هناك ظروفاً تترى المحكمة باستخدام النظرة الإمبريالية القديمة في تقدير ظروف الدعوى ، لكانت هذه القضية أولى بذلك . فطريقة « نير » في ممارسة حرية الصحافة لم تكن في الحقيقة تستهدف أى قيمة اجتماعية . وإذا كان لابد أن يقال شيء عن هذه الطريقة فقد كانت طريقة ضارة بالقيم الاجتماعية . ومن ناحية أخرى فإن قراراً بوقف هذه الحملات التشهيرية لم يكن يقلل من التوتر الدينى وغيره لحسب ، بل هو سيحى كذلك كبار الموظفين الشرفاء من الفضائح الزائفة التي كان ينسبها إليهم ، وبذلك يماون وقف الصحيفة المتهممة الشعب على حسن اختيار خير العناصر لوظائف البلدية . والحق أنها كانت من أشق القضايا التي امتحن فيها حق الاحتجاج الدستورى .

على أن المحكمة العليا للولايات المتحدة بالرغم من هذا كله أصدرت حكمها بأغلبية خمسة أصوات ضد أربعة بأن القانون الذى أصدرته منيسوتا وقرار المحظر الذى صدر ضد « نير » كلاهما قرار غير دستورى ، وقالت إن من المحتمل أن يتعرض نير لرفع الدعوى عليه لمطالبته بتعويضات مدنية .

وفي ظروف مناسبة قد يقدم للمحاكمة بتهمة القذف بعد نشره مواد تشهيرية في صحيفته، ولكن مالا يصح بحال هو أن يتعرض للحظر قبل النشر. فما من ناشر أمريكي يصح أن يوضع في موضع من عليه أن يقنع أى موظف ، بما في ذلك القاضي ، بأن دوافعه على النشر كانت طيبة ولها ما يبررها وهو تحت عامل الخوف والتهديد بإغلاق صحيفته لأنها تخلق الرأى العام ، إن قانون ولاية منيسوتا قد استهدف الحظر السابق على الناشرين ، وهذا كما قال القاضي هيرز باسم المحكمة « هو روح الرقابة على الصحف وأساسها ».

ومع ذلك ألم تكن الاتهامات التى وجهها نير فاضحة وتتطوى على فضيحة عامة ؟ وقد أجاب على ذلك كبير القضاة بقوله « نعم ، وبكل تأكيد لقد كانت كذلك » . فالإتهامات الخاصة بالأفعال التى تستحق اللوم والتعنيف ، وعلى الأخص ما كان منها متعلقاً بالمواطنين وإساءة استعمالهم للسلطة ، من شأنها أن تحدث فضيحة عامة . ولكن نظرية الضمانات الدستورية مفادها أن شراً أعظم وأخطر يتعرض له الشعب بسبب منع السلطات للنشر . ومع هذا ألم تكن الاتهامات التى وجهها نير كلها باطلة من أساسها ؟ لو سلمنا جنوناً بأنها كذلك ، فإن هذا لم يكن ليقضى لإصدار قانون بالحظر السابق . إن الشعب من حقوقه الأساسية أن يسمع الاتهامات بصورتها التى نشرت بها ، وأن يقرر مدى صحتها أو زيفها فى ذاتها . ومن ثم فليس من الممكن أن يصدر تشريعاً يحرم به نفسه من هذا الحق . وسواء أكانت حرية التعبير تحمى « نير » أو لا تحميه من رفع دعاوى التعويض عليه وتقديمه للمحاكمة بتهمة القذف بعد نشره للحقائق فإن حظراً سابقاً قبل النشر ليس معناه حرمان « نير » وحده من حق من حقوقه وإنما حرمان الشعب كله من حقوقه أيضاً .

وهكذا تمسكت أغلبية المحكمة بالفرض المتحرر القديم الذى يعمل على

حس الشعب السليم وحكمته الصائبة العملية وكفائيته في تمييز النش حين يقع تحت حسه ، وكما لاحظنا من قبل ليس في تاريخنا أدلة كافية مراية تجعلنا نشمر بالتناؤل بالنسبة لهذه الفروض . لقد أساء الشعب الحكم في مناسبات هامة متعددة . وفي بعض الأحيان خضعوا في تصرفاتهم لنوع من الهيستريا المدمرة حتى لم يكن أن يقال إنهم لم يستخدموا عقولهم البتة ولم يحكموها في الموقف ، بما دعا بعض المرافقين المتطرفين في أيماننا هذه إلى أن يصفوا قانون الحقوق بأنه قانون غير واقعي . وقد يكون قانون الحقوق قانوناً مثالياً ولكنه الآن غير عملي . ترى ماذا يكون جوابنا على هذا ؟

هناك أجوبة عديدة متوفرة في أيدينا ، فأولاً إذا كان الشعب يخطئ ، فكذلك الموظفون يخطئون مرة ومرة . والطريقة الوحيدة لإشعارهم بنقصهم هو باستخدام حق الاعتراض أو بإساءة استخدامه إذا دعت الحاجة . وعلى أية حال ففي النهاية لن يعرف ما ثبت أنه استخدام صحيح أو أنه سوء استخدام زائف قبل الكشف عن سر المسألة وتجليتها أمام الرأي العام . وذلك لسبب واحد ، هو أن الشعب يستجيب دائماً وفي غير منطلق واضح — كما قال جيفرسون وماديسون في أمل — إلى الاعتراض القائل إنه يستطيع أن يحكم بنفسه وأن يميز بنفسه ولنفسه . وهذا الفرض الخاص بقدرة الشعب على الحكم بنفسه ونفسه هو نوع من النبوءة الموحية بالثقة بالنفس ، فنحن حين نقول « عامل الكلب بخشونة تجده يهاجم وبعض » فإنه يبدو من المدالة أن نضيف العبارة التالية « عامله بلطف تجده يحرس ممتلكاته ويصونها » . وهذه الإضافة الأخيرة هي الاتجاه المتفائل الذي نبرر به حرية البحث والاعتراض التي نعطيها للشعب .

ومهما تكن هذه الأسباب قوية ومقنعة فلا ينبغي أن نكتفي بها . فثمة أمور أخرى أكثر من مجرد هذه الأسباب لتبرير حرية الاعتراض ، أمور ( ٦٢ — الإنسان )

يتناساها الناس لأنها تحت السطح كالأساس الذى ينفذ في عمق تحت الأرض ويسند ويدعم البناء الظاهر بأكمله . إنها الحقيقة البسيطة الضمنية التى تتمثل في أن الشعب هو المستهلك الحقيقي للقانون والحكومة . وإذا كان الشعب لا يستطيع فى النهاية أن يفصل بين العمل السياسى الحقيقى والعمل السياسى الزائف ( وليس بلام أن يكرن ذلك من النظرة الأولى أو النظرة الثانية ولكن فى النهاية ولاستقرار الأحداث ) فإن الأخطاء التى يقع فيها هى نفسها التى سوف تستهلكها ويتحمل هو نتائجها ، وإذا أصر الشعب على استخدام النيكل بدلاً من الذهب ، فإنه سوف يعيش حياته على النيكل . وإذا كانت حكومات الشعب تدعوه إلى أن يختار فى حرية ، ولو أدى ذلك إلى أن يخطئ ، فإنه سوف يتعلم تدريجياً من أخطائه كيف يختار بحكمة أكثر ويصر دائماً على إعطائه هذه الحرية حتى ولو لم يتعلم من أخطائه وحتى يؤكد نفس الحقائق القديمة مراراً وتكراراً . فما من أحد يمكن أن ينازع بحق فى سلطة الشعب المطلقة فى تقرير اختياراته السياسية الأخيرة . ما من أحد يمكن أن ينازع فى ذلك حتى هم أنفسهم أفراد الشعب وكلهم بالطبع ليسوا على قيد الحياة الآن لأن هذا الحق ، حق الاعتراض والتأمل والاختيار ، ليس هو فقط لسان التاريخ المسطور الذى وهب لنا الماضى ، ولا هو فقط لسان المخلوق الذى يشكله حاضرننا ، وإنما هو أيضاً لسان الموعود الذى ينبئ أن نسله للأجيال المستقبلية . وفى أية لحظة من اللحظات تستطيع جماعة الشعب أن ترفض فى حرية أن تستمع إلى أى صوت ، ولكن ليس من حقها ولا من سلطتها أن تقرر أنها ومن يخلفها لن ترغب فى المستقبل أن تستمع إلى هذه الصيحات .

وفى مجال القانون حدثت منذ قضية « نير » سنة ١٩٣٢ انتصارات وانتكاسات . فى هذه الفترة أصبح بعض الأمريكين مترخين فيما يتعلق



بهذه الفروض التقليدية الحرة ، وبعضهم الآخر تعلم كيف يحترمها بشيء . من الإخلاص الكبير والإيمان العميق . ومهما يكن من شيء فكلهم في الأغلب متفقون على أنه بدون وسائل اتصال طليقة لا يمكن أن يقوم مجتمع سليم في الحياة الديمقراطية ؛ وبمعنى آخر فإن النظرة الجديدة ، نظرة المستهلك ، لا يمكن أن تضمن لها البقاء والاستمرار في ظل الرقابة والكبت والخطر .

## المسؤولية في الأعمال العامة

لقد أدى بنا تحليلنا للموقف إلى مبدأ أساسى ديمقراطى يمكن أن نطلق عليه « المبدأ العام للعمل الجماعى » . ومقتضى هذا المبدأ أن المجتمع حين ينشئ مؤسسة أو يبدأ فى أى مشروع أو عمل بقصد تحقيق أى غرض من أغراضه ، فهو ملزم فى حدود قدرته بتعويض أى عضو من أعضائه أصيب فى أثناء قيامه بهذه العملية . وهذا الالتزام يجب أن يحسب فى باب المصروفات غير المنظورة لأداء أية خدمة اجتماعية ، وسواء أضيفت قيمة هذا الالتزام على تكاليف الخدمة نفسها أو تحمّلته الميزانية العامة للحكومة فإن تكاليف التعويض يجب أن تشر على أوسع مدى وبطريقة عملية فى صفوف المجتمع كله . وفى قضايا كقضية جروند التي يسجن فيها الفرد ظلماً وعدواناً يجب على المجتمع أن يدفع التعويض لأنه وحده القادر على تحمل العبء الاقتصادى بل لأن إحدى المؤسسات التي أنشأها هي التي أوقعت الضرر .

وفى تعزيزنا لهذا المبدأ ينبغي ألا يفتى عن بالنأ أنه لا يستند فقط على الخطأ الأدبى لعمال الحكومة ، ولا هو مقيد بالأضرار التي يوقعونها بالناس إن عدواً وإن فساداً . فجروند كلاهما يستحق التعويض لأنهما قاسيا الضرر باعتبارهما مستهلكين مباشرين فى أحد الأعمال العامة للمجتمع وليس يعنينا

في هذا المقام ولا هو بذى جدوى عملية بالنسبة لها أن يكون الشاهد الأساسى قد تعرف عليها بطريقة أمينة أو غير أمينة أو نتيجة لتأثير فاسد أو خطأ طالما أن هذا التعرف قد حمل المحلفين على إدانتها ، والخطأ الشريف غير المتعمد من جانبها ما كان يقصر مدة الحكم عليها وفترة بقائها في السجن ، وإنما هو بالنسبة لها عمل ظالم على أية حال أوقعهما ظلماً في السجن ، وهو بالتالى لا يقل أثراً عن الخطأ المتعمد بالنسبة لها ؛ بل على جميع الاحتمالات هو أكثر صعوبة في محاولة كشف وتصحيح ما ترتب عليه . ومن وجهة نظر المستهلك فإن الظلم قد تم ووقع مادام البريء قد عوقب . والتعرف الخاطيء غير المتعمد كثير الحدوث وهو أغلب من الخطأ المتعمد لأغراض غير شريفة والضرر الناشئ عنه أشد وأنسكى .

وقوانين التعويض الفيدرالية - أو في الولايات - المبنية على مشروع بورشارد كلها منطوقة في هذه النقطة مع نفسها فهي تقضى بالتعويض بمجرد التدليل على وقوع سجن غير عادل دون حاجة إلى أن يشهد أحد أن موظفاً بعينه قد دبر هذا الظلم . وفي قضايا التعويض يصح أن يظل الظلم الذى حاق بطالب التعويض دون فاعل أو أن ينسب إلى مجهول وإلى الأبد . أما كيف وقع الضرر ومن أوقعه فهذه أسئلة تخص المجتمع كما تخص الحكومة ، وعليها أن يحققا فيها ، وأن يجدا المسئولية ، وأن يعاقبا المذنب من رجال الحكومة ، وأن يتخذوا التدابير الوقائية للملااة ووقوع مثل هذا الظلم مرة أخرى . على أن إثبات وقوع الخطأ من جانب الحكومة ليس له أى تأثير مادى على حق الضحية في التعويض . وجرياً على هذه المبادئ فإن ولاية نيويورك قد أصدرت قانوناً يقضى بأنه إذا دعا رجل البوليس أحد المارة لمساعدته في القبض على أحد المجرمين وترتب على هذا إصابة أو قتل هذا الرجل في أثناء قيامه بالمساعدة فإن على الولاية أن تدفع تعويضاً عما أصابه من خسائر دون ما حاجة إلى أن يدلل أحد على خطأ رجل البوليس أو أعماله .

وظاهر من هذا أن مبدأ الأعمال العامة للمجتمع قد فتح ثغرات للنفوذ منها في مفهوم الاعتقاد القديم الذى عفا عليه الزمن من أن الدولة حصنة ضد أى اتهام بالخطأ وضد المطالبة بالتعويض ، فند النصف الأخير من القرن التاسع عشر أصبحت محاولة التخلي وراء قناع الحصانة كحق السيادة أمراً غير مقنع ، وأخذ هذا القناع يسقط رويداً رويداً وقد سقط نهائياً فيما يتعلق بحق التعويض إذ لم يعد التمسك به يخدم أى غرض حتى أغراض النفاق نفسه .

ومنذ أجيال أخذ عدد من المشرعين التقدميين في أمريكا ، ومن بينهم البروفسور بورشارد ، يحثون الكونجرس الأمريكى ورجال التشريع في الولايات على أن يصدروا قوانين لا تقضى لحسب بتعويض من حوكوا ظلاً وإنما قوانين عامة للتعويض المدنى تسمح فيها الدولة بأن يقاضى الأفراد للحصول على تعويضات مدنية نتيجة لما أصابهم من أضرار بسبب تنفيذ مشروعات الحكومة وأعمالها . وأخيراً استجابت ولاية نيويورك في سنة ١٩٢٩ وقادت الطريق بإصدارها قانوناً للتعويض العام - وعلى الرغم من هذا سبق فإن الكونجرس الأمريكى لم يبلغها في هذا الطريق إلا في سنة ١٩٤٦ وأنه لا مخرج أن أكثر من نصف ولاياتنا ليس لديها حتى الآن مثل هذا التشريع . وقد استجاب البرلمان البريطانى لهذه الدعوة متأخراً في سنة ١٩٤٧ .

على أنه لسوء الحظ عند وضع وإصدار مثل هذا التعديل الواضح كانت هناك عوامل أخرى ينبغي التغلب عليها أكثر من مجرد السفسة العامة بالحصانة بحق السيادة فكانت هناك مشكلة تعزيز الانزامات التى يجب أن تتحملها الدولة في حالات الإصابات الفردية . وهل ستعامل المحاكم الدولة كأنها فرد عادى وتحكم على سلوكها وعملها كما تحكم على سلوك الفرد العادى.

وفي هذه الناحية كان الفرنسيون الذين أحرزوا نصب السبق زمناً على الإنجليز والأمريكين أكثر تقدمية في فهمهم لروح العدالة إذ أدركت المحاكم الفرنسية خطئ الرأي القائل بتجسيد الأدلة وتخلصت منه كلية . ومنذ قرن من الزمان تقريباً قررت المحاكم الفرنسية أن مسئولية الدولة عن التعويض عما توقعه من خسائر لا ينبغي بحال أن تقاس بنفس المعايير التي تقاس بها المسئولية الفردية في الحالات المماثلة ، وحثتهم في ذلك أن الحكومة باعتبارها مؤسسة أقامها الشعب لأداء وظائف معينة حددها لها ، فإن الدولة يجب أن تقاضى على أساس الطريقة التي تؤدي بها هذه الوظائف ، ومن ثم تصبح مسئولة عن التعويض عن الخسائر التي تحدثها نتيجة ضعف أجهزتها في أداء مهمتها . والخدمة العامة الناقصة ليست أقل ضرراً حين لا تعرف أو لا نستطيع أن نبرهن بدقة على ماهية الخطأ أو الفساد فيها ، أو بعبارة أخرى حين يظل العمل السوء مجهول الفاعل .

وفي بريطانيا وأمريكا أغفلت بكل أسف هذه الملاحظات الفطنة وصدر القانون الأمريكي مقررأ أن الحكومة تكون مسئولة عن التعويض عن الأضرار ، بنفس الطريقة وإلى نفس الحد كالفرد العادي تماماً في ظل الظروف المماثلة . وبهذا النوع من التشريع أصبحت قدرة الحكومة الضخمة على إحداث الضرر تفوق مسئوليتها القانونية .

وبهذا التشريع أصبحت الحكومة تؤدي واجبات الفرد لا واجبات الدولة . فإذا حدث مثلاً أن أصاب رجل البوليس ، أثناء حادث سطو ، المجرى عليه بدلاً من السارق فإن المجرى عليه لا يستطيع أن يحصل على تعويض من المدينة إلا إذا أثبت أن هناك إهمالاً من نوع ما من جانب المدينة بإغفالها مثلاً تدريب رجل البوليس ، ولو أن ما أصابه من جراح هو هو لن يغير منه أن يتوفر الإهمال أو لا يتوفر ، وبهذا تظل أى خسارة

عرضية يحدثها المجتمع الأمريكي نتيجة لعمل من أعماله مسئولية فردية لا يتحمل التعويض عنها المجتمع كله ما لم يقيم الدليل على أنها نتيجة خطأ مجسد .

وهذا الشرط الذى يشترطه القانون يلعب دوراً ، وعلى الأخص فيما يتصل بالأعمال العامة والتجارب الجديدة ، فالإنسان ينتظر ، والحالة هذه ، من الموظفين أن يطالبوا ببذل عناية خاصة فى تركيب أو وضع أى مشروع تجريبى جديد ، وأنه حين تحدث أية إصابة نتيجة لهذه العمليات فإن المحاكم ينبغي أن تسرع إلى إلزام الحكومة بالتعويضات . وتمشياً مع المنطق السليم فإنه كلما كان المشروع جديداً أصبح من أوضح الأمور أن الحاجة أمس إلى بذل مزيد من العناية الخاصة به ؛ ولكن حكم القانون السائد هو عكس ذلك تماماً . ومعظم قضائنا ، ومنهم من هم قادة فى التشريعات المتحررة يرون أن المحاكم يجب أن تتجنب إثبات الخطأ على الدولة فى مثل هذه الظروف لأن تحميل الدولة مسئولية التعويض من شأنه أن يشجع الرهبة فى صدور الموظفين ويحملهم على تجنب التجارب التى تبغى صالح الإنسانية ليمودوا إلى الطرق البدائية الأولى المستمدة من الماضى .

وهذا التدليل الذى يسوقه القضاة تدليل قديم جداً ويتميز بطابع العهود السابقة على الديمقراطية . فقرعون مثلاً له أن يجادل ويدلل على أنه لم يكن يستطيع بناء الهرم ما لم يساهم الشعب فى هذا العمل بمجهوده وأعماله وحياته . وللويس الرابع عشر أن يحتاج بنفس الطريق فيما يختص ببناء فرساي ، وكذلك حكام القرن التاسع عشر فيما يتصل ببناء الشركات الصناعية وخطوط النقل العالمية . على أن هذه التعللات تبدو واهنة ضعيفة فى آذاننا . فالإغانات فى الأحداث العرضية الخاصة للتخفيف من الحسائر والآلام التى حاقت بالأبرياء غير مرحب بها فى المجتمع الديمقراطى

الحديث الذى ينشد مواصلة الصمود فى تطوره الاجتماعى : ولكنه يكره أن يتسلق فوق أحداث مواطنيه ، ومن ثم إذا كان صحيحاً أن أى تجربة تقدمية جديدة تقتضى نوعاً من المخاطرة يترتب عليها بعض الخسائر العارضة فإن من أوجب الواجبات على المجتمع الديموقراطى أن يكون عادلاً كريماً متمسكاً بكبريائه مصرأ على ضرورة تعويض أولئك الذين دفعوا ثمن هذا التقدم وتحملوا العبء والخسائر .

ولنضرب لذلك مثلاً واقعياً رجلاً يدعى وليم كيندى اتهم بمحاولة السرقة وحكم عليه وأرسل إلى إصلاحية « المبرا » فى نيويورك وأطلق سراحه بوعده شرف ألا يعود إلى محاولة السرقة . ولكنه نقض العهد فأعيد إلى السجن ونقل إلى سجن أوبرن . وكانت مزرعة سجن أوبرن التى تقع على بعد أربعة أميال شرقى السجن تدار طبقاً لتنظيمات تعرف « بأقل حد من ضوابط الأمن » .

وفى اليوم الأول لوصول كيندى إلى المزرعة ، وبعد أربع ساعات من وصوله إلى هناك اختفى تماماً . وكان واحداً من اثنين وثلاثين مسجوناً فى المزرعة يعملون تحت حراسة اثنين من الحراس المتويعين . وكان كلا الحارسين غير مسلح ، ولم يكن للمزرعة سور حولها بل ولم تكن مزودة بمراقبين أو أبراج أو مناظير للملاحظة . وكان المسجونون يسمح لهم بالعمل فى بعض الأحيان بعيدين عن أنظار الحراس . وحالما وجد كيندى نفسه فى هذا الوضع هرب . وعلى الرغم من أن مزرعة السجن تقع على طريق يوصل إلى الطريق الرئيسى للولاية وعلى الرغم من أنها مزودة بصفارة للإنذار فإن الصفارة لم تطلق بل ولم توضع أية عراقيل فى الطريق .

وعلى أية حال فإن أحداً لم يدرك كيف دخل كيندى إلى سيارة فلاح على يدعى ألبرت وليمز ، وعن طريق التهديد حمله على أن يساعده على

الهرب . وبعد نصف ساعة أوقف ولينز السيارة بضع ثوان أمام إحدى محطات البنزين وكان إلى جانبه كيندى وحاول بالإشارات أن يطلب المساعدة ثم انطلق بالسيارة . وقد لاحظ أحد الجيران بعد ذلك بدقائق أن ولينز يسوق سيارته بسرعة واشتد به الزوم للطريقة المسرعة التي يقود بها ولينز السيارة وأخذ يسائل نفسه لماذا يقود السيارة بهذه السرعة المذهلة . وقد لاحظ أيضاً أن رجلاً غريباً يجلس إلى جانبه في المقعد الأمامى . وبعد خمس وأربعين دقيقة أخرى توقفت السيارة وهرب منها السجين الفار كيندى ووجد ولينز جالساً أمام عجلة القيادة في حالة مرضية شديدة وقد نقل إلى المستشفى حيث مات في اليوم التالى بشلل فى المخ نتيجة للرعب الشديد الذى تعرض له .

وسرعان ما قبض على السجين الفار . وحين ألقى القبض عليه كان يحمل صديريه من الصوف كان ولينز يرتديها وشفرة حادة طولها ست بوصات أخذها من مزرعة السجن وكانت هذه هى كل المعلومات التى وصلت إلى علينا من اليوم الأخير فى حياة إليوت ولينز .

وقد برأت المحكمة فى نيويورك ساحة الولاية من حادث موت ولينز خطأ ، وذكرت فى أسباب حكمها أمرين بنت عليهما رفض مسئولية الولاية عن التعويض : الأول أنه وإن كان موظفو الولاية مهملين فى سماحهم لكيندى بالهرب إلا أنه لم يكن فى سجله السابق ما ينبئ عن احتمال هربه من السجن ومهاجمته أفراد الشعب ، والثانى أنه إذا فرضت المسئولية على الولاية فى حادث كهذا فإن مراقبي السجن وحراسه سوف يعوقون عن مواصلة تجارتهم فى السجن « بأقل عدد من ضوابط الأمن » ، وبذلك صرف النظر عن مطالبة الدولة بتعويض مالى قدره ١٦٨٠٠ دولار وحكم برفض دعاواها .

والحق أننا حين نتناول هذا الموضوع بالبحث إنما نتناول مشكلة قومية « جسيمة » . فالهرب مثلاً من سجن نموذجي في كاليفورنيا يدار بمبدأ « أقل حد من ضمانات الأمن » يحدث بمعدل ٥ ٪ سنوياً ، ومن ثمة فالخطر ليس قليلاً . وفي الأحياء القريبة من السجون أو المعاقل التهديدية أو العيادات النفسية للجرمين تحدث حوادث غريبة تكشف عنها القضايا المعدودة وفيها تتعرض ربات البيوت إلى أوضاع غريبة من العنف حين يسارعن إلى الاستجابة إلى جرس الباب الخارجي حين يسدل الليل ستاره . وطبعي أن هذا ليس معناه أن كل فار من السجن سوف يلجأ إلى استخدام العنف البدني ، ذلك أن كثيرين منهم لا يمدثون أى أذى مهما يكن ، وإنما هذا معناه أن أحداً لا يمكن أن يتنبأ بما سيفعله المجرم الفار أو هارب من ذوى العقول المريضة مادام علماء النفس والقانون الجنائي مجمعين على أن الهرب يغير من شخصية الفار تغييراً كلياً حتى ولو كان في ظروفه العادية هادئاً دمثاً ، ومن ثم فنن العسير الحكم على ما سيتجه إليه تصرفه بعد الهرب لاسيما وهو يشعر أنه مطارد تطارده قوى العدالة وتحاول أن تصيده لتعيده إلى السجن مرة أخرى .

ولعله من الأجدر بالمجتمع أن يستشعر الإشفاق على نفسه من آثار قانون العقوبات والإصلاحات الخاصة بالحبس والاعتقال والطرق التجريبية في المؤسسات العامة ، فإذا كان هذا الإشفاق مخلصاً فإنه لا يمكن أن يماطل في دفع تعويض قدره ١٦٨٨٠٠ دولار مقابل حياة إنسانية تحطمت عرضاً في أثناء تنفيذ عملية تجريبية من الأعمال العامة . وفي مكافئتنا للأمراض الاجتماعية قد تنجح أو لا تنجح في استئصالها . ولكننا مهما يكن من شيء ينبغي على الأقل أن نسهم في تحمل تكاليف هذه التجربة .

والحق أنه قد آن الأوان لكل الحكومات الديمقراطية أن تكف عن



تحديد مسؤولياتها عن التعويضات في حدود حالات معينة من الإهمال أو الخطأ أو إساءة الاستعمال ، شأنها في ذلك شأن الأفراد . أجل لقد آن الأوان لكي نعترف بأن المسؤولية الشخصية للدولة عن الإهمال لم تكن في الواقع مسألة تهم مستر ولينز في أثناء ساعاته الأخيرة فقد كان الأمر بالنسبة إليه أنه يكفي للتعويض أن الضرر وقع عليه بسبب فرار السجين كنيدي ، وكان ما يجابهه في وقت محنته ليس مشكلة الكفاية الإدارية للسجين ، وإنما كارثة شخصية فادحة به ، ولم تكن في فداحتها بأقل من مجهوليتها . وفي هذا الصدد تعتبر مأساة ولينز مأساة بحزم كبير ضخمة ودقيق أشد الدقة من مصائرنا جميعاً . وفي النهاية حين طبق مبدأ الخطأ في كثير من الأماكن وفشل في أغلب الأحوال أن يحقق ما قصد إليه بعد أن سقطت فاعليته وانمحت وقد حث قيمته اللفظية ، بدأ جماعة من يرون أن علاج المساواة قد يكون أولى بالاهمية من توجيه اللوم وتحديد المتسبب فيه ، فكم من اللوم أصبح عديم الجدوى وكم من الأضرار ما يزال فاعله مجهولاً في آخر المطاف ! أما الضرر فقد وقع بإنسان ، والخطأ لم ينسب لأحد ولم يبق إلا أن يهتم اهتماماً إنسانياً بهؤلاء الذين حاق بهم الضرر .

وخلال بحثنا هذا عن الالتزامات الديمقراطية بدأنا ببحث المسؤوليات المحدودة أو أدنى حدود المسؤولية الواجبة على الناحيين العاديين . واتينا من هذا البحث إلى أن ما يدعو إلى الطمأنينة أن الناحيين العاديين غير مسؤولين مسؤولية تلقائية عن الجرائم التي ارتكبوها الموظفون بسبب سوء استخدام السلطة الممنوحة لهم . ومن ناحية أخرى وجدنا أن ما يدعو للقلق أن هناك فجوات عميقة ومتعددة بين مقتضيات المسؤولية الجماعية الأصلية وبين ما يعطيه القانون الأمريكي من ضمانات واقعية لتحقيق عمليات الوقاية والتعويض والاعتراض .

وانتهينا أيضاً إلى أنه في ضوء ما أسميناه « المبدأ العام للأعمال العامة للمجتمع » قد تبين لنا مدى عجز وسائلنا وفشلها إلى حد مشين . قوانين التعمير في بعض الولايات قاصرة خرقاء ، وفي بعضها الآخر مجرد سفسطة جوفاء ، وفي أكثرها لا وجود لها البتة . وعلى هذا الوضع فإن المواطنين الديموقراطيين يكونون قد فشلوا في أن يبلغوا الحد الأدنى من المسؤوليات الجماعية .

هذا الفشل لا يمكن علاجه بالاعتماد على المحامين لاتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل ، فالمحامون منهم الطيبون ، ومنهم الخبثاء ، ومنهم الحكماء ، ومنهم الخفقي ، ومنهم الأماناء ، ومنهم غير الأماناء ، ومنهم كل نوع يمكن أن يدركه العقل أللهم إلا النوع الذى يستطيع أن ينقذ إخوانه المواطنين من أن يعيشوا شخصياً حياة أولية فيما يتصل بالتزاماتهم المدنية . ولعله قد يكون أكثر دقة وأبلغ أمانة من أى شيء آخر يمكن أن نقره أن نجعل قوانيننا ودساتيرنا تعبر عن القيم الخلقية التى تتفاعل تفاعلاً عملياً في مجتمعنا ، وبذلك يكون مانحن بهدد تقويمه ليس مجرد مجموعة من القوانين التشريعية وإنما الحضارة ذاتها .

(٤)

## المواطنة المسؤوليات الفردية

### الشركة في الجريمة :

إذا كانت الديمقراطية واسعة الانتشار ومؤثرة تأثيراً كافياً بحيث يمكن اعتبارها نوعاً من الحضارة العالمية فهل هذا يبرر ما ذهبنا إليه من التركيز في تحليل الموقف على الولايات المتحدة الأمريكية التي هي جزء من العالم الديمقراطي ؟ ولماذا لا نحول الضوء أكثر من ذلك على دول ديمقراطية أخرى ؟ الحق أن هدفنا من التركيز على الولايات المتحدة الأمريكية كان في روجه إجتماعياً ، لأن الولايات المتحدة الأمريكية ليست لحسب أقوى الشعوب الديمقراطية ، بل لأنها الدولة الوحيدة التي تمثل فيها نمثلاً ظاهراً للفروق الديفية والشعوية والجنسية ، ولأنها الدولة التي تظهر فيها وتحدد التوترات التي تنيرها المادة الديمقراطية في مواجهتها لانتشار الشيوعية . وإذا كان لنا أن نعترم المنطق والعلم فإنه من غير المعقول منطقاً وعلماً أن نخلط بين البيانات والإحصاءات الخاصة بمجتمع آخر بلا تفرقة أو تمييز . كما أننا لا نستطيع أن نهمل الحقيقة القائلة بأن النص في القانون إنما يستمد معظم مفاهيمه العملية من محيطه الاجتماعي والعقائدي الذي يعيش فيه . وإذا كان هذا البحث يعتمد على الموقف في الولايات المتحدة الأمريكية للاعتبارات التي ذكرناها فإن القراء في البلاد الأخرى لن يفوتهم أن يدركوا أن تحليلنا للموقف بصفة عامة غالباً ما يكون متصلاً اتصالاً مباشراً بشئونهم .

يبقى بعد هذا سؤال آخر وهو لماذا اكل هذا الاهتمام بالقوانين وأحكام المحاكم؟ إن رجوعنا دائماً في هذا البحث إلى القوانين الوضعية والقضايا الواقعية المدروسة بدلاً من اتباعنا الطرق التقليدية من التحليق إلى آفاق الفلسفة العليا حيث يستطيع الباحثون أن يجدوا الراحة والهدوء وأن يرسلوا أحكاماً مطلقة وعامة، مرده إلى أن معظم ما كتب عن الفلسفة السياسية والأدبية قد أُلّف من هذه الآفاق العالية، الأمر الذي يفسر السبب في أنها تظم أحكاماً خطيرة. والحق أن المفكرين الذين يتحدثون عن هذه الآفاق العالية ينبغي أن يظلوا حيث هم، فذلك أكثر أمناً لهم.

وربما كان خير ما ندعيه من فضل لهذا الكتاب أنه اختار الطريق الأرضي ولم يخلق إلى هذه الآفاق الفلسفية، وأنه أعاد الأمور إلى نصابها حيث بحث شئون التجارة في نفس أسواقها وبين الناس الذين يتعاملون فيها ليستفيد من التجربة الإنسانية في استخدامها الواقعي للبراد الأولية المتوفرة. وإذا كنا قد نجحنا في أثناء عرضنا للموضوع في وضع أحكام عامة تزواج بين القانون والأحكام والسلوك الاجتماعي والأسس التجريبية، فإن ما حققناه لا يرقى إلى مستوى الصحة العالمية ولا إلى مستوى الكمال وإنما هي حقائق واقعية واستنباطات من هذه الوقائع ليلقى النظر فيها من شاء ويستخدمها إن شاء.

وعلى حين أن القرارات والأحكام القانونية لا تعطى صورة كاملة للحكومة ومدى تأثيرها على حياة الناس فإنها على أية حال تكشف بوضوح عن الاتجاهات التي يتحرك فيها المجتمع وعن المبادئ التي يؤمن بها ويقرها، كما تكشف عن الدرجات النفسية لإخلاص الشعب أو نفاقه العام وعن الثمن الذي يبذره الشعب استعداداً لبذله للمحافظة على القيم التي أعلنها. وكتابات بني إسرائيل القديمة والإغريق كلها ملأى بأن القانون

هو مصباح يتبين معه الإنسان موضع قدمه ، وأنه التبراس الهادى على الطريق . ولذلك فالقوانين الصالحة تخلق المجتمع الصالح ، والقوانين الفاسدة تجلب اللعنة واللوم على مجتمعا . وحتى الرومان الذين كانوا أبرع في تدبير الأمور وإدارتها منهم في فهمها واستيعابها قد استطاعوا أن يدركوا أن أى نظام إنما يقدر بقوانينه . وحين مات أجسطس أمر مجلس الشيوخ بأن يكون على رأس موكب الجنائز التى كانت تمر تحت بوابة النصر عناوين القوانين التى أصدرها إبان حكمه ، أو بعبارة أخرى أن القوانين تستحق منا رعاية خاصة لأنها تعلن عن مجتمعا وتشهد عليه .

وفىما يتصل بالمجتمع الأمريكى فقد عنيانا فى الفصل السادس بإبراز المظهر الخارجى للمواطنة - نعى به مجال المسؤولية الذى ينتظم كل المواطنين البالغين دون نظر إلى أى تمييز أو فروق بينهم. هذا المظهر الخارجى هو الذى تمثل فيه المسؤوليات الجماعية ، وهو أشبه ما يكون بالفرقة الخارجية التى تودى إلى ما بعدها من الغرف ، ولا بد من أن يحتاز المواطن هذه الفرقة الخارجية قبل أن يؤهل ويسلح بالتفكير فى موقفه فى الفرقة الداخلية . وهى المكان الذى تتحدد فيه المسؤولية كفردية والمسؤولية الخاصة المميزة . وفى الفرقة الخارجية يعتبر الشخص مجرد مواطن ناخب فى الدائرة الانتخابية شأنه فى ذلك شأن أى فرد آخر ، ولكنه حين يدخل إلى الفرقة الداخلية تصبح مسؤولياته المدنية وأخطاؤه مسؤوليات فردية ، وأخطاء الفرقة الداخلية إذا ظهرت فهى أخطاء لا ترجع إلى مجرد المواطنة العامة وإنما تتبع من الحقائق المميزة لشخصية المواطن ومن تاريخه فى حياته وأنما هذا السيل الدافق من الشخصيات المختلفة والضمائر المختلفة والمصائر المختلفة يبدو من الصعب جداً أن نضع نظاماً منطقياً من أى نوع فى دراستنا لهذه الفرقة الداخلية إذ كيف يستطيع إنسان أن يأمل فى وضع

مقياس محدد يستطيع به تقويم هذه التجارب الخاصة المختلفة كل الاختلاف. وفي الفصل الثالث عالجنا الأسس العامة التي تقرر بها المسؤولية الجماعية. وكانت هذه الأسس والمقاييس قليلة نسبياً. أما هنا في هذه المرحلة فقد وصلنا إلى نقطة تشعب فيها الحقائق الحاسمة وتختلف لا من شخص لآخر فحسب بل إنها تبدو في كثير من الأحيان أموراً خاصة بكل معنى الخصوصية. وفي رأي أن عنصر الخصوصية هذا في هذه المشكلة هو الذي يحدد لنا الطريق الذي ينبغي أن نسير فيه في الوقت الراهن. وفي أي تحقيق حينما يحدث أن هناك بعض الظروف الحاسمة التي يسلك عن ذكرها الإنسان لفرط خصوصيتها، فإن المشتغلين بهذا التحقيق عليهم أن يسلكوا أحد طريقتين. السهل، وهو الذي يشير بالتخلي عن الظروف غير الملازمة كلية وإتباع طريقة سلوكية بحثة وبذلك يحفز على الاندفاع إلى الخطأ، والطريقة الأخرى وهي الأصعب مسلكاً وتمثل في دعوة الشخص الذي كان موضوع التحقيق ليصبح مادة من مواد التحقيق نفسه، وذلك عن طريق تعاونه في عملية من عمليات التقصي الذاتي. وقبل كل شيء ينبغي أن نقول بأن كل فلسفة تقوم على التسليم بأن الإنسان مادام قد اختار أن يصطاد من الرافدة فلا بد أن يكون هناك بعض السلك في البحيرة. وهذا التسليم قد يبدو جريئاً إلى حد ما دون أي افتراض من جانبنا أن إنساناً آخر سوف يصطاد السلك ويطهوه ويتبله وأنه ليس علينا بعد ذلك إلا أن نجلس إلى المائدة ونأكله. والحق أنه ليست هناك وصفة خارجية جاهزة للمشاكل الخاصة بالمسؤولية الفردية المدنية. والشئ الوحيد الذي يمكن توفره للرجوع إليه هو التقصي الداخلي المخلص المبني على سلسلة من الأسئلة توجه إلى الفرد. وسنذكر هذه الأسئلة بعد ذلك. وهذه الأسئلة بالضرورة سوف تكون كريمة للبعض ومثيرة للعموم تقريباً والسعيد الحظ من المواطنين هو الذي يستطيع

## التقصي الذاتي

للمواطن ليختبر موقفه من جريمة المشاركة

أولا - هل حفزت الموظف على ارتكاب الخطأ ؟

والمهم في الإجابة على هذه الأسئلة أن يقتصر الفرد على المشاركة الواضحة وعلى أقرب وجه وبطريق مباشر وأن يستبعد الاحتمالات المعقدة والبعيدة والمبهمة . فإذا كانت صلة الفرد بأية قضية معينة تتطلب انتباه طريق من التدليل الميتافيزيقي أو الماكر فإن الأخرى أن يعطى الإنسان نفس المزايا المترتبة على الشكوك العظيمة . وهذا التقصي الذاتي الذي نقترحه لا يقصد به تشجيع المواطنين على شغل النفس بحالات سقيمة من الاتهام المتأرجح أو الخيالي ، وإنما من ناحية أخرى يبغي أن نقول إنه حين تثار قضية معينة واضحة المعالم وظاهرة لا يصح بحال إلا على سبيل السفسطة في الدفاع أن يقال لو أن الظروف كانت أقرب إلى الحد الفاصل لكان الجواب أدعى إلى الشك ولكن الشك حول النسق ليس هو الشك حول المظهر بحال .

ولنأخذ على سبيل المثال ما فعله الصحف في مثل هذه الأمور ، فالصحف حين تسبق الحوادث وتحكم على نتيجة محاكمة متهم وتحاول التقليل من إنسانية الشخص المتهم وتجهيز إدانته وعقابه وتجعل من المحكمة مادة مثيرة تلعب فيها بمشاعر الجماهير وتحولها إلى نزوة هستيرية تكون قد حفزت بصنيعها هذا الموظفين على الوقوع في الخطأ المباشر . وحين تمتدح الصحف أو الناصحون أحد رجال الدعوى العمومية لا على كمال في تصرفاته بحصوله على أحكام تقرم على العدالة ، بل على جورره وقسوته في العمل

على الحصول على أحكام بالإدانة ، تكون بذلك قد حرصت على ارتكاب الخطأ . والتحريض قد ينبع كما رأينا في قضية « جو » ، و « د » ، من الهيئات المحلية للتجار أو رجال المال أو أصحاب الأملاك أو قد ينشأ عن الضغط الخاطيء من بعض زعماء الجماعات الوطنية ذات الطابع الشخصي . وعلى أى فهمما يكن مصدر التحريض فإن أولئك الذين يعرضون الموظفين على أى عمل من الأعمال الخاطئة يتحملون ولا شك تهمة المشاركة الأدبية في ارتكاب الجريمة .

### والسؤال الثانى هل خولتهم ارتكاب الخطأ ؟

هذا السؤال يتعلق بمدى تورط الفرد في المشاركة في القوانين والتعليمات القانونية التى هى في ذاتها غير عادلة . وكما رأينا في الفصل الثالث إن الرأى العام لا يمكن اعتباره مسئولاً عن المساهمة في أى خطأ رسمى إذا كان هذا الخطأ الرسمى في ذاته ينطوى على خرق لأحد القوانين الثابتة . وفي ظل هذه الظروف قد نكون مضطرين إلى أن نقدم تعويضاً جماعياً ولكننا لا نعمل مسئولية المشاركة في الجريمة . فالناخبون وممثلو الشعب ليس عليهم جناح فيما يتعلق بقوانين السرقة والقتل التى حركهم بمقتضاها « جو » ، و « د » ، فهم بتصويتهم مع هذه القوانين لم يخولوا بالتاكيد أحداً سلطة سرء استخدامه ضد الأبراء وغير المذنبين .

ولكن إذا افترضنا أن التصويت لم يكن بريئاً كله ، فإذا افترضنا أن أحد المشرعين في إحدى الولايات قد جذب بصراحته وضع برنامج للتمييز العنصرى أو الدينى على حين جذب منافسه الاستمساك بالمبادئ الخلقية والدستورية في ضرورة المساواة بين البشر جميعاً ، ففي ظل هذه الظروف يكون التصويت لصالح الأول ينطوى على تحويل لتنفيذ برنامجه وإن كان لا ينطوى على المشاركة في أية جريمة ؛ ولكن بالطبع إذا حدث أن ارتكب ناخب ٤٤



من أعمال الاضطهاد العنصرى أو الدينى بسلوكه الشخصى فإنه لا يكون شريكاً فى الجريمة وإنما يكون فى هذه الحالة فاعلاً أصلياً .

هذه هى المبادئ التى يمكن أن يطبقها أى ناخب ألمانى فى تقرير علاقته الأدبية بالجرائم التى ارتكبت فى عهد هتلر . ولنفترض أنه مدرك للالتزامات الجماعية للأمة الألمانية وما عليها من دفع تعويضات عن الخسائر التى حاقّت بالناس من جراء المظالم الهتلرية ، ولنفترض أكثر من ذلك أنه ليس فاعلاً أصلياً فى هذه الحوادث باشتراك شخصياً فى تنفيذ أى من الجرائم الهتلرية ، فهل معنى هذا أنه ينبغي أن يعتبر المواطن الألمانى العادى نفسه مديناً بالمشاركة فى الجريمة لمجرد كونه يملك حق التصويت ؟ وهل خول هذا المواطن هتلر ارتكاب هذه الآثام ، آثام الإبادة وقتل الأجنة وغرف الغاز ؟

وإذا أخذنا الأمور بالمعايير الخلقية فإن الوضع لا يختلف كثيراً بالنسبة للمواطن الألمانى والعادى سواء أعرف واقعياً شيئاً عن غرف النازى خلال الحرب العالمية الثانية حين كانت تسلط على الأمن أم لم يعرف . ومن المحتمل أنه لم يعرف ، وحتى لو كان قد عرف بأمرها فى المرحلة الأخيرة لكان موقفه منها موقف من لا حول له ولا قوة يستطيع بها التدخل . وقد عرف بهذه الآلات الجهنمية للتعذيب قلة قليلة من الناس ، وقلة أقل هى التى اختارت أن تكون على علم . وعلى ذلك فبعد سقوط حكم النازى فى ألمانيا وزوال حكم الجحيم الذى كان مسلطاً على الناس فإن كثيرين من الألمان ذوى الضمائر الحية لم يستطيعوا أن يقنعوا أنفسهم أمام محكمة الضمير بأن جهمهم بما وقع إبان الحرب يعفيهم من المشاركة فى الجريمة . على أن قلق هذا المنصر الطيب من الألمان لا يزال مستمراً حتى الآن . ومهما حاول الآخرون إظهار معارضتهم لهذه الأعمال ليتفادوا تهمة الاشتراك فى هذه

الجرائم فإن هذا العنصر الطيب ما يزال يشعر بالحاجة إلى أن يستمر في التنقيب في أعماق نفسه سعيًا وراء تبرئة نفسه بنفسه أو اتهام نفسه بنفسه، فإذا بقي موقفه رغم كل هذا التقصى غامضاً فأمامه طريقة واحدة حاسمة لحسم هذه المشكلة هي أن يسائل نفسه عما إذا كان قد خول هتلر سلفاً استخدام غرف الغاز هذه وهل أيد من قبل استخدام هذه الوسيلة الوحشية .

والجواب عن مثل هذا السؤال يختلف من عقل لعقل ومن ضمير لضمير ومن تاريخ حياة لتاريخ حياة ، فأحد الأفراد قد يرى نفسه لأنه ذات مرة انتهز الفرصة لإظهار عطفه وأسفه على أحد البولنديين وهو مسوق في طريقه إلى القتل ، على حين يذكر آخر أنه قام بحركة مماثلة ثم يفسرها على أنها إظهار لمعرفته بالجرائم التي كانت ترتكب باسم الأمة . وبجمل القول أن كل ألماني بالغ الرشد على عهد حكم هتلر يجلس الآن بينه وبين ضميره ليحكم على نفسه وليعيش حياته في ضوء هذا الحكم الذي أصدره على نفسه . فما من أحد يمكن أن يطالبنا بأن نكون محكمة عليا تستأنف أمامها هذه الأحكام الخلقية .

وفي ضوء الحقائق التي عرفها العالم الخارجي هناك طبقة واحدة من الألمان لا تستطيع أن تدعى بحال أن لها سنداً منطقياً في تبرئة نفسها من تهمة المشاركة في هذه الجرائم . أصحاب هذه الطبقة لا مجال للشك في أنهم مذبنون ، وهؤلاء هم الذين قرأوا كتاب كفاحي وأدركوا مضمونه واهجته بطريقة أو أخرى ، ومع ذلك استخدموا أصواتهم وأموالهم ونفوذهم في تأييد هتلر ومعاقبته على الوصول إلى رئاسة الرايخ الألماني . وكتاب كفاحي كان غاية في الصراحة في مبدئه الخاص بالإبادة وقد تحدث إلى الألمان بكل دقة عما سوف تحاوله ألمانيا النازية . وفي أكثر من موضع هاجم الكتاب نظام الحكم القيصري لعدم دفعه بآلاف اليهود إلى غرف

الغاز في مستهل الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ . ولذلك فإن هتلر حين أقام غرف الغاز وأعدّها للاستعمال في الحرب العالمية الثانية كان يستخدم السلطة التي طالب بها في حماس وقوة ، وكذلك فإن الذين أيدوه قبل سنة ١٩٣٣ قد ساهموا في منحه هذه السلطة ، ومن ثمّ تجرّعة المشاركة التي تنسب إلى هؤلاء ليست وراثية ولا جاءت بهم بالعدوى .

ثالثاً - هل كنت مستهتراً في معاويتي في إقامة جهاز عام بارز  
الخطورة ؟

ولو أن الموقف هنا يغرينا أيضاً بالإشارة إلى الألمان في عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ واستهتارهم الذي أدى إلى قيام النظام النازي ، فإن من الأوفق بالنسبة لنا أن ننفّاذ إرضاء النفس وأن نركّز على الشئون الأمريكية ، فنحن مشهورون شهرة فاضحة بأننا لانعنى بالطريقة التي نختار بها قضاء الصلح ورجال الدعوى العموميين ، فنجنح إلى تفضيل الشخصيات اللامعة على ذوي الكفايات ، والجسارة على الأمانة ، والأصول الصحية على الذكاء ، ومن حين لحين يعيد الأمريكيون انتخاب عمدة أو مشرع يكون قد سبق الحكم عليه بالسجن فترة من الوقت للرشوة أو الفساد ونختار قضاء الولايات دون فحص لمزايام وصفاتهم في أغلب الأحيان . ولنضرب مثلاً لذلك القاضي بنيامين كاردوزو المنحدر من أصل يهودي فهو يدين بانتخابه إلى الإيطاليين الأمريكيين الذين اكتسبوا الجنسية حديثاً الذين قرأوا اسمه لأول مرة في قائمة المرشحين ، غفل إليهم أنه إيطالي وأعطوه أصواتهم . ونحن حين نختار أنفسنا في هذا الالتزام نجد أنفسنا لسنا في حاجة إلى أن نتبع مشورة للكمال وللسنا في حاجة إلى أن نحكم على أنفسنا بالمشاركة في الخطأ ما لم يكن الموظف المذنب ظاهر الخطورة وقت انتخابه . وإذا كانت الهيئات القانونية متوقفاً منها منطقياً أن يكون لديها معلومات أكثر وأن تمارس مهارة وقدرة

جدية على التنظيم أعظم في هذا الصدد، فإن البقية مناجب على الأقل أن تلاحظ الأخطار التي نجاها، فإذا لم تفعل فسوف يكون لدينا مدعون عوميون كثيرون آخرون مثل ذلك المدعى العام الذي حاكم جو و تد .

رابعاً - هل التزمت الصمت أو السلبية في الوقت الذي كان على فيه

أن أمنع خطأ على وشك الوقوع ؟

هناك حوادث جارية كثيرة من هذا النوع من أنواع جرائم الاشتراك ولنضرب ذلك مثلاً من أوضح الأمثلة في هذا الصدد هو موقف أحد المقيمين في مدينة صغيرة في المسيسي علم أن بعض الغوغاء يدبرون خطف أحد الزوجات المسجونين وأن الشريف والسجان قد تركوا السجن عمداً بدون حراسة . والاعتبارات التي تدخلت في تقرير موقف الفرد في مثل هذا الموضوع قد يساعد ذكرها في إلقاء الضوء على مشاكل أخرى أقل شأنًا . وفي هذا الموضوع كانت هناك ثلاثة عوامل ظاهرة : الأول أن العمل على منع الخطأ يكون دائماً أقوى أثراً من العمل على إصلاحه . الثاني أن المواطن يجب أن يتخذ مخاطر أعظم إذا كان الخطأ المنذر بطبيعته غير قابل للإصلاح . الثالث إن من حقنا الأدبي أن نطالب الآخرين بالشجاعة وأن نطالب أنفسنا بالأعمال البطولية .

خامساً - هل صدقت أنا على العمل الظالم أو قبلت ثماره عن علم ؟

ولنضرب مثلاً لذلك تأييد بعض الأمريكيين الشيوعيين بلا حياة لأعمال العنف العديدة التي ارتكبت إبان حكم ستالين . وثمة مثل آخر حدث أيام حكم موسوليني إذ قبل بعض الأساتذة الإيطاليين في الجامعة الإيطالية برضى وطوعية الترقية إلى وظائف أخلت بفصل بعض الأساتذة الآخرين الذين ساهموا في النظريات والمبادئ المناهضة للفاشية ، وهكذا نرى أن الإقرار اللاحق أو تأييد العمل الظالم ليس من الضروري أن يكون صريحاً

وحرافاً، فإذا حدث مثلاً أن انتقد ألماني اليوم هتلر لغزوه روسيا أو لخسارته للحرب العالمية الثانية فقط فإنه يكون مفهوماً أنه يؤيد ويقر الجرائم النازية.

سادساً - هل كتبت الحق حين وصل إلى على وبذلك أصبحت

شريكة في الجريمة بعد على بالحقيقة؟

من الغرابة بمكان أن كتمان الحقيقة فيما يتصل بخطأ سابق من شأنه أن يحدث ضرراً أعظم من محاولة الاعتذار عنه أو الدفاع عنه . وإذا كانت محاولة الاعتذار عن الخطأ قد تكشف عرضاً عما وراه من حقائق قد يزنها المستمعون أو الطلبة في الفصل أو الرأي العام ويقدرونها وفق ما يكشف لهم ، فإن سياسة الصمت أو الكتمان سوف تؤدي إلى تداخل الأشياء في بعضها البعض فتخفي الخطأ عن الأفكار وتخذ أنفاس الضحية وتمحو الشعور بالظلم . وفي ألمانيا بالذات تبدو أخف الطرق التي يلجأ إليها أستاذ جامعي من المشايين للنازية للدفاع عن هتلر في ظل الظروف القائمة هي عدم التحدث إلى تلاميذه عن أي شيء يتصل به تاركاً إياهم ليفترضوا كما يفعل معظم الطلاب الشبان أن جرائم التعذيب التي لم يسمعوا عنها شيئاً إما أن تكون خيالية أو لا أهمية لها . وعلى أي فالطريقة الذكية في أي بلد لإثبات أن المخبرين غير المعروفين لا يمكن الاستغناء عنهم لضمان سلامة الدولة ، هو الامتناع عن الإدلاء بأي معلومات تتصل بشؤونهم ، والأمل في أن الناهخين سوف يستنبطون كما يفعل بعضهم أن الامتناع عن الإدلاء بالمعلومات هو في نفسه أكثر إعلاماً من المعلومات نفسها .

والإمتناع عن الإدلاء بالمعلومات يؤثر في الكثيرين ويخيب آمال الباقيين ويبقى الشعب بعيداً عن معرفة الحقائق التي ربما زعزعت ثقة الرأي العام ونجى النظام العام حتى ولو كان ذلك على حساب العدالة. والناخون الذين لا يكشفون الحقائق المغلفة لا يستطيعون أن يقوموا باستخدامها لأغراض

غير شريفة ، وكما لاحظ الإمبراطور تايريوس الذى يعتبر خيراً فى هذا الموضوع غير منازع ، من الخير إحداث انقلاب فى الدستور من إزالة حراسه . وهذا هو المفهوم الحقيق للنظرة الرسمية القديمة فى كلمات واضحة . وثمة تعليق آخر هو أن من يكتّم علاناً من الأعمال الرسمية يصبح أكثر من مجرد شريك فى الجريمة بعد علمه بالحقيقة . وعلاوة على ذلك فإنه يصبح شريكاً فى الجريمة فى أى خطأ مماثل نال للخطأ الأول ، ذلك أن صمته الذى يدفن به الحقيقة الكاملة عن العمل الظالم يمد الطريق لجرائم أخرى مماثلة فى المستقبل ، وبسببه تصبح الجرائم الرسمية وكأنها لا مظهر لها ولا قيمة ، ثم يصبح ارتكابها آمناً ثم أخيراً صائباً ودوره فى هذا دور لا يمسد عليه .  
ساباً — هل ساهمت فى تعريض الضحية للخطر قبل أن يقع الجرم

### ويرتكب ؟

فى مملكة الأقوياء يعتبر من الجرم أن تكون ضعيفاً . ورجال من أمثال « جو » و « تد » من المحتل جداً أن يقعوا فى ورطة مع البوليس لأنهم يعيشون فى أحياء فقيرة وليس لهم أصدقاء ذوو نفوذ وليس فى قدرتهم أن يوكلوا محامين مهرة ، ولأنهم ينتقلون من عمل إلى عمل أو من العمل إلى البطالة ، أو باختصار لأنهم مكشوفون يمكن مهاجمتهم ، وظروفهم تغرى دائماً رجال البوليس والنيابة العامة من غير ذوى الضمائر الحية بتابعهم واتهامهم . وإذا كانوا عاثرى الحظ فإنهم يحدون أنفسهم متممين لأنهم عرضة للتهمة ، ويحدون أنفسهم محكوماً عليهم لمجرد أنهم متممون . وهم حين يقعون فى أية مشكلة فن غير المحتمل أن يصدقهم أحد ، ودعواهم لأنهم أحداً ولا تأثير فضول أحد ، ومشاكلهم تبدو أمراً عادياً أمام أعين المخبرين الصحفيين والقضاة والمحلفين وعماكم الاستئناف . وما يعتبر بالنسبة لهم كارثة يعتبر بالنسبة لآى شخص عادى مجرد روتين آلى ، وكل هذا لأنهم بدأوا حياتهم معرضين للخطر .

ترى من المسئول عن تعريض هؤلاء للخطر ؟ فى بعض الحالات قد يكون المسئولون عن ذلك هم الجيران الخبيثاء ، وفى حالات أخرى قد تكون الأسرة ، وفى حالات ثالثة لن يكون المسئول إلا الضحايا أنفسهم وضعفهم وهوانهم الشخصى ، وأخيراً قد يكون المسئول هم أصحاب هذه الأجيال الفقيرة أو الساسة الفاسدين الذين يستغلون حاجة الفقراء . وكل قضية تتصل بخطأ رسمى لها ركازها الاقتصادى الواضح ولها الأعوان المسئولون عن تعريض الضحايا للخطر والمشاركون فى الجريمة أو الخطأ بمساهمتهم فى تعريض هؤلاء المساكين للخطر .

ولما كنا نعيش فى عصر تختلط فيه الأجناس وتتفاعل الثقافات فإن من الأوفق أن نبرز نوعاً معيناً من جرائم المشاركة ، هو جريمة التمييز العنصرى والدينى والجنسى . والملاك الحقيقىون وأصحاب الأعمال وزعماء النقابات الذين يميزون بين الناس على هذه الأسس هم فى الواقع مساهمون فى تعريض هؤلاء الذين يستبعدونهم للخطر .

#### التقصى الذاتى فى تفاعله :

قد يكون ضرب الأمثال معيناً على التدليل على فائدة التقصى الذاتى . ولذلك سنضرب مثلين مباشرين عن التقصى الذاتى للواطن ، وكل حادثة من الحوادث التى سأروىها تنطوى على مسلك غير إنسانى من جانب إدارة الهجرة الخاضعة لإشراف ورقابة المدعى العام للولايات المتحدة . وفى الوقت الذى وقعت فيه الحادثتان كان يرأس الإدارة المدعى العام حينئذ (والقاضى الآن) توم كلارك وخليفة المدعى العام هوارد ماكجراث .

وفى نهاية الحرب العالمية الثانية أصدر الكونجرس قانون الزوجات فى الحرب الذى بموجبه أجاز للرجال الذين خدموا بشرف فى القوات

المسلحة أن يحضروا زوجاتهم الأجنبيات وأطفالهم إلى الولايات المتحدة إستثناء من قانون الهجرة وذلك تقديراً لما أدوه من خدمات. واعتماداً على هذا القانون أرسل كيرت كنوف أحد الجنود الأمريكيين زوجته إلين من مواليد ألمانيا ومن رعايا تشكوسلوفاكيا إلى نيويورك. وكانت قد فرت من قبل وفي السنوات الأولى من اضطهاد حكم النازي وخلال الحرب وبعده خدمت في سلاح الطيران البريطاني خدمة كانت موضع التقدير، كما خدمت كوظيفة مدنية في قوات الاحتلال الأمريكية. وقد وافقت السلطات العسكرية الأمريكية والمدنية على طلبها قبل أن تغادر أوروبا. وحين وصلت إلى نيويورك في أغسطس سنة ١٩٤٨ رفض إعطاؤها إذنًا بالدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تعرض الأمن للخطر، ومن ثم حجزت داخل معتقل في جزيرة إليس.

وقد رفض المدعى العام، كما رفضت إدارة الهجرة، أن تعطىها فرصة لسماع أقوالها، كما امتنعت عن أن تكشف لها عن أسباب رفض طلبها، كما امتنعت عن الكشف عن طبيعة ومصادر الأدلة التي قدمت ضدها. وحينما عرضت القضية على المحكمة على أساس عدم مشروعية حجزها ومخالفة للقانون امتنعت إدارة الهجرة عن تقديم المعلومات حتى للقضاة أنفسهم. وقد حاولوا مرتين في أثناء نظر القضية منع المحكمة من الفصل في الدعوى لعدم الاختصاص بترحيل مسز كنوف سراً إلى خارج البلاد، ولكن الخط لعب دوره وأوقفت المحكمة المناورة في آخر لحظة في كلتا المراتين. وليؤيد المدعى العام امتناعه استند إلى قانون صدر في سنة ١٩١٨ يخول المدعى العام الحق في رفض طلب أى أجنبي الاستماع إلى أقواله خلال فترة الطوارئ القومية، حين يرى أن الأجنبي قد رؤى منه من الدخول على أساس معلومات سرية يرى المدعى العام أن يمسك عن البوح بها تحقيقاً



لصالح العام للدولة . وقد قضت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية بأغلبية أربعة أصوات إلى ثلاثة أن ما اتخذته المدعى العام من إجراءات عمل قانوني طبقاً لقانون سنة ١٩١٨ القديم ، وأن قانون زوجات الحرب لا يغير من الوضع في شيء وبذلك بدا الموقف ولا أمل فيه .

ولكن الولايات المتحدة ليست مجرد الأجزاء الحكومية ، بل إن لها سلطاناً فوق سلطانهم . وبينما كان كبار موظفي الحكومة مشغولين بإحراج بلادهم ، كان بعض المواطنين العاديين مشغولين بإنقاذ بلادهم من هذا الحرج . فيوماً بعد يوم هاجمت صحيفة بوست في نيويورك وصحيفة سان لويس بوست ديسباتش الظلم الذي أوقع بكثوف وزوجته وعارضت في حماس وقوة الإجراءات الظالمة التي اتخذت ضدما . ومن ثم أعد مجلس النواب مشروع قرار خاصاً يسمح فيه لمسر كثوف بدخول الولايات المتحدة وتعالق آلاف الصيحات من المواطنين الصالحين خطابة وكتابة معبرين عن اعتراضهم الغاضب على هذه الإجراءات غير المشروعة . وأخيراً تغلبت صيحة الجماهير وغضبهم على الرجال ذوي العقول المتوسطة التي هي أسوأ من الوسائل المتوسطة . واضطرت إدارة الهجرة إلى أن تخضع لصوت الرأي العام وأن تمنح إلين كثوف حق المعارضة أمام مجلس محاييد . وقد قرر المجلس سلامة موقفهم بالأدلة القاطعة التي لم يستطع معها المدعى العام إلا أن يصادق على القرار . وغادرت إلين جزيرة أليس في ٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ بعد أن احتجزت حجزاً مخزياً ثلاث سنوات وثلاثة أشهر .

وإذا كان لنا أن نتوقع أن إدارة الهجرة والمدعى العام بعد الحكم في قضية إلين سيشران بشيء من التواضع والخضوع ، إلا أن القضية الثانية قد كشفت أنهما ما يزالان على تحجرهما وكبريائهما كما كانا أبداً . فقد هاجر رجل يدعى «إيجناتز ميزي» هجرة قانونية إلى الولايات المتحدة في سنة ١٩٢٣ ،

وعاش في بفلو مقيماً أجنبياً ملتزماً بأحكام القانون خمساً وعشرين سنة . وفي سنة ١٩٤٨ سافر إلى أوروبا ليزور أمه المشرقة على الموت ، وحين عاد إلى الولايات المتحدة في فبراير سنة ١٩٥٠ ويده تأشيرة للهجرة صادرة من القنصل الأمريكي في بودابست ، عاد المدعى العام وأمر بمنع دخوله وبمحبزه في جزيرة إليس تمهيداً لإخراجه من الولايات المتحدة مستنداً في ذلك أيضاً إلى معلومات سرية ، وعلى ذلك رفض أن يستمع إلى أقواله . وخلال سنين حاول ميزي أن يجد دولة أخرى تقبله بعد أن دعت الولايات المتحدة بأنه يعرض أمن الدولة للخطر . وكان واضحاً أنه بهذه الوصمة مامن دولة يمكن أن تقبله . وقد أبحر مرتين إلى أوروبا لترفض قبوله كل من فرنسا وبريطانيا وهنغاريا . وفي الوقت نفسه تقدم بعشرات الطلبات إلى دول أمريكا اللاتينية المختلفة ملتصقاً منحه إذن دخول إلى أراضيها ولكن بلا جدوى . وكانت زوجته وبنوه في بفلو ، وكان هو حراً في أن يتحرك في حدود جزيرة إليس .

وأخيراً وصلت مشكلته إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية التي حكمت بأغلبية خمسة أصوات إلى أربعة ضد ميزي وقد أعلن قرار المحكمة القاضي توم كلارك . وفي هذا القرار تناسست المحكمة في غير اهتمام وبهدوء نفس ، خمسة وعشرين عاماً إقامة قانونية في الولايات المتحدة الأمريكية كان فيها ميزي ملتزماً بأحكام القانون ، وقللت من شأن ظروف الحجز التي فرضت عليه . وبكل عدم اكتراث قررت إعادته إلى جزيرة إليس ليبقى هناك إلى أجل مسمى ، أو ربما إلى آخر حياته . وقد عارض القضاة الأربعة الآخرون يوم بلاك ودوجلاس وجا كسون وفرانكفورت هذا القرار بشدة وبقوة وبمراة وبفصاحة ، ولكن يبدو أن معارضتهم كانت غير ذات جدوى .

ومرة أخرى ظهر أنه لا المدعى العام ولا المحكمة العليا هما اللذين يملكان الكلمة الأخيرة في مصير هذا الرجل ، وحدث أن تحمست الصحف وفي مقدمتها صحيفة الكومن ويل ونيويورك بوست لرأى القضاء المعارضين في الحكم وأخذت تنتشر وجهة نظرهم . ووجهات النظر المعارضة يدافع عنها عادة على أساس أنها تساهم في تحسين أحكام القانون في المدى الطويل . والواقع أن هذه الآراء تفعل أكثر من ذلك بكثير . ففي كثير من المناسبات الهامة تحيط هذه الآراء الهيئات التشريعية والتنفيذية علماً بل والصحف والرأى العام أيضاً بأن موظفي الحكومة مشغولون بارتكاب عمل خاطئ ، وغالباً ما تكون هذه المعارضة هي التي توقف وتعلن وتثير شعور الرأى العام ضد المظالم . وفي هذه القضية أيضاً حدث ما حدث في قضية كنوف ، ققام الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية ، وهي مؤسسة حرة ، بنشر صحيفة التحذير من هذه الإجراءات الظالمة . وفي أغسطس سنة ١٩٥٤ بلغت صحيفة المواطنين مداها وتزايدت أبعادها واتسع انتشارها إلى الحد الذى اضطرت معه إدارة الهجرة إلى إطلاق سراحه تحت مجرد وعد شرف منه . وسمحت له بالعودة إلى بيته . وقد عاد إلى بيته بعد أن ظل محجوراً في جزيرة إليس دون منحه حق الاستماع إلى أقواله أربع سنوات ونصف سنة .

ولنفترض أننا سنأخذ قضيتى كنوف وميزى على أنها أمثلة محسوسة نستخدمها في علاج مشكلتنا . بيد أننا نود قبل أن نمضى في أسئلتنا السبعة أن نؤكد أنه مادام ما نحن بهدده هو مسألة نقص ذاتى فإنه ما من أحد يمكن أن يدعى أن فى استطاعته أن يمل على ضمائر جيرانه سلسلة من الاجابات ليستخدموها في الرد على هذه الأسئلة السبعة . وأن نؤكد أيضاً أن الاجابات التى نتوقعها هنا ما هى إلا مجرد تعميمات أخلاقية وليست

نصرصاً عامة، وأنه مهما يكن ما ينتهي إليه الفرد المواطن من حكم على نفسه سواء أكانت البراءة كاملة أو البراءة المشكوك فيها فإنه لن ينسى أبداً أن عمال الحكومة المدنيين وبخبرهم المجهولين هم الفاعلون الأصليون لهذه الجرائم . وأنه لن يكون في أسوأ الظروف إلا مجرد شريك في الخطيئة . ومهما يكن لجرائم المشاركة من خطر فإن هذا لا ينبغي أن يعوقنا بحال عن توجيه الاهتمام إلى الفاعلين الأصليين .

السؤال الأول : التحريض على الخطأ . « جواب المواطن هو البراءة » ويستنتى من ذلك ناشرو الصحف والصحافيون والسياسيون وقادة الهيئات والمواطنون العاديون الذين اتخذوا اتجاهاً معادياً للحريات المدنية وللإجراءات العادلة إبان النظر في هاتين القضيتين . والمواطن الذى لم يسمع إطلاقاً بقضية كتوف وميزى هو رغم ذلك شريك في الجريمة إذا كان قد حث الحكومة على أن تحرم الأجانب المتهمين بأنهم من أصحاب المبادئ الهدامة ، من معاملتهم معاملة عادلة .

السؤال الثانى : التحويل بارتكاب الخطأ . الجواب هو « البراءة » . والمسئولية التى نحاول تفويضها هنا هى مسئولية شخصية وفردية مترتبة . ونتيجة لذلك فكل مواطن يبرأ من هذه التهمة هو المواطن الذى لم يتخذ أى إجراء صريح لتحجيز إبعاد وحجز أى إنسان دون سماع أقواله . والقانون القديم الصادر فى سنة ١٩١٩ لم ينبع من ذات نفوسنا كأفراد . وصحيح أنه أثير لتبرير موقف المدعى العام تبريراً قانونياً . ولكنه فى الحقيقة لا يمنح أى تبرير للوقوف أمام محكمة الضمير . ومهما يكن ما يتضمنه فى حدود القيود الجماعى والمسئولية الجماعية للشعب كله فهو لا يشوب المواطنين كأفراد . ويستنتى من ذلك أولئك الذين مازالون على قيد الحياة من حشوا على الموافقة على قانون سنة ١٩١١ وأولئك الذين أثارتهم حى المكاثرة فأيدوا قانوناً

جديداً في سنة ١٩٥٢ مضاعف من خطورة الموقف بتحويل النص الخاص بحالة الطوارئ في قانون سنة ١٩١٨ إلى نص ثابت ودائم في قانوننا الخاص بالهجرة .

السؤال الثالث : إقامة جهاز ظاهر الخطورة . وفي هذا المقام نستطيع أن نقول بلا تردد : رامة ، فلم يكن هناك شيء ما في المقدمات التي سقت هذين الموقفين تدعونا أن نكون على أهبة الاستعداد . فنحن لم نتلق أى تينة أو تحذير بأن رؤساء إدارة الهجرة وهيئة الدعوى العموميين يميلون إلى خرق التقاليد القومية المعتمدة الخاصة بعدالة المعاملة . وفي ظل نظامنا فإن الموظفين المسؤولين عن إدارة وتنفيذ قوانين الهجرة لا ينتخبهم الشعب وإنما يعينون .

ولعل ما أظهرته قضيتا كنوف وميزي هي الطبيعة الخطرة للسادة التي تصرف على أساسها المدعى العام . وقبل صدور هذه القرارات كان الخطر غامضاً . ومنذ صدورهما أصبح معروفاً وواضحاً ، ومن ثم أصبحنا لا نستطيع بعد ذلك أن نتصل من الكلمات التي وردت في هذا القانون وأصبح بالتالي واجب العمل على تعديل هذا التشريع واجباً جماعياً لا فردياً .

السؤال الرابع : الفصل في منع الخطأ . الجواب على هذا السؤال يتوقف إلى أكبر حد على الظروف المعينة لكل فرد من المواطنين . وهناك ملايين من الأمريكيين الذين لم يسمعوا بتاتا بقضيتي كنوف وميزي وهؤلاء يستطيعون أن يحميوا في أمان بأنهم أبرياء ، ولو أن بعضهم قد ألحقوا في المسؤولية بإجابتهم على السؤال الأول . ترى ماذا يمكن أن يقوله الواحد من أولئك الذين عرفوا شيئاً عن قضية أو أخرى ومع ذلك لم يعلنوا أى اعتراض عليها ؟ بعضهم يمكن أن يقال عنهم ببساطة إنهم

لم يكونوا مباليين بأى من القضيتين ، وبعضهم الآخر كان مشغولاً جداً بشئونه الذاتية فى أنانية ، وبعضهم الثالث كان مشغولاً بأمر غريبة أخرى وآخرون كانت تتحرك صدورهم بالاعتراض النليل ولكن لم تكن لهم قدرة على الكتابة أو التحرير ، وبعض آخر اعتاد أن ينبى عنه الزوج أو القريب فى تحمل كل الواجبات المدنية ، وفريق آخر فى السنوات العصفية للكارثية تملكهم الخوف من أن يعرفوا بأنهم ناقدون للسلطة الثابتة أو أنهم غير راضين أو من المحدثين للاضطراب . والحق أن كلهم ، أى كل الذين عرفوا عن هذه القضايا ورغم ذلك ظلوا ملتزمين بالصمت ، يمكن أن يتركوا ليمنوا النظر فى موقفهم ويفتشوا فى ذاكرتهم ليستعيدوا دوافعهم على هذا الموقف سواء أكانت جدية بالذكر أو غير جدية .

ولما كان الفرد لا يمكن أن ينتظر منه أن يكرس كل ساعة من ساعات يقظته لمعارضة الأفعال الخاطئة للحكومة ، وإنما هو محول أن يركز فقط على الأخطاء التى تتصل مباشرة بكفائته ونفوذه وخبرته المهنية وتجاربه الشخصية ومصالح الجماعة وارتباطاته العاطفية ، فإذا انصرف بجهوده لمهاجمة قائمة معينة من المظالم العامة فإنه عندئذ يفترض بالمثل فى عدالة ، أن المواطنين الآخرين كلهم مشغولون بقوائمهم الخاصة ، فليس مفروضاً على أى إنسان أن يصحح جميع الأخطاء . ومن ثم بصفة عامة حين يبلغ إلى علم مواطن ما ظلم معين فإنه يكتسب مزية إيجابية إذا هو حاول أن يمنع هذا الظلم ، ولكنه لا يعتبر بالضرورة مقصراً فى واجبه أو يصبح تلقائياً شريكاً فى الخطأ إذا هو فسل فى منعه . . ويعتبر الصمت بالطبع ذنباً إذا كان الإنسان فى داخل نفسه قد حبذ هذا العمل الخاطيء .

والسؤال الخامس « إقرار الخطأ ، . البراءة » ، هى الجواب الصحيح

ويستثنى من ذلك المخبرون المجهولون وكل الأشخاص الذين فى خدمة

الحكومة سواء الآن أو قبل ذلك أو في القوات المسلحة الذين يخفون أخطأهم تحت ستار المصلحة العامة المنشودة .

السؤال السادس « كتم الحقيقة » . الجواب « البراءة » أيضاً . ويستثنى من ذلك الصحف العديدة المحترمة ذات التأثير التي لم تطبع أية معلومات أو طبعت معلومات قليلة عن قضيتي كنوف وميزي حتى بعد أن أصبحت الحقائق مشهورة شهرة فاشحة . وكان الدافع على ذلك مجرد الغيرة من صحيفتي سانت لويس بوست دسباتش والنيويورك بوست ، وهو دافع عجول إلى حد كبير . والحق أنه لو أن محررين عديدين استنكروا قضية كنوف لكفونا الضيق والهرج في قضية ميزي . على أن الصحف ولو كانت كالأفراد ليست مضطرة أدياً إلى أن تهاجم كل حالة فردية من المظالم الحكومية إلا أنها على خلاف الأفراد ملزمة أن تعلم قراءها حين تصبح المظالم فاشحة ، وبالذات هل يصبح هذا واجباً عندما يكون أساس الخطأ الامتناع المطلق للوظف عن أن ينل بالأسباب المبررة لتصرفاته كما هو الحال في قضيتي كنوف وميزي ويدفن الحقيقة ؟ ينبغي على الصحف أن تشارك في الكشف عن الحقيقة . وأسوأ من ذلك أنها تدعو إلى سلسلة من الاضطهاد والعسف الحكومي المماثل في المستقبل .

السؤال السابع « تعريض النضحية لمزيد من الخطر » . البراءة هي جوابها . فظالماً أن مسز كنوف وميزي قد حرما من دخول البلاد واحتجزا في جزيرة إليس فلم يكن لدينا والحالة هذه فرصة لتعرض شخصيهما لمزيد من الخطر ( ولكن بعضنا عليه مع ذلك أن يعود مرة أخرى إلى السؤال الأول ) .

والآن هل اتبينا من قضيتي كنوف وميزي ؟ ليس تماماً فيما أظن . فإنا ،

في توجيهنا لأسئلة التقصى الذاتى لم نكن نفحص إلا المسؤولية الفردية فكيف إذن يمكن أن تترك القضيتين دون أن نعود مرة أخرى إلى مسئوليتنا الجماعية ؟ وطالما أن قانون الهجرة يضم مثل هذه المواد الخطرة فإننا لا نستطيع أن نظل قانعين بحكم يقضى ببراءتنا الفردية البحتة . إن قصورنا الجماعى لا يمكن علاجه إلا بعد أن يقر الكونجرس قانوناً للهجرة يمنع المدعى العام من سجن الأفراد دون أن يستمع لأقوالهم ، وبهذا نعطي تأكيداً ثابتاً مستمراً بأنه لن يكون هناك قضايا مماثلة لقضيتى كنوف وميزى . ذلك أن شعارنا فيما يتصل بالإصلاح والتعديل هو نفس ما قاله القاضى هيجوبلاك في تعليقه المليء بالغضب على قضية ميزى « ما من مجتمع يعتبر حراً إذا كانت حكومته تجعل حرية فرد فيه تعتمد على الإرادة التحكيمية لفرد آخر » . لقد حان الوقت لشعب الولايات المتحدة ليعمل على تحرير قانون الهجرة .

هذا في الحقيقة هو مثل عملى للتقصى الذاتى والمسئوليات الفردية والجماعية التى يحددها هذا التقصى ويكشف عنها في ميدان العمل .



(٥)

## الانسحاب والارتباط

### المسئولية والانسحاب

منذ الفصل الأول في هذا الكتاب حين بدأنا بعرض قضية جو وصديقه تد ونحن نرى في وضوح متزايد أن مضامين المواطنة ليست دائمة مريحة ، وأن الحكومة النيابية قد ينتج عنها شركة في جرائم لا يرحب بها أحد . وإجراء تقص ذاتي كامل على نفس الخطوط التي سبق أن حددناها فعلا على أحسن تقدير تجربة مقلقة ، وعلى أسوأ تقدير عنة قاسية ، وعلى أية حال هو نذير بواجبات فجائية متوقعة . والمواطن الديمقراطي يسعى في ثقة ليحصل على ثمار حريته ولكن في سعيه لبلوغ هذه الثمرة لا يكاد يمسك إلا بقبضة من المتاعب المقلقة ، وهو في هلع مما انتهى إليه يكاد ينتهي إلى الشعور بأن النظام كله قد خدعه إلى حد ما .

وهو يعترض على هذا الوضع قائلاً : إذا كان هذا هو ما وراء كونه مواطناً ، فالديموقراطية إذن تكون بالنسبة لي شيئاً بالغ الصرامة والشدّة . إن محكمة الضمير قد تنتج أوضاعاً رائعة لمشاورات ومجادلات من حين لآخر ولكن ما كنت لأتوقع أن أبقى هناك باستمرار فن أنا - وأنا لا أزيد عن كوني فرداً معزولاً وسط مائة وثمانين مليوناً من السكان - حتى أخطر بالتورط في حمل تبعات أخطاء ومظالم ليس لي بها أية صلة واقعية ؟ إن الوطن بالغ الضخامة والانتساع ، والإدارة بالغة البعد ، والموظفون بالغو القوة والنفوذ . وإنما لا أكون أميناً كل الأمانة حين أكون مشغولاً

بمصلحة الخاصة ، ولقد سلم حتى جيمس ماديسون بأنه ( كلما ازداد اتساع الدولة أصبح كل فرد فيها عديم الأهمية في نظر نفسه ) قد يكون هذا أمراً غير موات للحرية وليس من صالحها . كان هذا هو الحال في أيام ماديسون فما بالك اليوم وكل ولاية على حدة تضم عدداً من السكان أضخم من عدد سكان البلاد كلها حينذاك . ومع ذلك فما يزال أمراً معقولاً أن تضع المسؤولية على عاتق الصغير ؟ . وهو بعد ذلك يعضى في قوله : « ربما كان نفورى من هذا الموقف على صورة أقل من ذلك لو أن الديمقراطية استطاعت أن تباهى بأن لها تاريخاً أكثر احتراماً ومكانة أو إذا عرف العامة كيف يحتفظون بتوازنهم العاطفى ، وإذا كان الفرد محسباً ويتأثر بالقيم الاجتماعية العليا فإنه من حين لآخر لا يجد مناصاً من أن يشعر كما قال أفلاطون في الجمهورية « بأنه أشبه بإنسان وقع في وسط وحوش ضارية ، أو أشبه بإنسان آوى إلى حائط وسط عاصفة من الغبار والتراب تقوى هبوبها سرعة الريح وتزيد من حدتها . وإنك لتعرف كيف كان الآثينيون يسيرون أعلمهم بطريقة عاصفة هوجاء وقد تسألنى وكيف كان ذلك ولماذا ؟ وأقول إن الإنسان يستطيع أن يكون أعظم مجتمعات العالم لمصلحة وذكاء بمجرد تجميع أمثال : سقراط وتيموستكليس وأرستيدس وزينون وثيوتسيدس وأريديز وأرسطو وغيرهم من ذوى العبقرية الذين قتلهم أثينا ، أثينا الديمقراطية ، أو طردتهم أو ساقطهم إلى المنى . وإذا انتقلنا من أثينا إلى أمريكا الحديثة فهل ثمة ما يمكن قوله خيراً من ذلك وهو مع ما هو عليه من قلق محموم يشابه النشاط العام والأمن القوى ؟ أهذه الحكومة الديمقراطية التى هى حكومتك خليفة بأن تورطنى كرهاً وبغير رضائى فى أخطائها ؟ إن فى الاتحاد الفيدرالى الآن خمسين ولاية بدلاً من الثلاث عشرة الأصلية . وهذه الولايات الخمسون تمتد من مين إلى هاواى عبر قارة ومحيط .

فنأكون أنا وماذا أعمل أنا المواطن الذى لا حول له ولا قوة ؟ أجل  
إنى لأقدر أن النظام الفيدرالى قد وضعت خطته على أساس تحقيق غرض  
أعظم هو الإبقاء على الولاية الفردية كوحدة حكومية لا تكون باللغة  
الضخامة بحيث لا يفهمها المواطنون ولا يؤثرون فيها، وإنى لأعرف  
أن الفيدرالية قد ابتدعت كعلاج للزيادة فى الحجم والتضخم فى عدد  
السكان ، إنها نظرية مغرية خلافة هذه الفيدرالية ، ولكن ماذا تعنى  
عند التطبيق ؟ .

• ولناخذ مثلاً لذلك النظام الذى اعتبره أنا شخصياً أسوأ نظام  
فى الحياة الأمريكية وأنا أشير بذلك إلى عادة قتل النفوس البشرية التى قد  
نفضل أن نسميها فى عبارة أرشق عقوبة الإعدام . فقد مضى تقريباً ألفان  
من السنين منذ استنكر أصحاب العقول الثيرة فى المسيحية واليهودية مسألة  
القتل الرسمى المتعمد . كما مضى أربعمئة عام منذ أثبت كبير القضاة كوك أن  
عقوبة الإعدام فشلت فى منع الجرائم . ومضى مائتان من السنين منذ أقنع  
بحث بكاريا عن الجرائم والعقوبات زعماء عهد العقل أن عقوبة الإعدام  
عقوبة لامنطقية وانتقامية ووحشية . وبعد كل هذا ترى ماذا كانت  
النتيجة ؟ وإذا كان صحيحاً أن بعض الحكومات الديمقراطية قد ألغت  
عقوبة الإعدام ، فما زال بعضها الآخر مثل فرنسا الديمقراطية ما تزال  
متمسكة بهذه العقوبة وما تزال تستخدم الجيولتين البربرية فى تنفيذها ،  
ولناخذ فى اعتبارنا أيضاً بريطانيا الديمقراطية التى ظلت تناقش الموضوع  
بلا نهاية وهى ما تزال تشنق الناس والجدل محتدم حتى قررت أخيراً  
إلغاء عقوبة الإعدام فى أغلب الأحوال ولكن ليس كلية فى نهاية  
سنة ١٩٥٧ ، وبعد فما موقف أمريكا ؟ كل من الحكومات الأخرى

الديموقراطية ، وهى تحكم برلمان واحد ، ليست فى حاجة إلا لمجرد أغلبية نياية لتلغى هذه الرخصة الشنعاء . على حين أن فى الولايات المتحدة الأمريكية مالا يقل عن خمسين مجلساً تشريعياً والكونجرس الفيدرالى وكل أولئك لابد من الجهاد معهم أليس هذا مما يبطئ المهمة ويدعو إلى التقاعس ؟ ولو أن حركة مناهضة عقوبة الإعدام أقدم قليلا من الجمهورية نفسها فإن جميع الولايات ألهم إلا قلة قليلة فيها ( حوالى ستة فى الوقت الحاضر ) تصر على فرض هذه العقوبة . وإذا كان الأمر قد اقتضى قرناً ونصف قرن فى محاولات مستمرة لتحريك البرلمان البريطانى فى هذا الموضوع فكم من الزمن يا ترى تحتاجه لإقناع المجلس التشريعى فى المسيسي مثلاً ؟

« وفى الوقت ذاته فإنى أقترح أن أتبع نفس الطريق الذى اتبعه هنرى دافيد ثورو وأنسحب من هذا الموضوع المخزى . وإذا كان على الموظفين أن يستمروا فى قتل الناس باسم القانون فإنهم لن يستطيعوا أن يورطوا فى المسئولية بعد ذلك لأنى سأقطع كل صلة لى بهذه الأعمال الوحشية التى يرتكبونها وسأستنكر هذه الحرية التى تورطنى فى تحمل مسئولية هذا الحزم وسأقبع على عملى الخاص سواء أكان فى المكتب أو الاستوديو أو المعمل أو المكتبة أو مائدة القهار أو ملعب الجولف » .

فلنستجب لكل هذا بروح من الأمانة فسلم بأن معظم هذه الشكوى التى سمعناها صحيحة سواء عند تطبيقها فى أثينا القديمة التى لانشر بأى اعتبار عبق لظروفها أو فى أمريكا المعاصرة التى نشعر لها بتقدير عميق . وإذا كان لنا أن نحاول جدلاً مجدياً لصالح الشاكى فإن علينا أن نأخذ أنفسنا أولاً بدراسة متاعب دراسة جدية ، كما علينا أن نتجنب الإطراب والتوسع فى ذكر الفظائع التى ارتكبتها المستبدون خلال مراحل تاريخ الإنسان وأن نغارنها بالأخطاء الأقل خطراً المنسوبة إلى الأنظمة الديموقراطية . ذلك

أنا نعرف أن الاستبدادية كانت ولا تزال سيئة إلى أقصى حد في مظاهرها ولكن مثل هذا الدفاع يعتبر دفاعاً محزناً بالنسبة للحكومة الديمقراطية .

ومن الجانب الآخر قد لا يكون مما يتنافى مع العدالة أن نطلب إلى الشاكي أن يرجع إلى روايات شارلز ديكنز أو إلى أى مصدر آخر من المصادر السهلة ثم ليدير بنفسه الأمر بعد ذلك ليرى كم من المساواة الاجتماعية في الحكومة الديمقراطية ، وكم من الأخطاء قد عولج وأصلح خلال الأجيال الثلاثة أو الأربعة الماضية . فثلاً إن له أن يتدبر كيف أن تشغيل الأطفال قد تعرض لتحقيق حاسم ، بل إن له أن يتدبر في إحصائيات أحكام الإعدام نفسها التي اعتبرها أسوأ ما في نظمنا القانونية المعاصرة ليرى كيف انخفضت . وإنه لمن العدل أيضاً أن نلاحظ كيف أن القصاص العرفي قد اختفى كلية تقريباً . وبعد ذكر هذه الأمور فإن لنا أن نعود إليه ونسأله « لو أنك عشت في عهد تشارلز ديكنز لوجدت تقاليد قانونية أخرى أشد سوءاً وأعظم نكراً من عقوبة الإعدام » . ولعل السبب الرئيسي في اعتباره أن هذه العقوبة هي الأسوأ هو أن الكثير جداً من المساواة الأخرى قد أُلغيت ولم يعد له وجود .

وعلى أية حال فإن ثورة الشاكي قد وضعت النقاط فوق الحروف وأكدت حاجتنا إلى أن نكون أقل غموضاً بل أشد وضوحاً في تفكيرنا فيما يتعلق بموضوع المسؤوليات المدنية - وقد تفاعل مع تخليدنا للوقف ، وكان رد الفعل عنده التهديد ببند الحياة الديمقراطية وطرحها جانباً بدلاً من محاولة اختبارها . ولو أنه تمهل وفكر في الأمر تفكيراً منطقياً لراى أن مجرد محاولة تعريف جرائم المشاركة التي تنسب إلى المواطن قد أوصل عن طريق هذا الدليل إلى تحديدها وحصنها وتضييق مدلولها . والدقة دائماً سلاح ذو حدين يرنا متى وكيف يورط الفرد نفسه في المسؤولية عن أى

عمل رسمي خاطيء ويرينا في الوقت نفسه متى وكيف لا يقجم الفرد نفسه في هذه المسؤولية ، وبذلك قمنا معياراً منطقياً واضحاً لهذه المسؤولية بدلا من العرض الغامض المبلبل للأفكار لجرمة المشاركة .

ومرة أخرى دعونا نستمر في الإصرار على المنطقية والوضوح . فلو أن الشاكي تعلق بالأمل في أنه بهروبه من المجال السياسي يستطيع إلى حد ما تفادي التوريط في مسؤولية الخطأ فإنه يكون في هذا التفكير خطأً خطئاً بليغاً ، فكل الذي يستطيع أن يبلغه عن طريق الانسحاب هو أن يؤكد أن الضرائب التي يدفعها سوف تستخدم بطريقة ينفر منها ويكرها ، وأن هذه الضرائب سوف يستمر استغلالها في دفع أثمان جبال المشاق والكراسي الكهربائية والغاز السام . ولا يمكن أن يقال بالمثل إنه لو لم يجلس أخيل حزيناً تحت الخيمة لما قتل صديقه باتروكلوس .

ولنا بعد هذا أن نتساءل لماذا أمكن أن ندافع عن صديقنا جو وتد وأن يتحقق الإفراج القانوني عنهما؟ لقد استطعنا ذلك لأن عقوبة الإعدام وإن ظلت قائمة في قوانيننا ، إلا أنهما لم يحكم عليهما بالإعدام بل حكم عليهما بالسجن . وهكذا في ظل تشريع يفرض عقوبة الإعدام ، ظل جو وتد على قيد الحياة لتبرا ساحتها بعد ذلك . وربما كان لهذا مضمون مفاده أن هناك مكاسب عارضة يمكن أن نفوز بها باسم العدالة والإنسانية حتى ونحن نحاصر القلعة الرئيسية لعقوبة الإعدام في القانون . هذه المكاسب تتمثل في التأثير على القضاة والمحلفين بالا يحكموا بالإعدام حيث يكون مرخصاً لهم بالقانون القائم مادام المجال لا يستدعيه . كما تتمثل في إعادة النظر في مثل هذا الحكم إعادة دقيقة أمام محاكم الاستئناف . كما تتمثل في حق المحافظين والحكام على تعديل أحكام الإعدام مراراً وتكراراً إلى السجن المؤبد مدى الحياة ، كما تتمثل في إشاعة الاحترام العام لحق المتهم في شهادة

أمانة ومحاسبة عادلة . وعلى طول هذا الطريق الشاق الوعر المؤدى إلى الإلغاء الكامل لهذه العقوبة أمكن إنقاذ حياة عدد من الناس . وفي الإمكان إنقاذ حياة أناس آخرين إذا لم يئأس المطالبون بالإلغاء من مواصلة السعى وبذل الجهد لتحقيق هدفهم .

ورغم كل ذلك فإن الشاكي على حق ولو جزئياً على الأقل حين يشير إلى بعض المطالب العملية المترتبة على العيش في ظل نظام فيدرالى حيث يقوم واحد وخمسون مجلساً تشريعياً لا بد من إقناعهم جميعاً بإلغاء عقوبة الإعدام . ولذلك فإنه قد يكون من النفاق أن نفص الطرف عن مثل هذا النقد أو أن نتنبأ بتغيير عاجل قريب في قانون العقوبات في ولاية كولايه المسيسي مثلاً . ولكن مع هذا فهما تكن هذه الحجج صحيحة فإن الواجب يقتضينا أن نفهمهما فهماً صريحاً خالياً من التناقض فبينما النظام الفيدرالى يزيد فرص المواطن في تغيير قوانين المجالس التشريعية الأخرى إلا أنه يمنحه سلطاناً أعظم في العمل على إلغاء عقوبة الإعدام داخل حدود ولايته وبهذا يستطيع أن يقيم مثلاً خلقياً يجتنب الآخرين . وقد حدث في الأيام الأخيرة أن ولاية ديلاور أصدرت تشريعاً بإلغاء عقوبة الإعدام ولم تراع في أعمال هذا القانون أن تقتنع الأغلبية بالأجزاء الأخرى بين البلاد بهذا الإلغاء . ففي ظل النظام الفيدرالى تستطيع ولاية نيويورك أيضاً أن تحدث هذا التعديل دون أن تقتنع أولاً ولاية المسيسي . وسواء أردنا أو لم نرد فالحقيقة هي أن مسئولية الإنسان المدنية عن ظروف دائرته الانتخابية تتبعه أينما ذهب وتصبح وظيفة متكاملة الشخصية . صحيح أن هناك استثناءات لهذه القاعدة ، إذ هناك قلة من المواطنين في مجتمع ديموقراطى يبدو أنهم قادرون على أن يظلوا في قوقعة مغلقة بعيدين عن السياسة منقطعين عن كل شيء كلية ، جاهلين بكل الشؤون العامة لبلادهم ، لا تفند

إلى أسماعهم مطالب المواطن ، وأعنى بذلك بعض الرياضيين وعلماء الطبيعة والموسيقين والفنانين والعمال الأمين وعدداً كبيراً من الزوجات في الأحياء الفقيرة ، وحتى أمثال هؤلاء أحياناً ما يتأثرون بمعوقات ما يحدث في الخارج خارج قواقعهم وأبراجهم التي يعيشون فيها . وبعض هؤلاء تضطرم الظروف إلى الخروج من وراء هذه الأسوار . ولكن الشاكي مهما يكن من شيء ليس من هذه الجماعة المنزلة بل هو محس بكل ما حوله ، ولديه معلومات أكثر من الرجل العادي . وشكواه نفسها تدل على مدى معرفته لطرق ووسائل الحكومات الشعبية وتنبؤ عن كيف فقد إلى غير رجعة براءته السياسية الفطرية . وسواء أراد أو لم يرد لقد أصبح رقيقاً ، مثله في ذلك مثل أغليتنا وبات مطلوباً منه أن يظل رقيقاً دائماً أبداً . 'يبدأ أنه إذا فهم دور الرقيب حق الفهم لتبدأ لقبوله لا مجرد الخضوع والاستسلام وإنما عن رضى وإقتناع إلى حد ما . ذلك أن هذا الدور يعطيه مكاناً في تقاليد قديمة ومشرفة لها صدارة معينة في التاريخ الأمريكى . وعلى أى حال فالمرآب هو المواطن الذى يكشف الشرور ويبصر بالأخطار ويفعل كل ما يستطيع لتحذير مواطنيه وإذارهم حتى يستطيعوا أن يتغلبوا على الشر وأن يتفادوا الخطر ، وهو بتوجيه التحذير يعنى نفسه من عبء حل المسئولية وينقلها على كاهلهم جميعاً . وتاريخ الشعبين الإنجليزى والأمريكى غاص بالتحذيرات الجليلة الشأن التى أرسلها المراقبون ، والاعتراضات التى وجهوها ، والإرشادات والقرارات التى اتخذوها ، والالتماسات التى تقدموا بها لتخفيف المظالم . وفى حدود المقاييس الخلقية يبدو أن المراقب قادر على تبرة ضيره تبرة أكثر قبولاً حين يخاطب دائرة انتخابية حديثة ومعقولة منه حين يخاطب ملكاً مطلقاً كجيمس الأول . بيد أن نوع المستمعين لهم وكيفهم ليست على أية حال من العوامل التى يستطيع أن يتحكم فيها . ومهمته فى



بساطة هي أن يوجه تحذيره ويكرره حتى يستمع الناس إليه إذا كانوا سيستمعون . وإغفاؤه من المسؤولية بعد ذلك ليس رهناً بنجاحه في مهمته أو كما قال النبي حزيباً قيل :

« حين تحل الحرب في بلد ما فإن أهل هذا البلد إذا كانوا قد اختاروا رجلاً منهم وجعلوه رقيباً لهم فإذا رأى هذا الرقيب الحرب توشك أن تحتاج بلاده نفخ في الصور وأنذر قومه ، فإن الذي يسمع منهم النفيير ولا يأخذ حذره ، فإذا اجتاحت الحرب البلاد وأطاحت برأسه فإن دمه يقع على رأسه هو . على حين أنه إذا أصاح إلى النفيير واتخذ أهبه يكون قد خلص روحه . أما إذا رأى المراقب الحرب مقبلة ولم ينذر الناس فإن الحرب إذا أتت وأطاحت بأى شخص منهم فإنه يؤخذ يائمه ولكن دمه سوف أطالب به المراقب » .

والمراقب الديموقراطي الصالح هو الذي يقدر أعظم التقدير اختياره « من بين صفوف شعب البلاد » ليكون منهم ومثلهم سواء بسواء . ومهما يكن ضيقه بالمساواة القديمة المستقرة وعدم صبره عليها فإنه لا ينبغي له أن يفترض في نفسه أنه أسمى من أغلبية جيرانه ، ومن ثم فهم لن يفهموا رسالته أبداً . أو أن يظن أن الرؤيا متضحة له على صورة لن يتاح لغيره أن يراها . وهو الذي ينبغي أن يتذكر دائماً كم من المرات في الماضي انبعثت أحداثه بصورة غير متوقعة ومعجزة في أغلب الأحوال مثل تحرر الهند من الحكم الأجنبي فقد انبثق تحررها من بين السحب السياسية وأثار العالم الحر بنشوة من السرور .

وفي الديموقراطيات يكون للمراقب وظيفة معينة يؤديها . ولما كان الناخبون الديموقراطيون عادة لا يعلنون من شأن التدليل المنطقي المجرد التليل ، ولا من النداءات النظرية السامية وإنما يستجيبون بحماس مثير حين

تجاههم عالية ملبوسة من الظلم الصارخ ، فإن على المراقب أن يكون مستعداً دائماً لاستغلال أى حادثة من حوادث الظلم المكشوف استغلالاً منطقياً إلى أنهى حد ممكن . ولما كانت الذاكرة الديموقراطية ليست قوية وسرعان ما تنسى ، فإن عليه أن يستغل المحادثة استغلالاً كاملاً قبل أن ينسى ، فكل المنطق الإنسانى الذى تدعمه النظريات الخلقية ليس شيئاً إلى جانب خطأ واحد بارز أو تحيف واضح أو مقتل رجل برى . وإثارة مأساة رجل والتهويل من شأنها من أجل حماية الآخرين من معاناة نفس الخطأ هى طريقة من الطرق لتعويضه تعويضاً جزئياً عما حاق به .

والآن وقد تحور الشاكي إلى صورة مراقب فإنه يبدو من الحق أن نؤكد له أنه ما يزال يتتبع خطوات «ثورو» للمقاومة التى دعا إليها ثورو فى ظل النظام الديموقراطى ليست إلا نوعاً من المساهمة المدنية الفعالة لا الانسحاب . صحيح أنه كان يرى غالباً أن من الأصلح أن يكتب كما لو أنه يريد أن يهجر العالم السياسى ويتقاعد ويتقاعس وينسحب ، ولكن الانسحاب الأصيل لم يكن أبداً بأقل قدرة على التعبير . ويذكرنا ثورو بالمؤلفين الكلاسيين الذين أصبحوا مشهورين بسبب تفردهم ونبوغهم فى إعلانهم عدم جدوى المجد . على أن ثورو لم ينسحب من العمل فى عالم السياسة حتى بعد إعلانه تقاعده إعلاناً صريحاً . فقد كانت هذه الفترة أقل فترات ابتعاده عن السياسة . ولم يبد فى خلد ثورو لحظة ما أن يبقى هادئاً فى «وولدن» تاركاً رجال الحرب وملاك العبيد يواصلون خططهم فى سلام ؛ بل على العكس كان فى «وولدن» أشد خطراً عليهم مما كان فى المدينة وفى قاعات المحاضرة . وقد أدرك ثورو أن السلام الذى حققه لم يكن فى حقيقته إلا سيفاً . ولم يكن ثورو يسمى هذا الذى يفعله انسحاباً أو فراراً بل كان يسميه إسماً عنيداً متكبراً هو «العصيان المدنى» ، حقاً لقد كان رجلاً من خيرة رجالنا الباهرين

على مصالحنا ، وكان مراقباً فذاً ولا يزال صوت نفيده يدوى فى الاسماع فى العالم كله .

وبما أن ثوروا لم يكن وحيداً أبداً حتى فى د ولندن ، كذلك المراقب الديموقراطى فى أى عهد ليس ثمة ما يدعوه إلى أن يعانى من انعدام الأعوان المخلصين ، فهم موجودون إذا هو سعى للبحث عنهم وعمل على استدعائهم . والحق أنه ما من رجل يقف وحده دفاعاً عن قضية لها اعتبارها فىلى جواره يقف أصداؤه ظاهرون ومستورون ليمدوا يد المساعدة . وهؤلاء ليسوا هم بحسب أنصاره وحلفاءه الأقرباء فى الوقت الحاضر ، ولا هم بحسب أسلافه الشجعان الذين خدموا هذه القضية فى عصرهم ، بل هم أيضاً وفى عالم التخيل على الأقل الجحافل السعيدة المنتصرة من أبنائنا وخلفائنا . هؤلاء جميعاً يؤلفون الجماعة التى يعتمد عليها المراقب وهو يقوم بجولاته . وفوق ذلك فإنه أحياناً ما يستمع من داخل نفسه إلى ما أسماه د ناتانيال هورثورن ، ذلك د الحس أو التنبؤ الداخلى ، الذى يؤثر الشاب ألا يكون قد ولد قط على ألا يكون له هذا الحس الداخلى المتنبئ ، والذى يؤثر الرجل الناضج أن يموت لفوره على أن يتنجى عنه كلية — إنه ليستمع إلى هذا الصوت المتنبئ من داخله يقول إننا لسنا مقدرأ علينا ومحتوماً أن نرحل إلى الأبد على الطريقة القديمة غير الصالحة ، بل إن هذه اللحظة الآتية بالذات تقبل البشائر من الخارج منبهة بقدوم عصر ذهبي ينعم الناس به فى حياته .

## المسؤولية والارتباط

على أن الانسحاب من الحياة المدنية كما يعرف كل واحد منا ليس بحال هو الطريق الوحيد الذى يلجأ إليه كل مواطن شديد الحساسية غير راض عن الأوضاع القائمة . كان المعتاد منذ قديم الزمان أن يلجأ المواطنون بدلا

من ذلك إلى التجمع وتكوين جماعات أو جمعيات لأنفسهم بفرض أداء المسؤوليات المشتركة والنهوض بمصالحهم العامة - هذا التجمع هو سحر فعال ويمكن استخدامه وتحقيق نتائج ذكية . والمهم هو أن تستطيع أن تجعل مصلحة آخر تمشي تماماً وقدر الإمكان مع مصلحتك الذاتية .

ولنضرب لذلك مثلاً . ففي عهد الملك لويس الحادى عشر فى فرنسا كان يعيش دعى دجال عمل على أن يظل فى ظروف منتعشة بحذقه وسلطاته متظاهراً بأن فى استطاعته أن يشفى العلل والأمراض بمعجزات غارقة ، وأن يقرأ المستقبل من أوضاع النجوم دون ما خطأ . وذات مرة حين غضب مع إحدى محظيات الملك لأنها رفضت أن تدفع له الأجور الباهظة التى طلبها أعلن أن النجوم قد كشفت عن أنها مقضى عليها بالموت خلال العشرة أيام القادمة . ولدهشته كان ذلك بالضبط هو ما أخذت السيدة بفعله . وقد استثار هذا غضب لويس الحادى عشر فدعا العراف إلى القصر وأمر خدامه أن يلقوا بالرجل من النافذة ليلقى حتفه حالما يرون الملك يلقي بقفازه إلى الأرض . وقد حضر المنجم إلى القصر وجنا على ركبته أمام العرش حيث قال له لويس على الفور « إنك تدعى أن النجوم تكشف لك عن المصائر المحتومة للآخرين . والآن خبرنى عما تقول النجوم عن مصيرك المحتوم وعن العمر الذى سوف تعيشه بالضبط ؟ » وأجاب العراف على تحدى الملك فى غير تردد ولا بادرة من خوف « مولاي يجب أن أعترف لك أتى لا أعرف كم من السنوات سوف أعيش فالنجوم لم تنبئ إلا بأننى ساموت قبل وفاة جلاتكم بثلاثة أيام » . ولم يسقط القفاز بالطبع إلى الأرض .

وفى تاريخ النظم الديموقراطية كان لحق الفرد فى تكوين جماعات وهيئات تاريخ ملحوظ . وقد كان الاتنيون يحبونه جداً ويرون فيه

مظهر أ من المظاهر الأساسية لدستورهم ويرجعون أصوله إلى قوانين « صولون » . وكما يقول أرسطو إن المصاحبة في الأسرة وفي الصداقة وفي العمل وفي الثقافة وفي الدولة كانت هي التي شكلت الإنسان وميزته وشخصته صورته الخارجية في الحياة وبعثت بالجزء الأعظم من قيمه الخلقية والسياسية .  
وحين طرد « ثيوفراستوس » صديق أرسطو وخليفته من بعده من أثينا أعلن بعد سنة واحدة من إخراجهم ( سنة ٣٠٦ ق م ) أن قرار الطرد غير دستوري وباطل لا لأنه اعتدى على حرية القول بل لأنه خرق الحق الأساسي في المصاحبة .

وعلى الضد من ذلك فإن زعماء حركة التنوير الحديثة الذين يقلدون جون لوك يأخذون هذه التجمعات بالشك إن لم يكن بالعداء السافر . وبعضهم يرى ، وعلى الأخص الأمر يكون منهم ، أن هذه التجمعات تتطوى على جماعات سرية متآمرة كذلك التي كونوها هم أنفسهم ضد إنجلترا ، كما تتطوى على مصالح اقتصادية أجنبية وعلى احتكارات تجارية وعلى عداء طبقى وعلى خلافات ومنازعات مفرقة للوحدة بين سكان المدينة والفلاحين وبين رجال الصناعة والتجارة وبين الجنود والمدنيين . وبعض آخر يرى فيها ، وعلى الأخص الفرنسيون ، أنها تتطوى على فكرة الهيئات الكنسية القديمة وعلى الهيئات الإقطاعية والحقوق والامتيازات الموروثة بل وكل نظام آخر يحول بين المواطن الحر وبين أن يتعامل مباشرة مع حكومته . وقد أظهرت الصحف الفيدرالية في السنوات ( ١٧٨٧ - ١٧٨٨ ) هذه الجمعيات في صورة العصابات التي تهدد دائماً سلامة واستقرار الجمهورية الجديدة . وفي سنة ١٧٨٩ حين صاغ ماديسون مشروع قانون الحقوق كان متأثراً بهذا الاتجاه ولذلك لم يضع أى نص خاص بحق التجمع أو حق تكوين الهيئات أو الجماعات . وحق الشعب في التجمع وتقديم الإنتماس للحكومة لرفع المظالم

عنهم ، وهو الحق الذى نادى به فى التعديل الأول ، لم يكن نابهاً من ذات نفسه وإنما كان منقولا عن مصادر إنجليزية تقليدية من القرن الماضى . والحق أن هذا النوع من الإلتباس المتواضع المودب الذى يتقدم به الفرد وقبته فى يده فى خشوع إلى الحكومة بالنسبة للأهداف التى يتوخاها الأمريكيون ليس شيئاً عتيقاً مهماً لحسب ؛ بل شيئاً غير صالح ولا مناسب عفا عليه الزمن فأصبح نسباً منسياً . وعلى أية حال لم تكن هذه هى اللغة التى يستسيغها رجال يرغبون فى إقامة حق التجمع المنيع الذى لا ينال منه شيء مهما يكن . أما بالنسبة لزعماء الثورة الفرنسية فقد كانوا أكثر إصراراً على بناء المواطن الفرد الجزئى الذى يقوم على نفسه فقط . فهم بإصدارهم قانون Le Chapelier المشهور عام ١٧٩١ الذى حرم الهيئات المتحدة كانوا ييغون تحطيم كل وساطة بين الفرد المواطن وبين الجمهورية القومية .

وسرعان ما عاد ماديسون إلى التفكير فى موقفه بحكمة وبعد نظر خليقين به ، فقد قال لمواطنيه فى السنوات ٧٨٧-١٧٨٩ إن البناء الفيدرالى الاتحادى قادر على أن يمسك بناء الوطن كله حتى ولو كان بناء شاسعاً ضخماً كأمريكا ، وأن يوجد صفوفه إذا لم تكثر الانقسامات وتزداد قوة وتعمل على هدمه — وقد كان الدستور الجديد لا يزال ابن سنتين عندما بدأ ماديسون يشك فى وضوح فى قدرة الانحسار الفيدرالى على الإمساك بوحدة الشعب ما لم يعزز بوسائل أخرى للتجميع ، فكتب ، وكأنما يكتب لنفسه كما يكتب لنا ، بأنه «كلما ازداد الوطن سعة وضخامة بدا كل فرد فيه كأنه لا قيمة له فى عين نفسه ، وقد يكون هذا غير موات للحرية» .

يد أنه مع ذلك كان ما يزال يسعى لتحقيق النتائج المرجوة دون السماح بقيام الهيئات المنظمة أو الأحزاب أو الانقسامات . وإذا كانت

الفيدرالية غير كافية في ذاتها لتحقيق أهدافه فليركز آماله على تحسين الطرق وعلى نشاط التجارة وعلى الصحافة الحرة وعلى تنقل النواب المنتخبين في طول البلاد وعرضها . وذلك « إن كل ما يسهل تبادل المشاعر العامة ودوام الاتصال بين هذه المشاعر يعدل عندى تماماً تضيق الحدود الأرضية وانكاش الرقعة الشاسعة حين تكون هذه الرقعة ممتدة إلى المدى البعيد وهى كلها ظروف مواتية للحرية » .

وفى سنة ١٧٩٢ سرعان ما حملته مناورات هاملتون ودسانسه ومؤامراته التى أصبحت عدوانية ، على أن يسلّم علناً بقيام الجماعات السياسية والأحزاب على أنها شر لا بد منه فى الجمهورية . وبعد بضعة شهور قليلة مضى خطوات أخرى إلى الأمام وحسم المشكلة كلها بتمييزه بين الهيئات التى يهدف إنشاؤها إلى تدعيم الجمهورية وما يرافق على إنشائه، وبين الهيئات التى تهدف إلى هدم الجمهورية وإقامة ملكية مكانها وهى التى يستنكرها ولا يوافق عليها . ومنذ ذلك الوقت وما ديسون يطلق كلمة المشاغبين على التجمعات السياسية التى لا يقرها . وفى سنة ١٧٩٤ حين قام الفيدراليون فى الكونجرس بشن حملة شديدة ضد الجماعات الديمقراطية الحديثة التكوين (وهى الجماعات الرائدة للحزب الديموقراطى) كان ما ديسون على استعداد أن يقف ويرد على كل الانتقادات التى وجهت ضد التجمعات والهيئات والجماعات ، وقد كان فى دفاعه عن الديمقراطية من منبر المجلس موضحاً المبدأ الأساسى المشخص لأفكاره إلى أبعد حد ، وهو « إذا فطنا إلى طبيعة الحكومة الجمهورية لوجدنا أن سلطة الرقابة هى فى أيدى الشعب على الحكومة وليس فى يد الحكومة على الشعب » . هذه العبارة يجب أن تنقش على كل مباني الحكومة فى الولايات المتحدة الأمريكية بحروف كبيرة بارزة واضحة وعميقة . وفى إنجلترا قد يكون من المحتمل أن تستخدم بالمثل العبارات ( ٩٢ - الانسان )

التي قالها جيمس نوكنس في مجلس العموم في أثناء نفس العام وهو يناقش نفس المشكلة العامة « إن خير ضمان لصيانة الدستور هو يقظة الشعب ومراجعته للبرلمان نفسه ، مراقبة مستمرة وصارمة » .

والحق أن ماديسون بتقييده لمسلكه تجاه التجمعات قد لام بين فلسفته وبين الحاجات العاجلة المباشرة للنضال الحزبي ، بل بينها وبين ما سوف يثبت أنه الميل والنزوع الطبيعي للشعب الأمريكي . فالأمريكان كما أثبت دى توكفيل وماكس وير وهارولد لاسكى وماكس ليرنز وغيرهم من الشهود الثقات ، محبوبون للتجمع والاتصال بصورة لا تقبل الإصلاح فهم دائماً مستعدون للانضمام لبعض الجمعيات أو الهيئات وإذا لم تكن مثل هذه الجمعيات أو الهيئات متوفرة وفي متناول اليد بحيث تلائم الغرض المطلوب فإنهم على استعداد دائماً لتنظيم هيئة أو إنشاء جماعة . وإذا كان الأمريكي يناصر توسيع الشوارع فإنه لا يهدأ حتى يكون جماعة لتأييد توسيع الشوارع . وإذا كان محباً للعب الكرة أو السباحة فإن من المحتمل جداً أن يستشعر الرغبة بأنه يجب أن ينضم إلى إحدى جمعيات الكرة أو أحد أندية السباحة . وإذا كان يعمل مساعد محاسب صغيراً للضرائب في هيئة كبرى فإنه لا يهدأ حتى يكون هيئة لمساعدى محاسبي الضرائب الصغار . إن هناك هيئات متعددة تناسب الحاجات والنزوات التي لاحد لها للكبار والأطفال تحمل أسماء كل الثدييات الكبيرة ونسلها تقريباً ، بيد أن كل هذا له حدوده التي ينبغى أن يقف عندها فإن عاجلاً أو آجلاً سيجد الأمريكي أن عليه أن يواجه الموت وحده ، ومنفرداً ، دون الاستفادة من الهيئات والجماعات ، ولكن حينذاك لا يمكن أن يقال عنه إنه يستمتع بهذه الوحدة .

وكما لاحظنا في الفصل الثانى من هذا الكتاب فإن سير الحركات الفلسفية في أى ديموقراطية يشتمل أولاً على الاستمسك بالنص الموهوب الذى



ورثاء من الماضي واستخدامه كأداة خام يشكل منها المخلوق أو المبتدع الذي سوف يصبح في يوم ما هو الآخر موهوباً بالنسبة للأجيال القادمة التي ستخلفنا من بين المواطنين . والدستور المكتوب وقانون الحقوق كلاهما يعملان ويؤثران باعتبارهما وثيقتين موهبتين لهما طابع الاستمرار، ويمدان الشعب والموظفين وعلى الخصوص القضاة بالترخيص الذين هم في حاجة إليه، ليستمروا في العمل على تكيف الحكومة والقانون لتلائم الظروف الجديدة والمعايير المنبثقة حديثاً . وفي هذه المراجع بالذات يتكشف لنا واحد من أهم المظاهر لحق التجمع في أمريكا لأنه لم يحظ بتأثير ماديسون إلا في وقت متأخر ثلاث سنوات بعد وضع قانون الحقوق . ولذلك لم يعبر عنه في قانون الحقوق . ومعنى هذا أنه يفقد السند الوثيقي المعتاد الموهوب .

وثمة تعقيدات أخرى لا بد من إدخالها في حسابنا ، فالسياسة السلبية إلى أبعد حد التي اتخذها الفرنسيون في سنة ١٧٩١ في تشريعاتهم ثم عدلوا عنها في أوائل القرن التاسع عشر لم تكن على أساس منطقي . ذلك أن بعض أنواع التجمعات من الممكن أن تصبح تجمعا خطيراً للنفوذ أو القوى . ففي الدوائر الصناعية طالما رأينا احتكارات وكارتيلات تعترف تصرف البارونات الإقطاعيين . وفي المجال السياسي لاحظنا خطر تجمعات «كوكلوكس كلان» ، والفاشيست ذوي القمصان السوداء و فرق العاصفة النازية التي كانت تتحدى القانون والسلطات في بلادهم المختلفة ، وأية حكومة حيث تواجه تحدياً إما أن تسلم وإما أن تؤكد سلطانها بإقناع مضمحل . فإذا كان تهديد آتياً أو متخيلاً صدوره من مصدر أجنبي سرى غادر ، فإن عليها أن تستثير رد فعل عنيفاً مهما اتسم باللامنطقية أو حتى بالهيسيرية كما فعل الإنجليز حين خشوا تحدي الجزويت . وكما فعل الفرنسيون مع

المهاجرين الأرستقراطيين ، وكما فعل الأمريكيون مع الشيوعيين (وفى هذا المقام لا نستطيع أن نقول شيئاً عن الفظائع الجماعية التي حدثت في ظل النظم الاستبدادية ، فمن منا الذى يقبل أن يأخذ أفعال هؤلاء وسلوكهم كعيار للمقارنة ؟) ولنضرب مثلاً واضحاً لا لبس فيه ولا غموض على مبلغ احترام مبدأ التجمع وسط ظروف حرجة بحق ، ينبغي علينا أن نعود إلى سجل ماديسون كرئيس للولايات المتحدة خلال الحرب في سنة ١٨١٢ فإنه على الرغم من الفرع الأكبر الذى أثارته قوات العدو فوق الأرض الأمريكية ، وعلى الرغم من الخيانة والفتنة اللتين اندلعا ليهيما في ولايات نيويورك ونيوجرسي ، وعلى الرغم من إحراق البيت الأبيض وهدمه فإن ماديسون تمسك بمبادئه ودافع في قوة وشجاعة وحزم عن حق إبقاء الجماعات وصيانتها حتى ولو عارضت أحياناً جهود الأمة الحرة واكتفى بإدانة أولئك الذين اشتركوا في أعمال الخيانة الصريحة وإنه لمن العجيب أن يحتفظ القدر بهذا الموقف الفريد للرجل الذى بدأ حياته بإبداء الارتياب في جميع « المشاغين » .

وفى الحق أنه فى الميثولوجيا الشعبية السياسية ما يزال هذا الارتياب مستمراً ، ولو أننا فى هذه الأيام أصبحنا نرى الناس أميل إلى التحدث عن المصالح الخاصة بدلا من « المشاغين » . ونستخدم المصالح الخاصة فى الغالب بقصد التهوين أو التقليل من شأن الموصوف بها . وهى فيما يبدو صالحة لأن يقال بصفة خاصة حين يريد إنسان ما أن يفسر لماذا امتنع عن تقديم إعانة لمشروع خيرى أو جمعية حديثة ، ولكنها على الرغم من مناسبة استعمالها فى هذا المجال إلا أنها فى باطنها مضللة وغير عادلة ، ففى أية نظرة صادقة مغلظة فى أى جانب من جوانب الحياة الإنسانية ترى أى مصلحة من مصالحنا الخاصة ليست معرضة لمثل

هذا الاستخفاف بها والاحتقار لشأنها؟ ونحن إذا أحصينا أية مصلحة يمكن أن تدور بخلدنا في المدى الواسع لدلول هذا اللفظ لوجدناها كلها مما يجب أن يطلق عليه مصالح خاصة . فالجيرة مصلحة خاصة بالنسبة لأهل المدينة . والمدينة مصلحة خاصة في أعين أهل الولاية، والفلاحون مصالح خاصة بالنسبة للاقتصاد كله ، والولاية والمنطقة كلاهما مصالح خاصة في نظر الأمة ، والأمة مصلحة خاصة في نظر الأمم المتحدة ، والأمن المتحدة مصالح خاصة في نظر الجنس البشرى كله . ومهما يكن من شيء فكل مصلحة نعرفها هي بمعنى أو بآخر مصلحة خاصة .

ومع التسليم بكل هذه الاعتبارات كما ينبغي ، فإننا لا يجب بحال أن نقع في خطأ الاعتقاد بأن المصلحة العامة والمصلحة الخاصة لا صلة للواحدة منهما بالآخرى أو أنها متعارضتان دائماً . مع أن الحقيقة أن هناك روافد متعددة بينها يصب كل منها في الآخر . ومهما يكن فانه لا يمكن أن يعيننا عن الحق أو يضل خطواتنا عن اتجاه سبيله . وفي المجال السياسي تلازم فعال لا ينبغي أن تفوتنا ملاحظته بين مانسيه المصلحة العامة وما نسميه المصلحة الخاصة . فالعمل في الاتحاد الذي يعمل على رفع مستوهم ، والفلاحون في الجمعية التعاونية التي تصون لهم مصالحهم الاقتصادية ، ورجال المال في الهيئات التي تحمي التقاليد المالية السليمة ، والمواطنون في أى جمعية اختيارية تملك الحرية والمساواة ، إنما يخدمون جميعاً الكل ، كما يحترمون الأجزاء سواء بسواء . وعلى الجملة فإنه وإن كان ليس هناك تنسيق سابق معترف به بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ، وإن كانت المصلحة العامة أحياناً تقضى على المصلحة الخاصة وتختفها ، وإن كانت المصلحة الخاصة غالباً ما تحاول في أنانية أن تقضى على المصلحة العامة ، إلا أنه رغم ذلك كله فإن تحقيق الصالح العام مستحيل دون تحقيق عدة مصالح خاصة وجزئية .

والفائدة المزدوجة للهيئات والجماعات في الديموقراطيات الحديثة تتمثل أولاً : في أنه مادامت الدوائر الانتخابية مقسمة على أساس جغرافي يضم في خطوطه الفاصلة جميع المصالح المختلفة والجماعات في منطقة انتخابية واحدة ، فإن المواطنين الذين يرغبون في العمل على تحقيق مصلحة خاصة أو مثل أعلى يجب أن يكونوا جماعة لتدافع عن مصالحهم ومثلهم وترفع صوت هذه الجماعة . وهذه الطريقة تعمل الجماعات والهيئات على المحافظة على كل ما كان ذا فائدة في الطريقة الإقطاعية القديمة للتمثيل النيابي حيث كانت الدوائر تخطط لا على أساس جغرافي وإنما على أساس اقتصادي وطبقي وظيفي دون ما يترتب عليه من مساوئ الامتيازات الموروثة والركود الاجتماعي . ومن الناحية الأخرى فإن هذه الهيئات بتنصيبها نفسها للدفاع عن هذه المصالح أو تلك ، إنما تخدم غرضاً أهم ، وهو إعفاء النواب المنتخبين عن الدائرة من الدفاع عن هذه المصالح الخاصة والتفرغ للدفاع عن المصالح العامة للدائرة أو للأمة . وفي الولايات المتحدة يخدم هذا التنظيم الداخلي أغراضاً أهم وأخطر . ذلك أن حدود ولاياتنا لم تخطط على أساس ديني أو شعوبي كما هو الحال في الحدود الأخرى في الاتحادات الفيدرالية الأخرى ، ولما كانت الأقليات الدينية والشعوبية على هذا الوضع متناثرة في جميع أنحاء الاتحاد فإن هذه الأقليات يجب أن تعتمد اعتماداً مباشراً على تنظيماتها وهيئاتها للدفاع عن مصالحها الخاصة . وبالمثل فإن نوابنا المنتخبين سوف يعفون من شغل أنفسهم وبذل جهودهم في مثل هذه المصالح المحدودة ، ومن ثم فيمكن القول من هذه الناحية بأن الموقف في أمريكا أقرب شياً بالديموقراطية الموحدة مثل إنجلترا .

ومهما يكن من شيء فإننا بما سبق نستطيع أن نلخص المسؤوليات التي يلقيها على عاتقنا نظامنا الديموقراطي . وقد رأينا من خلال ملاحظتنا

في الفصول السابقة أن من القسوة سيكولوجياً والخطر سياسياً على المواطنين ألا يكون بين أيديهم وسيلة يستطيعون الحكم بها عما إذا كانوا مسئولين بالتبعية عن الخسائر والأضرار التي ينزلها الموظفون الرسميون بأفراد الشعب باسمهم باعتبارهم الذين انتخبوا هؤلاء الموظفين ، وهم الذين خولهم هذه السلطة التي أساءوا استعمالها . وقررنا بناء على ذلك أنه لا بد من البحث عن أسس يمكن عن طريقها جعل هذه المسئولية الادبية أكثر تحديداً وأدق توصيهاً ومن ثم يبدأ في فحص الفكرة التي تقول إنه حينما يرتكب موظف عام أى خطأ في أداء وظيفته فإنه بالتالى يقحم كل المواطنين بالتبعية في حمل عبء هذا الجرم أو الخطأ . وقد استبان لنا من الفحص أن هذه الفكرة هدامة وباطلة ومن ثم رفضنا الأخذ بها ومضينا بعد ذلك لفحص المفهوم التجريدى للمسئولية واتينا إلى حصره في ثلاث عمليات محسوسة نشطة هي الوقاية والتعويض والاعتراض ، وقد أدت بنا هذه الخطوة إلى تقرير المبادئ الآتية :

المسئولية الجماعية في الديموقراطية تتطلب الممارسة المستمرة لعمليات الوقاية والتعويض والاعتراض . والمسئولية الجماعية فيما يتعلق بالوقاية تتطلب من المواطنين وأصحاب الأملاك ورجال الصناعة والموظفين أن ينموا في أنفسهم الشعور التضامنى بالجماعة . بمعنى أن يدربوا أنفسهم بطريقة منظمة على التنبؤ بالمساوىء الاجتماعية وأن يشحذوا حسهم لإدراك هذه المساوىء قبل استفحالها في بعد نظر بناء يستهدف تنبؤ وسائل الإصلاح العامة بروح سمحة سخية .

والمسئولية الجماعية فيما يتعلق بالتعويض تتطلب من المواطنين ، ومن الحكام ، أن يعملوا على إيقاع العقاب بالفاسدين المفسدين من رجال البوليس وموظفي الحكومة الذين يرتكبون الأخطاء ، وأن يعملوا عن طريق

التشريعات لضمان دفع تعويض مناسب لضحايا هذه الأخطاء الرسمية .

والمسئولية الجماعية فيما يتعلق بحق الاعتراض تتطلب من المواطنين والموظفين ورجال الصحافة الكشف في شجاعة عن كل الانحرافات والأخطاء التي ترتكب ، واستنكار هذه الأفعال بكل قوة . كما تتطلب من الدولة الدفاع عن حق المواطنين في المناقشة العامة والنشر والنقد بكل الوسائل الممكنة مهما ينطو عليه استخدام هذه الوسائل من فضائح مخزية . وعلاوة على ذلك فإنه لما كانت كل الأعمال الحكومية وتجاربها وخدماتها أعمالاً عامة تمارسها الحكومة باسم المجتمع فإن المسؤولية الجماعية يقتضيها عن طريق إصدار قوانين عامة دفع تعويضات عن الإصابات والأضرار التي تحدث للأفراد أو الجماعات أثناء وبسبب تنفيذ هذه الخدمات أو أعمالها ، بصرف النظر عن قصد الإهمال أو التنبؤ بوقوعها .

أما المسؤولية الفردية عن الأخطاء الرسمية فهي من الناحية الأدبية معادلة للمسئولية الجنائية وهي لاتمس الفاعلين الأصليين لحسب، وإنما تتعداهم إلى الأشخاص الذين خولوا أو حضوا أو ساعدوا أو أقرؤا هذه الأخطاء والذنوب باعتبارهم شركاء في هذا الخطأ . ومهما يكن مبلغ الخطأ العام من الضناعة فإنه لا يدنس إلا الفاعلين الأصليين وشركاءهم ولا يمتد تدنيسه إلى المواطن بصفة عامة وقد لاتلتصق شناعته بخلفائهم من بعدم . وكل مواطن فرد يستطيع أن يقرر براءته أو إدانته باستخدام الأسئلة الخاصة بالتقصي الذاتي في أمانة ودقة . وإذا أحس المواطن بأن المواطنة تفرض عليه واجبات غير مقبولة عنده أو غير مرغوب بها أو ثقيلة لا يطيق عملها فإنه لا يستطيع الفرار أو التخلص منها بمحاولة الانسحاب من الحياة المدنية وهو يستطيع القيام بواجباته بإقامة نفسه رقيباً مدنياً مخلصاً . ويستطيع المشاركة في أداء الواجب إلى حد كبير بالمساهمة الاختيارية في الهيئات الاجتماعية .

وهذه الهيئات على الرغم من قصورها العملي وغموضها الأدبي الذي يمكن تحقيقه ، تمنح الفرصة للضغط التعاوني بصورة أفضل من مجرد الاعتماد على الحكومة . وحق الانضمام للجماعات والهيئات حق لا يمكن الاستغناء عنه لضمان الحيوية في الشعب الديمقراطي . وإذا ارتكبت هيئة أو جماعة اختيارية عملاً خاطئاً فإنها تتعرض للتعنت الخاصة بالمسئولية الجماعية . والمسئولية الفردية عن أخطاء الهيئة أو الجماعة هي الأخرى تحددها الإجابة الدقيقة عن الأسئلة الخاصة بالتقصي الذاتي . والتقصي الذاتي لا يصف المسئولية الأدبية لحسب وإنما يحصرها ويحددها وهو أيضاً يقدم للواطن ذي الضمير الإنساني الحى مقياساً منطقياً يحكم على أساسه ويتخلصه من الاضطراب والقلق ويمنحه هدوء الضمير .





## القِسم الثالث ممارسة الحوافز الديمقراطية



(٦)

## المساواة السلبية والإيجابية

### المساواة السلبية :

لقد بلغنا نقطة في البحث نستطيع معها أن ننقل اهتمامنا من المسؤوليات الودية ونوجهه إلى الحوافز الأدبية . لقد فحصنا الجانب السلبى من ظروفنا الجديدة كما نعرفها ونحددها حتى نستطيع بذلك أن نجعلها أكثر احتمالاً . والآن آن لنا أن نتجه إلى الجانب الآخر وهو الجانب الإيجابى الذى لا يجعل هذه الظروف الجديدة أكثر احتمالاً لحسب، وإنما يجعل منها ظرفاً مرغوباً فيها رغبة ملحة . والحق أننا فى اللحظة التى نفعل فيها ذلك نجد أنفسنا فى وسط بعض التجارب الإنسانية القديمة والمألوفة . والمسئوليات الأدبية التى على المواطن فى هذه الأيام أن يتحمل تبعاتها قد تبدو مستحدثة، ولكن الحوافز التى تجعل منها شيئاً جديراً بالاحتمال هى حوافز معروفة حق المعرفة وملائمة جداً للملامة .

ومن المطالب الأساسية فى كل المثل العليا للحكومات الديمقراطية الحرية مطلب بسيط فى ذاته وأولى ، وقد تكرر التمييز عنه بطريقة أو بأخرى خلال عصور التاريخ المختلفة . هذا المطلب القديم الذى تنادى به البشرية من أجيال سحيقة هو مطلب المساواة . والحق أن المساواة تستهوى كل النفوس فهى بهذا عالمية النشأة ، وتداولها ينفذ مباشرة إلى أسماعنا ويستقر فى أذهاننا ويحرك قلوبنا . إنها تعمل فى نفوسنا ما يفعله قائد الأوركسترا الموسيقية الذى يخضع بيد كل الأوتار ويد أخرى يحرك كل الأنغام ويمزج بينها — إن الرغبة فى المساواة رغبة أصيلة .

والحق أن توماس جيفرسون حين كتب في إعلان الاستقلال الأمريكي : إن جميع الناس قد خلقوا متساوين ، لم يكن يحاول أن يصف المواهب الفطرية للبشر ، وإنما كان يصف حقوقهم السياسية والقانونية كما يدرك ذلك كل ذى بصر سليم . وهو لم يكن يقصد بهذا القول أن الناس لا يختلفون في شخصياتهم ، وإنما كان يقصد إلى القول بأنه بغض النظر عن الاختلافات والتنوعات فإنهم جميعاً لهم الحق في المساواة السياسية والمعاملة القانونية . وهو لم يكن يعنى بهذا القول صياغة مبدأ جديد في العلوم البيولوجية ، وإنما كان يضع مبدأ في المعاملات العامة ، ذلك المبدأ هو أن الحق الأساسي لكل مواطن حر هو أن يعامل معاملة على قدم المساواة مع غيره من المواطنين في كل الأمور السياسية والقانونية .

وهذا الحق لا يناقض فيه أحد طالما هو يسير ، ولكنه لا يسير إلى الحد الكافي . فآية قيمة عملية للمساواة السياسية والقانونية لرجل لا يجد خبز يومه ولا كساء يقيه ولا سقفاً يأويه ولا فرصة متاحة لكسب عيشه ؟ إن كل إنسان يجب أن يأكل أولاً قبل أن يستطيع مناقشة الشؤون العامة مناقشة منطقية ، ويجب أن يتاح له فرصة للعمل تحت ظروف محترمة توفر له أجراً للعمل يستطيع أن يمش منه قبل أن يستطيع أن يبل بصره في ذكاء ووعي . ويجب أن يتاح له القليل من الراحة والفراغ والأمن النفسى قبل أن يستطيع أن يمارس عمله بكفاية في مجتمع حر . هذه هي العوامل التي يتضمنها ما نسميه بالمساواة السلبية ونعني بها نوع المعاملة السياسية والقانونية التي تحفظ لكل إنسان الحد الأدنى من المعيشة كعضو في المجتمع بحيث تصونه من أن يصبح متسولاً أو مجرماً أو متنبذاً ، وتوفر له سنداً اجتماعياً يحميه من الحرمان والخسائر والخاوف . هذا

الذرع السلي من المساواة هو ما يدين به المجتمع الديمقراطي لكل عضو فيه سواء أكان مواطناً أو أجنبياً . ولتلق نظرة في هذا الصدد على « قضية ييك وو » Yick Wo على سبيل المثال .

ولد « ييك وو » في الصين ، ووفد شاباً إلى كاليفورنيا ، ولما كان غير مسموح له باكتساب الجنسية الأمريكية في ظل القانون الأمريكي لأنه كان أسيرياً فقد ظل من رعايا الصين وقد اشتغل بأعمال المغاسل حوالي ٢٢ سنة في سان فرانسيسكو . وكان خلال هذه المدة يدير أعماله في نفس المكان وبترخيص من مجلس المطافئ يؤكد أن الأفران والمكاوى التي يستخدمها مهياة تهتمة تضمن السلامة من خطر إحداث الحرائق وتعرض السكان للخطر . وحصل في الوقت نفسه على رخصة من إدارة الصحة تثبت أن المكان مستوف للشروط الصحية وأنه لا يعرض الجوار لأى أخطار صحية . ولكن حدث فجأة وبعد كل هذه السنوات الطويلة أن رفض مجلس المدينة أن يجدد رخصة المغسل ، وبنيوا رفضهم على قرار أصدره مجلس المدينة يحرم إدارة مغسل دون موافقتهم إلا إذا كان هذا المغسل مقاماً في مبنى من الطوب أو الحجر ، وقد كان مغسل ييك وو مقاماً في مبنى خشبي . ولما استمر في إدارة المغسل دون الحصول على رخصة من مجلس المدينة قدم للمحاكمة وأدين وأرسل إلى السجن . وهناك وجد أكثر من ١٥٠ شخصاً من مواطنيه مسجونين بنفس التهمة . وتحدياً لدستورية قرار مجلس المدينة تقدم « ييك وو » بالتماس للمحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد ثبت أمام المحكمة أن في سان فرانسيسكو ٣٢٠ مغسلاً ، منها ٢٤ مغسلاً يملكها صينيون ، وأن من هذه المغاسل ٣١٠ كلها مبنية من الخشب وهذه تشكل في ذلك الوقت ١٠/٩ المغاسل القائمة في سان فرانسيسكو .

وقد قبل مجلس المدينة إعطاء تراخيص بإدارة المغاسل لجميع القوافل ورخص جميع الطلبات التي قدمها الصينيون على أنها كلها مقامة في أبنية خشية. وقد بنى المدعى العام حجته على دستورية القرار بأنه قرار يفترض المساواة بين الجميع لأنه لم يحتو على أى نص يقتضى التمييز بين المواطنين والصينيين أو غيرهم من الأجانب .

وقد قضت المحكمة العليا بعدم دستورية القرار بالإجماع وأمرت بإطلاق سراح بك وو ومواطنيه . وقالت في أسباب حكمها إن القرار قد وضع ليضع أصحاب المغاسل لإرادة وزوات المشرفين في مجلس المدينة الذين يستطيعون أن يتحكموا فيهم فيرفضون تمكينهم من الحصول على وسائل عيشهم . ولم تر المحكمة ما يدعو هنا إلى التفكير فيما كان الهدف المجرد لمثل هذا القرار، إذ أن تاريخ تطبيقه يحمل أسباب إدانته وفيه ما يبرر إنكاره ولعنه . وقد مضت المحكمة تقول : « ولو أن القانون يكون عادلاً في ظاهره وعامداً في مظهره إلا أنه حين يطبق أو ينفذ بنظرة خبيثة وبطريقة لا تحقق المساواة بما ينطوى عملياً على تمييز غير عادل ومخالف للقانون بين أناس في ظروف متماثلة ، فإنه من حقهم أن يعتبروا حرمانهم من حق المساواة أمام القانون مخالفاً لأحكام الدستور الذي يحرم هذا التمييز » . ومعنى هذا أن الكلمات المتساوية في القانون لا ينبغي بحال أن يباح لها أن تخفى أى مضمون متعمد للتمييز بين الناس أو التفريق بينهم في المعاملة عند تطبيق أحكام القانون .

هذا هو ما قالته المحكمة عن هذه القضية ، وأعتقد أن هذا هو كل ما يزيد أن نعرفه عن « بك وو » ، الذي كسب هذا الاتهام وخرج من السجن وعاد لإدارة منسله .

وكا تركه القانون على أبواب السجن ، فكذلك ينبغي أن نفعل . وابتداء من هذه النقطة سنتحدث عن «يك وو» آخر ، من عندنا نحن . ولن يكون هذا الشخص فرداً بعينه وإنما هو نموذج من نوع «اليك وو» ينطبق على كل إنسان .

لحينما ولد «يك وو» في ميناء نهري في بلاد الصين ، احتاج إلى شيء من الوقت ليدرك أن جسماً معيناً وما يشتمل عليه هذا الجسم من أحاسيس ، تابع له هو على الدوام ، ولكنه حالاً أدرك أن هذا «الهو» الخاص كان في الحقيقة «أنا» ، أخذ يتصاحج لحسابه طالباً أن يمتلك ويسيطر على الكون كله . ولم يمض وقت طويل حتى علم أن تلك «الآنا» التابعة له ليست إلا «واحد» ، على الأقل بالمعنى السلبي الذي يفيد بأن الإنسان لا ينبغي له أن يفعل كذا وكذا . وحين فهم هذه الحقيقة على كره منه إلى حد ما ، أصبح - تدريجياً - يصر على أنه إذا كانت «الآنا» الخاصة به هي في الواقع مجرد واحد ، فإنه ينبغي أن ينطبق المبدأ ذاته بصورة إيجابية ، وينبغي أن يعامله الآخرون على قدم المساواة ، كما لو كان «كل واحد يساوي واحداً» . وباختصار أصبح طفلاً طبيعياً .

وفي الأمسيات تعلم الكتابة والقراءة ، مما أعطاه في النهاية صورة مهروشة من أساطير قومه القديمة وحكمتهم الفلسفية . أما في أثناء النهار فكان يساعد أبويه في تنظيف ملابس مختلف أسر الأغنياء والنبلاء . ولاحظ أنه على الرغم من أن الملابس قد تختلف كثيراً ما بين الأغنياء والفقراء ، فإن البقع والوسخ والأحوال لا تختلف . وكان - في أثناء دراسته الدائمة - يدعو الله أن يصبح ذات يوم كاتباً محترماً وباحثاً .

وحين فاض النهر للمرة الثالثة خلال أربع سنوات غرق والد «يك وو» وهاجر مع أبناء عمه إلى أمريكا ، وفي دخيلة نفسه كان يحلم أن يجد التقدير ( ١٠٢ - الإنسان )

هناك كـشـخـصـيـة غير عادية ، فقد أعلن الأمريكان - أليس كذلك ؟ - أنهم يؤمنون بالحرية والمساواة بين جميع الناس . وكـمـن الأمريكان يمكن أن يعرفوا ما يعرفه هو عن « لاو - تسي » ، أو التراث الفكري ؟ لقد كان من السهل على إنسان له مزاياه أن يفهم لماذا يسمون بلادهم أرض الفرص المتاحة . ولكن ينبغي له أن يتذكر ألا يتباهى بثقافته أو يظمر التعالي على البيض الذين لم ينالوا حظهم ( من المعرفة ) وإنما يسلك سلوكاً متواضعاً قائماً على أساس المساواة كديمقراطي حقيقي . ولبس « يك وو » ، على ظهر السفينة قبعة من القش كان يمتلكها عمه ثم أبوه . وكان كلما نصح نفسه أن يلقي الأمريكان كما لو كانوا أنداداً له ، وكلما أفلح عن دعواه في السيادة ، ورضى أن يعامل على قدم المساواة فحسب ، يتخيل قبعته وقد رفعت للتحية في رشافة على طريقة القدامى ، وقبعة أمريكية تكس التراب رداً على التحية .

ولنصرف النظر عن المناظر التالية . . ولا داعي لأن نقص المراحل التي مر بها « يك وو » في تعليمه الأمريكي والإيذاء والازدراء والصدو والإهانة والتحقير التي لقيها ، والغضبات التي ازدردوها صاغراً ، والانتقاص الذي تعرض له ، عاماً بعد عام ، في روحه وكبريائه . وربما كان هذا التهذيب قد بدا له شديد المرارة لأنه صدم به صدمة مفاجئة . وكثيراً ما اتهر نفسه لأنه توجه إلى رجل أبيض بشيء من الأمل . لأنه عرض نفسه لمزيد من المهانة .

ومع ذلك فقد أثبتت الحوادث أن « يك وو » شخصية بارزة ، أكثر مما توقع لنفسه ، ذلك أنه بعد سنوات قليلة تعلم أن يهز كتفيه ويتسم وهو يقوم بكى الملابس أو غسلها . وعلى الرغم من أنهم ( لقد كف عن التفكير في البيض على أنهم أمريكيان وإنما صار يفكر فيهم على أنهم « هم » )



أصدروا قوانين تستثنيه هو وكل الشرقيين الآخرين من نيل الجنسية الأمريكية واستغلوا جهده ، وطمحوه في مطحنة العوز والفاقة ، وأجبروه على أن يعيش في حى قدر ويعمل في كوخ خشبي ، وهبطوا بوجوده من شخص كان يحتمل أن يصبح باحثاً كبيراً إلى صاحب محل للفصل والكي . . . وعلى الرغم من ذلك كله فإن «يك وو» كان يهر كتفيه استخفافاً ويتسم أحياناً .

ولكن القبض عليه كان حدثاً ضخماً هر كيانه كله فزعاً وبأساً .  
لحين زج في السجن لمجرد أنه يحاول أن يكسب عيشه ، وصل الأمر إلى آخر مدى احتماله . فإذا كانوا بعد كل ما احتمله منهم يملكون أن يوقعوا بهذه الخطيئة ، فإن الدنيا كلها لا ينبغي أن يكون لها عنده وجود . وفي الليل وهو قابض في «نزائته» عقد مع نفسه اتفاقية خطيرة : إما أن يجد طريقاً ما إلى أمريكا التي كانت تداعب خياله الأول ، وإما أن يضع حداً سريعاً لآلامه ولحياته . وفي الصباح التالي وجد ١٥٠ من مواطنيه داخل السجن ويضع مئات آخر في خارجه يتصايحون لمعاونته في جميع تكاليف الدفاع عن نفسه أمام القضاء . وعلى الرغم من أن هذا العرض أذهله فترة ؛ فقد فهم في النهاية أن دوافع مختلفة هي التي حفزتهم عليه .

وحين أصدرت المحكمة العليا حكماً في صالحه وانتهت القضية ، كانت هناك ملابس عجز «يك وو» عن إدراكها . لم يستطع أن يدرك - مهما شرح الأمر له وكرر له الشرح - أن المحكمة الأمريكية العليا - المحكمة التي قررت حقه الشرعي في المعاملة على قدم المساواة - مشكلة من تسعة رجال كلهم من البيض .

والآن . . ما دلالة هذا بالنسبة إلينا؟ نستطيع أن نقول إن أي إنسان تفقده القدرة على أن يتخيل نفسه واقعاً في جزء من تجربة «يك وو» لن

يقدر أبداً على تذوق معنى المساواة . وكل من يعجز عن الإحساس بما يعيش في نفس «يك وو» من مرارة وما يعتور كرامته الجريحة من ألم مض ، فهو جاهل بالقيم الديمقراطية . وإذا كان هناك أناس وصل بهم الحظ إلى حد أن أعفتهم الحياة من الإحساس بالغضب والمرارة ، فإن الجوانب الوجدانية من المجتمع الحر ستظل بالقسبة إليهم غامضة غير مفهومة ككتاب مغلق ، ولن يكون أمامهم طريق لفهم دلائل نفوسهم . كما أنه لا يكفي في هذا الشأن أن يتخيل المراقبون أنفسهم واقعين في مأزق من هذا النوع ، ويستشعروا العطف على الآلام والانفعالات - إلا إذا استطاعوا أن يدركوا أيضاً كيف تتحول الآلام إلى شكوك مريضة والانفعالات إلى يأس مفرع .

إن طلب المساواة ليس رسماً بيانياً دقيقاً يرسمه فيلسوف في خلوته الدراسة . إنه سلسلة متفجرة من الاستجابات إلى «يك وو» وهو يحتم في زناته .

وخلال ثلاثة أجيال تتابعت بعد قضية «يك وو» ازداد الوعي الاجتماعي بهذا الموقف الذي وقفه «وو» زيادة محسوسة . والحق لقد كانت نتيجة هذه القضية مدعمة للعدالة وأثبت الحكم فيها أنه أثر بارز على طريق العدل فرض مبدأ من أخلاقيات المبادئ حين قضى بأن القانون الذي يبدو ظاهراً أنه يقرر المساواة بنصه الرسمي يعتبر منافياً لأحكام الدستور إذا كانت تطبيقاته العملية لا تحقق هذه المساواة . وبموجب هذا الحكم تستطيع أن تقول إن وعد الأمة بالمساواة يقتضى عملاً ملبوساً يكون الناس أكثر حساساً به ، بل يحق لنا أن نقول عملاً أكثر إخلاصاً من مجرد البلاغة اللفظية .

وفي نظرة المستهلك ترى ما الذي ينبغي أن تعنيه الأمة حين تعلن للعالم

أن جميع الناس قد خلقوا متساوين ؟ ما لم تكن الأمة مجموعة من المنافقين أو الآخرين فإنها سوف تعنى بالتأكيد أن الناس لم يولدوا متساوين بالمعنى الحرفي للكلمة ، وأن ما خلقهم متساوين ليست أى قوة واحدة بمفردها ولا أى حادثة واحدة بمفردها وإنما حياة كاملة يتعاملون فيها ويعاملون بالمساواة . وأن الأمة بجميع صفوفها ووظائفها قد عقدت العزم على أن تخلق أدلة حية ومظاهر حية للمساواة البشرية في تفاعل نشط — وإذا فسر الإعلان على هذا الوجه فإنه يكون بذلك قد وضع مبدأ هادياً لكل مواطن وكل ناخب وكل موظف وكل أجنبي لطبيعته في كل معاملتها اليومية وأعبائه التي يواجهها . وقد تسلّم بأن المبدأ ينطوى على شيء من الجور في تطبيقه لا لسبب إلا لأنه كما رأينا من متابعة الفصول السابقة ليس هناك غالباً طريقة فعالة لتعويض الشخص الذي عومل معاملة جائرة في غير مساواة . وعلى العموم فإن من الحيف أيضاً وبجانب المساواة أن نعكس الوضع الظالم القديم بأن نعطي جميع أصحاب المناسل الصينية أولوية قانونية على جميع أصحاب المناسل من البيض . ولنفس الأسباب فإنه إذا كان « بيلك وو » قد هلك جوعاً لأن مجلس المدينة قد حرّمه من مصدر عيشه فإنه يكون من المستحيل أن نحمو هذا الخطأ الذي حل « بيلك وو » بأن ندفع بحفنة دولارات في أيدي خلفائه وأقرب الناس إليه ، ذلك أن تعويضاً من هذا النوع لن يصلح الميزان ويضع الحق في نصابه . ومن ثم فالمساواة السلبية الصحيحة يجب أن تعتمد كل الاعتماد على يقظة الشعب واتخاذ تدابير حاسمة للوقاية وذلك بتقديره للأخطار الناجمة عن المعاملة غير المتساوية سلفاً وتلافياً أسبابها قبل أن يقدر الضرر .

ومشكلة كسب القوت هذه تبرزنا حتماً إلى ميدان الحاجات الاقتصادية ، ففي خلال القرن الماضي اتجهت الأمم الديمقراطية إلى وضع نظام الضمان

الاجتماعى والرعاية الاجتماعية يشمل التعويض عن الأخطار الصناعية والمساكن المعانة والتأمين من البطالة ومعاشات الشيخوخة والعلاج النفسى والخدمات الصحية العامة . ومع ذلك فهذه النظم لما تبلغ فى أى مكان حد الكفاية أو الكمال أو الاستقرار . إلا أنها ، مهما يكن من شئ ، بوادر مشجعة تدل على أن المجتمعات الديمقراطية تجاهد فى سد النقص فى محيط المساواة السلبية ، وتعمل على تحقيق نوع من الضمان ضد الخسائر فى الأرواح والكوارث . ويطلب لنا فى هذا المقام أن نلاحظ أن نمو الضمانات الاجتماعية وتطورها فى المجتمعات الديمقراطية كان على أساس الاستقرار فى استخدام القيم الاجتماعية الموروثة والمسطورة كإداة خام يشكلون منها النظم الاجتماعية المتكسرة ، وأن نلاحظ كيف أن هذه المجتمعات الديمقراطية قد تابرت على العمل فى إصلاح مبدأ المساواة وتعميق مفهومه ، وكيف أنها طورت تدريجياً هذا المفهوم . على أن ما هو أجدر بالملاحظة فى هذا الميدان هو أنها احتضنت المبدأ الثورى القائل بأن العمل على تحقيق المساواة السلبية ليس مجرد تضخيم عاطفى ؛ وإنما هو على العكس خدمة عامة مقبولة ومقررة وأنه مطلب فردى مشروع . ومرة أخرى فلنعد إلى مشكلة ديك وو ، لنلاحظ بعض أحداث وقعت أخيراً فيما يتصل بها ونعمل على تسجيلها . وأول هذه الأشياء التى لامناص من تسجيلها هى أن دولا ديمقراطية مختلفة ومتعددة مازال تتبع سياسة جافية هوجاء تجاه الأجانب الذين تسمح لهم بالإقامة فى أراضيها . ففى بعض الحالات يسمح للأجانب بالدخول بشروط معينة ، منها ألا يشتغلوا بعمل يحقق لهم كسباً خلال مدة إقامتهم ، ومنها أن يسمح لهم بالدخول بشرط اجتياز فحوص مهينة بشأن مبادئهم السياسية والحيثيات أو الجماعات المنتمين إليها . وفى كل دولة من الدول الديمقراطية يقيم الأجانب تحت السيف المسلط . إنهم معرضون

الترحيل في أية لحظة . وعلى حين أن مثل هذه الظروف غير السعيدة كانت مألوقة ومعروفة ليك وو ، إلا أنه قد كان مما يسره أن يستمع إلى الأبناء الجديدة الخاصة بتشريعات الرعاية الاجتماعية الحديثة والتي تضمنت إدخال الأجانب في نطاقها . ولعله ما كان ليصدق أن هاواي حين أصبحت الولاية الخمسين في الولايات المتحدة الأمريكية قد اختارت في مجلس النواب والشيوخ ممثلين لها من بين المواطنين المنحدرين من أصل آسيوي . وعلاوة على ذلك فإن ليك وو كان يسره أن يعلم أنه في سنة ١٩٤٣ أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية تعديلا لقوانينها يخرج فيه الصينيون من عداد الشرقيين الآخرين ويسمح للصينيين وحدهم بحق التمتع بالجنسية الأمريكية . وإذا كان هذا ولا شك مما يثير السرور في نفس ليك وو ، إلا أنه لا يبلغ موضع الفخار والنشوة ، ذلك أن أمريكا قد عبرت بهذا التعديل قانونياً عن اهتمامها العام بحليفتها في الحرب ، جمهورية الصين ، شأنها في هذا شأن المواطنين الصينيين من أصحاب المناسل الذين تطوعوا للمساهمة مع « ليك وو » في تحمل مصاريف الدعوى التي رفعها أمام المحكمة العليا ، مع أن لحظة الفخار الحقيقي ، وهي اللحظة التي استردت فيها أمريكا إيمانها الأصيل بقيمتها الأصلية ، كانت لا تزال دونها سنوات أخرى . ولم يكن ذلك إلا في سنة ١٩٥٢ حين أسقط الكونجرس الأمريكي من حسابه كل بقايا الإلحاد وأعلن أن حق كل فرد في المطالبة بالجنسية الأمريكية وأن يصبح مواطناً أمريكياً لن يتعرض للرفض أو التضييق بسبب الجنس .

### المساواة الإيجابية :

تصل المساواة السلبية بضرورات العيش المحترم للبشر في مجتمع ديموقراطي ، وتصل المساواة الإيجابية بالفرص المتاحة لتحسين الأفراد والنهوض بهم ، وتوفير التقدم لهم . وكما أن المساواة السلبية تعمل على توفير

ركاز عام يأوى إليه كل مواطن ، كذلك المساواة الإيجابية تعمل على أن ترتفع بالمواطن فوق هذا الركاز العام بقدر ماتسمح به قدراته . والمثل الأعلى الذى تشهده المساواة الإيجابية فى أثناء فترات التحول الاجتماعى والاقتصادى هو مثل صحيح وثابت لأنه يمحض على أن تكون المزايا الناجمة عن الاكتشاف والاختراع والتقدم العام فى متناول جميع أفراد المجتمع ، وبهذا يمكن القول بأنه إذا كانت المساواة السلبية تشدد وضع حد للخوف البشر فإن المساواة الإيجابية تشدد إفساح المجال بلا قيود أمام آمالهم .

وإذا كانت أمريكا مقلدة فى وضع النظم الخاصة بالمساواة السلبية فإنها تعتبر طليعة الدول فى ابتكار المساواة الإيجابية ؛ بل هى التى قادت العالم دفاعاً عن قضية المساواة الإيجابية . فنذ البداية كان الأوروبيون ينظرون إلى أمريكا على أنها تتيح للفرد فرصاً مثالية لا حد لها . فكل فرد يذهب إلى هناك يستطيع أن يأخذ كل ما هو فى حاجة إليه لينبئ لنفسه وطناً جديداً فى أمن وسلام . وحين يصل إلى القارة الجديدة بأفاقها الواسعة فإنه ينظر إلى الحدود الكاتمة فى ولايات أوروبا ودولها على أنها حدود ضيقة لا أهمية لها بالنسبة لهذه الآفاق الشاسعة المتاحة له والتى خلت من كل الحدود الموروثة للنظم الطبقة والاسرية . لقد كانت القارة الجديدة خلواً من كل قيد ، وكان الفرد النازح إليها يستطيع أن يعمل محرراً من قيود الاختبارات والامتيازات الطبقة والقيود النقيية والنزوات الملكية ، حتى إن جوته قال وفى خلد كل الاحمال التى ينوء بها كاهل المواطن فى أوروبا نتيجة للأخطاء الموروثة « إن أمريكا هى الأفضل » .

على أنه على الرغم من كل شىء حدث منذ ذلك الحين ، وعلى الرغم مما ظهر فى أمريكا فى القرن التاسع عشر من ظروف صناعية اعتبرت أسوأ من تلك التى سادت أوروبا ، وعلى الرغم من قفل حدود أمريكا فى القرن

العشرين إلى حد ما ، فقد ظل إيمان الأمة بالمساواة الإيجابية إيماناً قوياً  
فعالاً . فإزال الشعب الأمريكي يرفض مجرد فكرة الاحتكار ويبدى عدم  
ثقتة به ، فعلى حين اتجهت حكومات ديمقراطية أخرى إلى تبني نظام  
الكارتيلات الاحتكارية ، فإن السياسة الأمريكية مهما قيل فيها من أنها  
قصيرة الأمد كثيرة التبدل ومتناقضة تناقضاً ذاتياً ، فإنها ما تزال تؤكد  
ضرورة تنظيمها بالتشريعات أو إنفاذها . ولعل أبرز ظاهرة في هذا الإيمان  
هو عداؤها لأي اقتراح يرى إلى النزول بالمستوى لمجرد التسوية . ولما كان  
الأمريكي الأصل ، شأنه في ذلك شأن كل مواطن أصيل في أى دولة  
ديمقراطية ، يشمئز من منظر أى مزية خاصة تخلع على أى شخص دون  
استحقاق ، فإنه ينصب نفسه لالهدم هذه المزية ، وإنما يبذل جهداً أكبر  
ليسام في التمتع بهذه المزية . ولعل هذا هو السر فيما يكشف عن التجربة  
الأمريكية من أن ما يبدأ عادة على أنه مزية خاصة لا يلبث أن يصبح مزية  
عامة ثم يتطور ليصبح حقاً اجتماعياً عاماً وفي النهاية يصبح حقاً قانونياً لكل  
فرد . هذه هي المراحل المتتابعة التي مرت بها على سبيل المثال فرصة  
الحصول على حق التعليم خلال الأجيال الحديثة ، فقد بدأت فرص التعليم  
على أنها حق للأقلية الأكثر ثراء ثم صارت في النهاية حقاً معترفاً به للجميع  
ولكل فرد .

ترى ما الذي يمكن أن يقال بعد ذلك عن مركز الزوج في أمريكا ؟  
الحق أن بعض غير الأمريكيين قد يسألون أنفسهم في تعجب عما إذا كان  
« جوته » لم يكن مخطئاً حين قال إن أمريكا هي الأحسن ، وعما إذا كانت  
جنة عدن الأمريكية لم تحل بها اللعنة منذ البداية بسبب ثعبان العداة العنصري ؟  
وقد يرد على هذا بعض الأمريكيين بالتساؤل عما إذا كان تخليها الراهن من  
الضروري أن يرتد باستمرار إلى المشاكل المتصلة بالجنس أو العنصر ، وعما

إذا كان ليس ثمة من أخطاء أو تمييزات في أمريكا سوى تلك التي تحيق بالزواج؟ مثل هذه التعليقات التي يمكن أن يدلى بها أى من الجانبين مستندين إلى خير مآلديهم من دوافع تستحق منا النظر فيها بعين الاعتبار . فن ناحية غير الأمريكيين قد يكفى القول بأن لكل دولة حكماً مميزاً تقاس به المساواة الإيجابية ، وأن العلاقات بين الأجناس قد صادف أنها المحك الذى تقاس به المساواة الإيجابية في أمريكا . وهذا المحك هو في العادة مختلف من دولة إلى أخرى . فقد يكون في دولة هو التمييز الطبيعي الموروث ، أو التمييز بين الرجل والمرأة ، أو عدم التوازن في توزيع الثروة ، أو التزمّت في تطبيق التقاليد والأنظمة ، أو فوضى البناء الطبقي في المجتمع ، أو نظام ملكية الأرض ، أو التعصب ضد بعض العادات والصفات الشعبية ، أو جمود أو مرونة الظروف الخاصة بالاقتصاد الصناعي ، أو الوضع التناسلي بين المذاهب الدينية المعتمدة أو غير المعتمدة . كل هذا يتوقف كثيراً على المحك المحلي الذى تقاس به الأشياء . فالأمريكيون مثلاً يعارضون بغف وبثورة غاضبة إنشاء كنيسة رسمية ، على حين يقبل المواطنون في بعض الديمقراطيات الأخرى إقامة مثل هذه الكنيسة دون معارضة ، مع أنها من الأمور الجارية المعتادة والمقارنة بين وجهة نظر شعب ووجهة نظر شعب آخر من المحتمل جداً أن تثير السخط والاشمئزاز . ولذلك فديكون من الأفضل أن نترك للقراء مهمة تحديد المحك الخاص الذى تقاس به المساواة في بلادهم المختلفة .

أما بالنسبة للأمريكيين فثمة طريق واحد يمكن أن يتبع في هذا الصدد . ومن واجبنا أن نعترف بأنه في الوقت الذى ترتكب فيه كل أنواع الأخطاء والمظالم وعدم المساواة والتي لا يكون الزوج طرفاً فيها ( مثل قضية جوجو التي أشرنا إليها في الفصل الأول ) فإن موقف الزوج الشائع هو الذى يغذى الفكرة الأساسية فيما يتصل بوجهة نظر أمريكا عن المساواة .



وعلى الرغم من أن الكثير قد كتب في موضوع حقوق الزوج ، إلا أنه ما يزال هناك الكثير مما يمكن قوله لأن التاريخ ما يزال يكشف عن المستور . والمفهوم لا يزال دون التكامل .

وعلى أى ، فبمعنى أو آخر ، فإن العملية كلها تتضمن مفهوم تدين الشعب الأمريكى . ذلك أن الشعب الأمريكى يحاول أن يعلم نفسه بالإدراك وبالقدرة ، المنهج الكامل للمساواة تدريجياً . ولقد كان هناك أكثر من سبب منذ البداية ينبىء فيما أعتقد عن أن عجلة التقدم سوف تكون بطيئة جداً . ومهما يكن من شيء فالشعب لم يكن ينقصه المعلومون الصالحون ليقفوه مبادئ المساواة العنصرية ، ولكن المعلمين وحدهم لا يكفون لتحقيق التوعية الكاملة بهذه المبادئ ، فإنه من المسلم به فى أسس التربية أن هناك أشياء كثيرة يجب أن يتعلمها الناس بأنفسهم ، لأنه ليس فى الإمكان تعليمهم إياها . ومن ثم فإن ما ينبئ على الأغلبية الأمريكية من البيض أن تتعلم بنفسها ، هو أن الحقوق العنصرية ليس لها من تأثير على وضع الإنسان الشخصى ومركزه ، شأنها فى ذلك شأن الاختلافات فى الملامح بين أبناء العنصر أو الجنس الواحد . وقد أكد الشعب هذه الحقائق فى بعض الأوقات وتذكر لها فى أوقات أخرى بنفس القوة والحاسة التى أيدأها بها . والحق أنه لولا شجاعة المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية لظلوا فى ارتباكهم وحيرتهم التى فرضتهما عليهم الظروف السائدة فى مستهل هذا القرن حين كان التفريق العنصرى هو القاعدة فى جميع الولايات الجنوبية وفى بعض الولايات الشمالية . والحق أنه كان فى طوق أغلبية الشعب من البيض أن يتعلموا معنى المساواة من سير الحرب الأهلية ؛ ولكن من أسف لم يتعلموا شيئاً . وكان أمامهم فرصة أخرى نادرة ليتعلموا منها حين دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى حيث خلم آلاف الزوج فى معمران الحرب دفاعاً عن الوطن . بيد أنه فى هذه الأيام بالذات أصدرت

المحكمة العليا قرارها الأول في صدد عملية التمييز ، وكان أول تفسير واضح لأحكام الدستور . فقد قررت بالإجماع في سنة ١٩١٧ أن القانون الذي أصدرته مدينة لويزفيل من أعمال ولاية كنتكي ، محدداً بساحات معزولة من المدينة ليسكنها الزوج بعيداً عن المساحات المخصصة للبيض ، هو قرار غير دستوري . ومع ذلك على الرغم من الخطوات التقدمية المتفرقة التي أحرزها الزوج والثورات الحامية التي قاموا بها دفاعاً عن حقوقهم ، فقد ظل القانون والاتجاه الشعبي فيما يتصل بالتمييز العنصري غامضاً حتى الحرب العالمية الثانية .

وقد أعطت تجربة الحرب العالمية الثانية وما تلاها من حوادث ، دروساً لا تنسى للشعب في مفهوم المساواة الإيجابية . فقد ظهر أن تجميع عدد من الأشخاص من جماعات مختلفة في صلات دائمة ومتصلة ومستمرة - لا لمجرد تعامل مفرد ينتهي بانتهاء مدته مثل التجميع في خدمة واحدة وما يترتب على هذا التجميع من صلات قوية متصلة - هو تجميع يتطلب برنامجاً إعدادياً للتوضيح والترجيح بين الأفراد المعنيين . ويشتمل هذا البرنامج على توعيتهم بأن الأمل في تحقيق تعاونهم الاختياري لكل شيء يعادل في قيمته أى إجراء يتخذ لإقناعهم بالانتظار وإغرائهم بالبقاء . هذه الإدراكات قد دعتها اتجاهات أساسية في القانون . خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية اكتشفت الولايات والمدن الأمريكية أن في استطاعتها أن تربط نفسها تدريجياً بإعلان شعبي لاستنكار التمييز العنصري والديني ، وبذلك يستفيد من الموامة التي كثيراً ما أبدينا أسفنا لعدم وجودها في تقاليدنا القومية . وقد استبان لهذه الولايات والمدن أنه إذا جعل القانون من التمييز العنصري والديني أمراً معاقباً عليه بالفرامة أو العيب ، فإن الإقناع سوف يكون فعالاً والمحكمة سوف تصبح أمراً

لا لزوم له في الاغلب من الحوادث ، وذلك باستثناء الجنوب الذى يتميز بأن جميع ولاياته وبلدانه الكثيفة السكان بها أقلية دينية وعنصرية ، ولذلك ألف لجاناً رسمية لمكافحة التمييز في الاستخدام . وقد أمكن عن طريق هذه اللجان الرسمية وجودها المتصلة أن يقنع أصحاب الأعمال أن التمييز في الاستخدام على أساس عنصري أو ديني أمر لا يدعو إلى الاحترام .

وثمة عامل آخر جدير بالذكر ، ذلك أنه قد بدا واضحاً أنه إذا هوجم التمييز في استخدام الزوج على أساس عنصري باعتباره مشكلة مفردة وقائمة بذاتها فإن هذا الهجوم لن يؤدي إلى حل للمشكلة . ولنفترض أن رجال الأعمال قد وافقوا على التخلص من تحيزهم ضد الزوج وعلى استخدام عمال مؤهلين بصرف النظر عن جنسياتهم ، فـ الذى يمكن أن يكسبه الزوج بهذا الاتجاه إذا لم يكن فيهم الخبرة للتقدم لهذه الأعمال ؟ وأين يكتسب الزوج الخبرات والقدرات الذين هم في أمس الحاجة إليها ليدخلوا في تنافس مع غيرهم للحصول على هذه الأعمال وحتى يكون هناك تكافؤ فرص بحق في الميدان الاقتصادي ؟ لقد بدا واضحاً لكل ذى عين أن الكفاية في العمل ستظل بعيدة المنال عملياً طالما أن هناك تمييزاً فاحشاً أتاحته الفرصة للتعليم بين الأجناس المختلفة . ومهما يكن من شيء فمن أى زاوية يعالج منها الزوج مشكلتهم فإنهم سوف ينتهون إلى أن من المستحيل عليهم الحصول على شيء ملبوس مالم يفتح لهم باب التعلم على مصاريمه على قدم المساواة مع غيرهم من بقية الشعب . الحق أن حقوق الزوج بأمرىكا التي ينفشدون تحقيقها تدور كلها حول هذا الحق وترتبط به . وهذا الإدراك بالذات لتوعية مشاكه كان أمراً هاماً بالنسبة له ، وسوف يرى مؤرخو المستقبل الذين سيكتبون عن عصرنا هذا أن من وراء هذا التمييز العنصري بكل قساواته وخسائره ومفاسده انبثق عرضاً وعلى غير توقع خير عميم

متفرد في ذاته . فالزنجي الأمريكي وقد حفرته المظالم وغرته الآلام بدأ يدرك قيمة التعليم ، وهب يناضل في شجاعة للحصول عليه ليدفع الثمن لهذا الذي استهدفه لا بالصبر وحده في وجه الشتائم التي انهالت عليه ، وإنما بالعمل الجاد والمثابرة على الدرس والتحصيل .

ترى ما الذي سوف يخططه مؤرخ المستقبل حين يعلق على قرارات المحكمة العليا التي استنكرت فيها التمييز سنة ١٩٥٤ ؟ وما الذي سوف يتخيله سبياً لهذا الاتجاه ذي الأثر الهام في حياتنا ؟ إن اهتمامنا الحاضر بقرارات سنة ١٩٥٤ لن يقل بحال عن اهتمام مؤرخي المستقبل بها ، فنحن نسعى لفهم هذه القرارات على أنها أمثلة للنمو والتقدم في مفهوم فكرة المساواة . والبيانات المتوفرة لدينا بسيطة ومختصرة ، ولكننا نعرف على سبيل الجزم أنه حتى نهاية سنة ١٩٤٠ كانت قوانين الولايات التي أنشأت مجموعة من المدارس العامة للتلاميذ البيض ومجموعة أخرى متصلة للتلاميذ الملونين مساوية لها في الظاهر ، تعتبر من الأمور الجائزة في حدود الدستور . كما يعرف أنه حتى ذلك الوقت حددت المحكمة العليا هذه المدارس المزعومة المنفصلة والمساوية للمدارس الأخرى من جهة واحدة ضيقة لاتكاد تحس . ففي القضية التي تقدم بها أحد الزوج من ولاية ميسوري سنة ١٩٢٨ وكان راعياً في دراسة القانون ، قالت المحكمة إنه مادامت ولاية ميسوري لا تدير مدرسة للحقوق على الإطلاق للزوج ، فإن عليها أن تقبله في مدرسة الحقوق التي أقامتها للبيض وأنه لا يعد من قبيل الوفاء بالتزاماتها أن تمنحه فرصة تعلم القانون على حسابها في إحدى الولايات الأخرى ، هذا القرار على ما فيه من تقدمية بدأ منبثاً لا علاقة له بموقف المدارس العامة المخصصة للتلاميذ الزوج الذين كانت لهم ، حتى في أشد الولايات تعصباً ، مدرستهم المحلية الخاصة بهم وإن تكن أقل شأناً وأقفر وضعاً من مدارس البيض . ومهما

يكن من شيء فإن أية ولاية تمنح تسهيلات مماثلة ومتساوية في ظاهرها في كل مرحلة من مراحل التعليم وعلى كافة المستويات ، كان في وسعها أن تتفادى تطبيق قرار المحكمة العليا وتنفيذه . على أن المحكمة العليا بعملها التاريخي في سنة ١٩٥٤ قضت على نظام المدارس المنفصلة والمتساوية قضاء نهائياً حين أعلنت أن هذا النظام مخالف للدستور في أي مكان . ترى ما الذي حدث بين نهاية سنة ١٩٤٠ و ١٩٥٤ ليحضر المحكمة على قلب نظام تعليمي مألوف في إقليم شاسع كإقليمنا ؟

لا بد لنا أن ندرك منذ البداية أن العوامل التي حملت القضية التسعة على إصدار هذا القرار عوامل متعددة ومتنوعة ومعقدة . كما ندرك أيضاً أن بعض القضية كانوا يكرهون كراهة شديدة التمييز العنصري بنفس الحماسة التي كان يكرهها بها القاضي جرون مارشال هارلان حين سجل وجهة نظره الفريدة في عدم مشروعية نظام المدارس المنفصلة والمتساوية في سنة ١٨٩٦ ، وأن بعض القضية أيضاً لم تكن تربطهم بهذه القضية أية مشاعر قوية سواء أكانت عقلية أم أدبية ، وأن الرأي العام الأمريكي وإن كان من الصعب قياس اتجاهاته وسبر غورها ، كان يميل ميلاً متزايداً إلى معارضة التمييز العنصري . على أن العامل الذي نسمى لكشفه ليس العامل الفردي الذي حفز القضية كأفراد على اتخاذ هذا القرار ، وإنما العامل الذي حفزهم كحكمة عليا على إصداره . وعلى حين كان التمييز دون ماريب محرّجاً ومقلّحاً للأمريكان في علاقاتها الخارجية فإن المحكمة العليا لم يكن لها بالتأكيد أي سلطة أو مسئولية في هذا المجال . ويكشف التقصير في إصدار التشريعات والأوامر التنفيذية بلا عذر واضح خلال السنوات المالية بصدور هذا القرار لوضعه موضع التنفيذ ، عن ضعف الرغبة عند المسؤولين مسئولية مباشرة عن العلاقات الخارجية في ذلك الوقت في التعجيل بتنفيذ هذه القرارات .

وقد ظل الاعتقاد سائداً فترة قصيرة من الوقت بعد سنة ١٩٥٤ في أن شهادة الخبراء والكتابات العلمية التي نشرها عديد من رجال علم النفس الاجتماعي هي التي أقنعت المحكمة بمساوئ العزل التعليمي وأمدتها بالأساس الذي بنت عليها أحكامها بعدم مشروعية العزل والتمييز في التعليم . على أن التحصيل العلمي سرعان ما كشف أن هذا الاعتقاد كان خاطئاً . ومع الاحترام الواجب لعلماء علم النفس الاجتماعي والتقدير لما حققوه من أهداف فقد ثبت أن المحكمة لم تعتمد على آرائهم في سنة ١٩٥٤ بأكثر مما اعتمد عليها القاضي هارلان في سنة ١٨٩٦ حين رفض نظام المدارس المنفصلة والمتساوية . فضلاً عن ذلك فإنه بفحص اختباراتهم العلمية ذات الدلالة ووسائلهم ظهر جلياً أنها تستند إلى قيم تجريبية مختبرة يمكن أن تقنع المحكمة بالاعتماد عليها . وكل ما يمكن أن يقال في شأن إجراءات الشهادة التي تقدم بها علماء النفس الاجتماعيون أنهم كانوا على أبعد الاحتمالات أحسن حالاً من المذكورين في القضية التالية التي رواها البروفسور هيربرت شنيدر من كلومبيا عن جون ديوى .

« أذكر ذات مساء حين كان جون ديوى يرأس جلسة بحث في التزينة في كلية المعلمين أن قرئت في هذه الجلسة غدة بحوث عن الاختبارات العقلية وكانت كلها عن الأقيسة وغيرها . وفي نهاية الجلسة - وأنا أذكر هذه القصة لمجرد التسجيل - قال جون ديوى معلقاً على ما قرئ من بحوث »  
« إني وأنا أستمع إلى هذه البحوث تذكرت الطريقة التي كنا نزن بها الحنازير في المزارع فقد كنا نضع لوحاً من الخشب بين قضبان السور ثم نضع الحنازير في جانب من اللوح وفي الجانب الآخر كنا نوازن بالحجارة حتى يتم التوازن وعندئذ نزل الحنازير ثم نغنم وزن الحجارة المعادلة لوزنه » .

وإذا لم تكن شهادة العلماء هي التي حفزت المحكمة على إصدارها

قرارها فماذا إذن الذى عجل بصدوره ؟ أعتقد أننا لى نحدد العامل المساعد يجب أولاً أن ندرك بعض المبادئ الأساسية المعنية حول طبيعة الإجراءات القضائية ومستلزمات الدفاع المؤثر . وأخى بذلك أنه كما تقنع قاضياً بتغيير نظم وأوضاع قانونية مستقرة وثابتة فإنه يجب أن تخاطب عقله وعواطفه فى وقت واحد لأنهما معاً يكونان إحساسه بالظلم . وأنت حين تحاول أن ترضى عقله فإنه لا يكفى فى ذلك أن تقول إن النظريات العامة القديمة خاطئة من حيث تطبيقها على الظروف الراهنة المعنية ، بل يجب أن تقول أيضاً إن هذه النظريات والمبادئ تنطوى فى ذاتها ، إن أحسن تفسيرها ، على هدى من شأنه أن ينير الطريق للوصول إلى قانون يحقق الحق والعدل . وفى هذا ينبغي ألا يقتصر على إقناع عقله بأن القانون أخطأ فحسب وإنما بإقناعه أيضاً أن القانون فى ذاته يمكن أن يوفر العلاج الناجع ، يستطيع أن يشعر بحريته فى تصحيح الخطأ دى أن يس ما للنظام القانونى من استقرار واستمرار ، لأنه فى هذه الحالة سوف يستبدل إجراء صحيحاً بإجراء خاطئ ، وكل هذا فى طوقه أن يعزم على إجراءاته إذا استطعت أن تحرك فيه القوة الدافعة عن طريق إشعاره بوقوع الظلم ، أو بمعنى آخر إشعاره بالإثارة التى تحرك غدر الإنسان ومشاعره حين يشاهد نفسه وجهاً لوجه ظالماً يرتكب ضد إنسان برى . وعلى أى فتحقيق أى تغيير ضخم سواء فى القانون أو فى إقناع الناس ينبغي أن يرتكز على كل من المنطق والعاطفة ، أى لا بد من مخاطبة عقول الناس وعواطفهم لإمكان الفوز بتأييدهم للقضية المنشودة .

وعلى هذا فإن علينا أن نبحث عن سببين أو أكثر كانا حافزين لإصدار قرارات المحكمة فى سنة ١٩٥٤ ، على أن يكون أحدهما منطقياً خاطب عقل القضاة ، والآخر عاطفياً حرك مشاعرهم ، على أن يكون الأول قه رسم ( م ١١ - الإنسان )

طريقاً منطقياً تعتمد عليه المحكمة في إسقاطها لقاعدة التفرقة العنصرية دون خرق لثبات القانون واستمراره . هذا السبب المصاحب في ظني هو ما وقع في الثلاثين سابقين رفعا إلى المحكمة وخُصت وناقشت حججهما معاً وأصدرت فيهما حكماً في يوم واحد في ربيع سنة ١٩٥٠ . وفي ظني أيضاً أن هاتين القضيتين كان لهما الأثر البين في توجيه المحكمة وتعليمها على مستوى جديد في منهج المساواة الإيجابية . فإن صح ظني ، فكلتا القضيتين تعتبران درساً هاماً موضوعياً ينبغي أن يوضع موضع الاعتبار في دراستنا لما دخل على القيم الاجتماعية من تعديل وانتشار .

والقضية الأولى قدمت للمحكمة من تكساس . ولما كان الرسميون من رجال الدولة في تكساس قد أدركوا أن ولاية مسوري قد خسرت قضيتها أمام المحكمة العليا لأنها فشلت في أن تنشئ مدرسة مستقلة منفصلة للحقوق يتعلم فيها أبناء الزوج وحدهم فإن هؤلاء الرسميين واجهوا مشكلتهم في تكساس بإنشاء مدرسة للحقوق منفصلة للزوج . واستناداً إلى ذلك وإلى قيام مدرسة منفصلة للزوج في ولاية تكساس قررت الولاية أن في طردها للطلاب الزوج من مدرسة الحقوق التابعة لجامعة تكساس عملاً مشروعاً يجيزه القانون إذ له ما يبرره . ولما كانت الولاية قد أظهرت شيئاً من الكرم والسخاء إلى حد ما في إنشاء المدرسة وتجهيزها فقد ظنت أن هذا النزاع الذي طرحته على المحكمة سوف يلقى قبولا من القضاة . لكن هذا كان من الممكن أن يجوز على المحكمة لولا أن المدرسة موضوع النزاع كانت بالصدقة مدرسة للقانون ، والقانون هو موضوع القضاء ومادتهم . والنظام القانوني هو ما يعرفه القضاة حق المعرفة بكل تفاصيله ، بل هو الشيء الوحيد الذي يعتبر كل قاض نفسه خبيراً فيه وأنه أحكم من أى خبير تربوي في تقدير شئونه . ومن ثم فقد كان كل قاض يشعر بينه وبين



نفسه أنه كفه الحكم على المدرستين ، وأنه قادر في كفاية على المقارنة بين نظاميهما والتيسيرات الممنوحة لكل منهما . وفي ظل هذا قضت المحكمة بالإجماع بأن المدرستين ليستا متساويتين لأن مدرسة جامعة تكساس تحظى بشهرة أوسع ونفوذ أكبر وبنوعية أميز من المدرسة الأخرى ، ولأن مدرسة الزنوج لا تتيح الفرصة للطالب فيها بالتعامل مع البيض أو الاختلاط بهم ، وهم الذين سوف يتعامل معهم ويبني علاقات بارزة حين يصبح محامياً في المستقبل . وقالت المحكمة إن مقتضى المساواة الذي ينص عليه الدستور يبدو أمراً أبعد وأعق من مجرد المساواة في المباني والكتب والدولارات . إنه يشير علاوة على هذا إلى قائمة واسعة من العوامل غير المنظورة التي لا تقدر بالكم ولا تقاس بالحجم ، وهي تشير بصفة خاصة إلى التجارب الاجتماعية والعلاقات الإنسانية التي لا يمكن الاستغناء عنها والتي يتمثل في ظلها الفرق بين مجرد التلقين وبين التربية والتعليم للطالب . وعلى هذا الأساس يكون الوصول إلى نتيجة في هذه القضية أمراً من السهولة بمكان ، وهو ما فعلته المحكمة سنة ١٩٥٤ حين قضت بأن التفرقة والعزل العنصري في التربية والتعليم ينطويان بالضرورة على خرق لمبدأ المساواة . وما دامت الأمور غير المنظورة والاعتبارات غير الملبوسة قد أدخلت في الاعتبار ، فقد توفر أساس يمكن من قلب النظام السابق بأكمله . والامور غير المنظورة والاعتبارات غير الملبوسة لا يمكن أن تكون على ما ينبغي أن تكون عليه إذا كانت المدرسة تقوم على العزل والتفرقة العنصرية . إذ العزل والتفرقة العنصرية يجعلان من النص القائل بأنها مدارس منفصلة ولكنها متساوية مجرد تعبير معناه في الحقيقة منفصلة وعلى ذلك غير متساوية .

ومهما يكن من شيء فكل ما أشرنا إليه فرضاً هو الطريقة التي أمكن

بها إقناع عقول القضاة في هذه القضية ، ومع ذلك فالإقناع الفعلي وحده لا يستطيع دائماً أن يتغلب على الأوضاع المستقرة الثابتة التي تنقل إلينا بالقصور الذاتي والتجديد القياسي للأنظمة القائمة . ومن ثم فلكي نفهم العوامل التي أدت في النهاية إلى تحريك الأوضاع يجب أن نبحث عن القوى الدافعة التي حركت القضية وأثارت الناس عاطفياً ضد وضع معين . واعتقد في ظروفنا هذه أن الذي دعا المحكمة إلى إصدار قرارها هي الظروف التي هيأتها قضية أخرى كانت منظورة مع القضية الأولى في وقت واحد - هذه القضية كانت عاصمة من ولاية أوكلاهوما من رجل يدعى ج. ماكلورين حصل على شهادة الأستاذية في التربية ( الماجستير ) من جامعة الولاية ورغب في مواصلة دراسته بنفس الجامعة للحصول على الدكتوراه في التربية ولكن السلطات الجامعية استبعدته على أساس عنصرى مما اضطره إلى أن يحصل على قرار من المحكمة الاتحادية يلزم الجامعة بقبوله . ولم تحاول ولاية أوكلاهوما إنشاء مدرسة عالية منفصلة للزواج كما فعلت ولاية تكساس بل نفذت قراراً بأن الزواج مباح لهم الدخول إلى الجامعة ولكن على أساس معاملتهم معاملة تمييز وفصل عنصرى .

وطالما أن الأطفال البيض يهودون الآن والسعادة تنعمهم وهم يلعبون في أندية مدارسهم الخاصة وكذلك الملونون وهم يلعبون في مدارسهم الخاصة بهم ، فإن أى قاضٍ يكون حسه دون الإرهاف للرجل المتوسط ، يستطيع أن يتخلص من الشعور بالنفص تجاه أى منظر من مناظر التمييز العنصرى . هذا القاضى الجامد الحس نوعاً يستطيع أن يكون لنفسه عادة رؤية العنصرين منفصلين وأن ينمى في نفسه وفى تفكيره هذه العادة وأن يبرر ذلك بقوله : « إنهم يبدون سعداء وكل منهم منفصل عن الآخر ، ثم يمضى في تبريره فيقول : ولو أتى لم أكن لأرضى عن فصلهم منذ البداية ولكن

كيف لى أن أفضى بأن مافعلته الولاية سنوات وسنوات طوالاً عمل مناف للدستور ؟ . وقد يستمر فى هذه المحاجة على هذا النقط طالما أنه لم يحمل على فهم الحقيقة الأولية ، وهى أن حياة الفرد فى المدرسة ليست إلا جزءاً من حياته الكاملة فى المجتمع وهى جزء من حياته أثناء مدة الدراسة ، ولكنها بعد الدراسة ليست مجرد جزء - إن هذا القاضى صاحب هذه الفروض فى حاجة إلى طريقة ما أو وسيلة ما يتعلم منها أن حجرة الدرس فى المدرسة لا يمكن عزلها أو فصلها عن المجتمع الكامل الذى خلقها وأنشأها .

هذه هى الحقائق التى تجلت للقضاة فى قضية ماكلورين . وما فعلته ولاية أوكلاهوما دفاعاً عن نفسها فى هذه القضية هو أن وضعت أمام المحكمة صورة حية للتمييز العنصرى ملخصاً لما يدون باسم فصل الملونين ، مليناً بالصور الناطقة التى لا يغيب مغزاها عن أشد القضاة جوداً فى العاطفة . فماكورين على خلاف كل أبناء جنسه لم يؤثر البقاء بعيداً عن أنظار البيض منزوياً فى فناء مدرسته بل دخل دوائر البيض وطالب بأن يحصل على أى شهادة أكاديمية فى الترية وقد سمح له بدخول الجامعة ولكن أى معاملة عومل بها فى الجامعة باسم الترية وفى ظل أوامر الولاية وهباتها التعليمية العليا ؟

« لقد طلب إليه أن يجلس فى عزلة فى مقعد معين فى حجرة داخلية ملحقة بالفصل ، وأن يجلس على كرسى معين فى حجرة المكتبة لا يتجاوز به إلى غيره ، ولا يستعمل الكراسى الأخرى العادية الموجودة فى حجرة المطالعة ، وأن يتناول طعامه على مائدة معينة وفى وقت مختلف عن الوقت الذى يتناول فيه الآخرون طعامهم فى الكافيتريا المدرسية » .

وقد أوقعت المحكمة العليا فوراً وبجزم هذه الإجراءات المنافية للإنسانية . وفى أثناء نظر المحكمة للقضية تكشف حقائق أخرى مثل السور الذى كان

يوضع حول المكان الذى فيه ماكلورين ، ومثل اللافنة التى كانت توضع فوق السور « مخصص للونين » ، ومثل جلوس ماكلورين خلف البيض لا يرى منهم إلا أقبعتهم . فى ضوء هذه الحقائق عن موقف ماكلورين يستطيع الإنسان أن يرى التمييز العنصرى من وجهة نظر المستهلك وأن يفهمه ويحكم عليه وعلى مافعله للجنس البشرى كله ملونين وييضاً على السواء .

لقد اقرضت أن هاتين القضيتين اللتين فصلت فيهما المحكمة سنة ١٩٥٠ هما اللتان هياتا المحكمة عقلياً وعاطفياً لإصدار قراراتها ضد التمييز العنصرى فى سنة ١٩٥٤ . تلك القرارات العظيمة التى دفعت بأمريكا إلى أعظم الأعمال الاجتماعية طموحاً وأججداً فى القرن العشرين . إن عدم التمييز سوف يتغلغل فى كل شىء فى حياة الشعب ، ولقد مضى شوطاً بعيداً وقضى على التعصب الشديد للقديم وهى الظروف لوقف مد التعصب وعكس تياره .

ومهما يكن من شىء فعدم التمييز ، كما هو مفهوم الآن ، ليس كافياً ، وسوف تحل المرحلة التالية للمساواة الإيجابية حين تدرك جماهير الشعب إدراكاً كاملاً أن الولايات المتحدة الأمريكية وطن للإنسان وليست وطناً للبيض مع بعض حقوق ممنوحة ومكفولة للآخرين . وكما أن الوطن لا ينتمى إلى مذهب دينى مفرد ولا إلى جماعة عنصرية منفردة ، وكما أن التسامح الكريم فى أعلى مراتبه لا يحقق المساواة بالنسبة للدين ، كذلك هو لا يحققها بالنسبة للعنصرية . والحق أن حصول هاواى على مرتبة الولاية فى الاتحاد الفيدرالى قد حدد البداية لعصر جديد . ومن ثم فإن عاجلاً أو آجلاً سوف يحسم الأمر يكون أمرهم على المستوى الرفيع للمساواة الإيجابية ، وسوف يقررون أنهم فى جميع أعمالهم ومختاراتهم لن يعترفوا بجنس رسمى أو عنصرية رسمية .

### بين المساواة والحرية :

إن الحقيقة التي لا مرية فيها والواضحة وضوح الشمس وهي أن الملوك والراعياء والملوك والعبيد والرجال البيض والحر والسمر والسود ، كلهم أعضاء في جنس واحد ، قد أصبحت جليلة جلاء يتيح لأي فرد مهما يكن ويسمح لكل إنسان أن يتعلم ، أن يطالب لنفسه بقدر من المساواة المشروعة .

إن الحقائق الفسيولوجية البسيطة التي توحى إلينا بالحس تواجهنا دائماً بالتحدي ، فهي تخبرنا دائماً بأن التمييز القديم المزعوم بين الرجال البيض والرجال الملونين ماهو إلا خداع مكشوف ، فالرجال الذين يسمون أنفسهم بالبيض ليسوا في الحقيقة بيضاً على الإطلاق ، وإنما فيهم ظلال قرمزية أو زيتونية ، ومن ثم فكل كائن حي على ظهر هذه البسيطة من البشر « ملون » ولا جدال . فإذا كان كوننا ملونين أمراً ثابتاً وحقيقة واقعة فغنى هذا أننا جميعاً ملونون كما يستبين كل إنسان يرى بنفسه ويحكم بنفسه . وقد يكون الورق أبيض ولكن البشر ليسوا بيضاً اللهم إلا قلة قليلة من تسميم « عبدة الشمس » . والمساواة الفسيولوجية بين البشر من ذوى الأوضاع الممتازة والبشر من ذوى الأوضاع الحفيرة ليست من الأمور الخفية بل هي من الأمور الظاهرة وهي دائماً تسلم ذوى الأوضاع الممتازة إلى الضيق والحرج . وبعض الحكام الأذكياء من أمثال بريكليس في زمانه وستالين في أيامه كانوا يناون بأنفسهم عن أنظار الناس ولا يظهرون للشعب إلا في مناسبات الاحتفالات العامة العظيمة ويؤدون معظم معاملاتهم عن طريق الوسطاء والرسل فقد أدركوا أن الشعوب لن يعتبروهم معصومين أو فوق البشر إذا اكتشفوا أن الجوع والعطش قد يملان بهم ويتغلبان عليهم ، وأنهم يصيرون عرقاً من الخوف وتقشعر أجسامهم من البرد ، وأن أمعائهم قد تتعرض للتلبك الذي يتعرض له غيرهم . ومن هذه الناحية كم يساوى

الآلهة والجاه والملك في نظر ملك إذا كانت مئاته تملأ وتحملة على أن يفرغها في التو والحين كما يفعل أى أحق من رعاياه ؟ هذه الوظائف الطبيعية والأولية للجسم وأجهزته هي التي تكشف المستور وتعلم الجواهر المستتلة أن يعرفوا عن حكمهم أكثر عما هو مفروض أن يعرفوه ، ففي روما القديمة مثلا على الرغم من المجد الذي كانت تخله الجواهر على يوليوس قيصر ، وعلى الرغم من الانقياد الذي كانوا يظهرونه له ، فإن هذه الجواهر ذاتها لم يدهشها أن ترى قيصر يدمى من جراحه حين طعن بالجنجر .

هذه الملاحظات نفسها تنطبق على نفس المدى في المقارنة بين الرجال من مختلف الأجناس فالبيض والصفر والحر والسر كما يدركوا أنهم جميعاً يتساوون مع غيرهم من ذوى الألوان الأخرى عليهم أن يعودوا إلى أبسط مظاهر الفسيولوجيا البشرية فالحقائق والوظائف تنطق معبرة عن ذاتها ومؤيدة المساواة بين جميع البشر على اختلاف ألوانهم . ولعل هذا هو أحد الأسباب في أن فكرة الجنس الممتازة أو سيادة البيض المزعومة كان محتوماً أن تنداعى وتسقط آخر الأمر . ولربما بدا كورتيز في المكسيك وكليف في الهند ، وغيرهما من بقية القاتمين آلهة في أعين الناس في أول وصولهم ، ولكن طول مكثهم وألفة الناس لهم مدة طويلة قد أسقط هذه الحالة من فوق رؤوسهم ، وعلم الناس أن هؤلاء الأجانب ليسوا مقدسين ولا آلهة ، بل ولا مختلفين عنهم في شيء ، وإنما مجرد بشر مثلم مثل سائر الناس يعرضون للهجوم والخطأ والاضطراب والقلق ، شأنهم شأن الآخرين . والحق أنه حين تتكشف لأعينهم هذه الحقائق لا يبقى أمامهم للغموض منهم إلا انتظار اللحظة المناسبة ، والتاريخ يحدثنا في جميع أطواره عن الإمبراطوريات التي انهارت نتيجة لهذا الإدراك وظهور التشقى في الواجهة المصطنعة للحكم الإمبريالى .

وفي القرن العشرين تضامنت العوامل العسكرية مع العوامل السياسية والسيولوجية والاقتصادية في حزمة واحدة لتقوى من المطالب العامة في الحصول على الاستقلال القوي والمساواة الإنسانية . وليس يعنينا في هذا المقام في كثير أو قليل أن نعرف أين تعلم الناس في بلد ما أو آخر حقهم في المطالبة بوضع متساو مع بقية دول العالم ، وإنما الذي يعنينا هو أن في كل جبهة من جبهات العلاقات الاجتماعية كان الناس يجتمعون ويسبرون تحت علم المساواة . والمساواة هي أمنية العصر السائدة ، ففي كل قارة من قارات الأرض يسمى الناس جادين لتحقيق المساواة مع الآخرين في كل صورة من صورها ، مساواة في القوى النووية وفي القوات العسكرية ، والطاقة الصناعية ، والتعليم الفني ، وفي الإسكان العام ، وفي البضائع الاستهلاكية ، وفي ضمان الرعاية الاجتماعية . ولما كانت مثل هذه المطالب الضخمة هي من النوع الذي لا يقدر على تحقيقه أو الإشراف عليه على مدى واسع إلا الحكومات ، فإن المطالبة بالمساواة في كل مكان قد أحدثت ضغطاً مباشراً في كل مكان للتوسع في الخدمات الحكومية ، وتقديم التسهيلات العامة للشعب . ومهما يكن من أمر فسواء أكان الشعب في بلد معين يملك الإمكانات المطلوبة مباشرة أو يكتفي بتقديم معونات مالية للمساعدة على تحقيقها ، فإن تقدم المساواة يتطلب حتماً زيادة في التنظيم وتوسعاً في التدخل الحكومي ، والحكومة التي تأخذ على عاتقها أن تبارى في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية غيرها من الحكومات المنافسة ليس أمامها من سبيل تسلكه إلا التوسيع في مواردها من الموظفين والأجهزة والأموال ، ذلك أن المساواة المدنية الحقيقية باهظة التكاليف إذا أخذت مأخذ الجد ، ولم تقتصر على مجرد الوعود البلاغية الرئاسية في الخطب والرسائل .

ولكن لنفترض أن زعماء بعض مجموعات من الأقليات في منطقة بعينها طالبوا باعتمادات معينة في باب المصروفات العامة لتحقيق أغراض معينة تخص قضيتهم . ولنفترض أيضاً أنهم طالبوا بشدة أن تنبذ بعض الحريات الشخصية بقدر ضئيل نسبياً لصالح تأمين مبادئ المساواة . ولكن موضوعين فنفترض أنهم طالبوا باستصدار تشريعات تستهدف جعل نشر أية بيانات أو صور الغرض منها تصوير الإفساد أو الغواية أو الإجرام أو الانحراف أو انعدام الفضيحة بين أفراد طبقة معينة من المواطنين أو بين أفراد جنس معين أو لون معين أو جماعة دينية معينة ، جريمة يعاقب عليها القانون . وكذلك أية محاولة تبغى احتقارهم أو السخرية منهم أو الطعن فيهم والتقليل من شأنهم . وهم يزعمون في معرض الجدل أن مثل هذا القانون الذي يسمونه قانون القذف في حق الجماعات سوف يحول بين المتطرفين ومثيري الشغب وبين إثارة الشغب والفوضى بتشهيرهم بالأقليات ودعمهم بما يحيط من شأنهم ، وأن مثل هذا القانون من شأنه أن يدعم ويحمي قواعد المساواة بين جميع الأجناس . وإذا كان مثل هذا القانون قد ينتقص عرضاً بعض الحرية الشخصية في التعبير فإن الكسب الذي سوف يعود على المجتمع من إصداره ، سواء في ناحية النظام المدني أو التوافق أو المساواة ، يستحق مثل هذا الانتقاص . وإذعاناً لهذا الاتجاه أصدرت الهيئة التشريعية في ولاية إلينوى مثل هذا القانون في سنة ١٩٢٧ الذي فرض غرامة على مثل هذا العمل لا تتجاوز مائتي دولار .

ولكي ندرك ما يتضمنه قانون القذف في حق الجماعات لابد لنا أن نفهم ما لا يتضمنه ، فهو ليس قانوناً ضد من يعكر الأمن والسلام ، ولا ضد من يثير الشغب ، ولا هو ضد من يكون جماعات من العامة للقيام ببعض أعمال العنف ، ذلك أن ولاية إلينوى كغيرها من الولايات لديها من القانون



في كتاب التشريعات الخاص بها مما تقع تحت طائلته مثل هذه الاعمال ، وما من أحد قد أثار جدلاً حول صحتها وسلامتها من الناحية الدستورية ، ولكن قانون القذف في حق الجماعات مضى إلى أبعد غوراً من ذلك ، فهو يستهدف التحكم في القول دون الربط بين ما يترتب على مثل هذا القول من العمل المباشر أو العمل الذي هو نتيجة بالضرورة لمثل هذا القول . فهو يحاول أن يمنع غرس بعض الأفكار السيئة الخبيثة وما قد يصاحبها من معان فكرية غير سليمة في عقول الناس ، سواء أدى هذا النشر إلى اللجوء إلى العنف أو عدم اللجوء إليه . والمجادلون عن هذا القانون يشيرون دائماً إلى الممارك الدموية التي يحفل بها تاريخ ولاية إلينوى التي كان سببها المنازعات بين الأجناس ، ومن ثم يرون أن وقف روح البغضاء والعداوات بين الأجناس المختلفة من الأقليات يجب أن يوقف منذ البداية ، وهم لذلك يعتقدون أن واجب الولايات يقتضيها أن تمنع كل دعاية سيئة مفرضة قبل أن تستفحل وتصل إلى عامة الشعب ، فتثير العداوة والبغضاء في نفوسهم .

وقد حدث بعد الحرب العالمية الثانية بقليل ، أن تقدم أحد المتعصبين الفلاة والمعروف باسم « جوزيف بوهارنيه » بعد أن أدين في إلينوى بتهمة خرق قانون حماية الأقليات ، بالناس للحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية يطلب فيه نقض الحكم الصادر ضده ، مستنداً إلى أن قانون القذف في حق الأقليات قانون غير دستوري . وكانت الوقائع التي تضمنتها قضية بوهارنيه بسيطة محكمة الصياغة ، ولم تتضمن شيئاً عن أى عنف ارتكب أو تكبير للأمن والسلام . وكان كل ما تضمنته أنه في أحد اجتماعات ما يدعى « هيئة عصبة الدائرة البيضاء » قد وزع مجموعة من النشرات شجرت في عبارات مستهجنة بالسود من زنج شيكاغو ، وطلبت إلى عمدة المدينة ومجلسها العمل على كفهم عن اختراق حرمة مساكن البيض والتحيف على الأراضي المجاورة

لأحيائهم . وفي أثناء محاكمته في شيكاغو أبدى بوهارنيه استعداداه ليقدم الدليل على صحة البيانات المنفردة التي ذكرها عن الزوج ، وأن انتهاكهم للحرمان وسرقاتهم كلها أمور واقعية وحقيقية ، ولكن القاضى رفض الاستماع لأدلته . وقد حكمت المحكمة العليا على ضوء هذه الوقائع بأن قانون القذف في حق الجماعات قانون دستورى ، وأن إدانة بوهارنيه طبقاً لأحكامه قانونية ودستورية ، وكان الحكم بأغلبية خمسة أصوات ضد أربعة .

وما يعيننا في المقام الأول في الوقت الحاضر ليس هو الأوضاع الفنية للقانون الدستورى ومشاكله ، وإنما الذى يعيننا هو المبادئ الأساسية للحكم الديمقراطى ، ومن وجهة نظرنا فإن قانون إلينوى وقرار المحكمة العليا بدستوريته كلاهما خاطئ . وبعض القراء قد لا يقرون قرار المحكمة فور علمهم بأن المحكمة لم تمكن بوهارنيه من أن يدافع عن نفسه بإثبات صحة الوقائع التى نسبها إلى الزوج ، وسوف يدللون على صحة ما ذهبوا إليه قائلين إنه إذا كان قد قال الحق ، فإن وجهة نظر المجتمع واهتمامه لما سوف يقول لن تتغير ، سواء أكان قد أدلى بهذه الحقائق بقصد سيئ وبغرض التشهير أم قالها بقصد حسن وبغرض سليم ، وأن الأقوال والأفكار التى تقال لتكوين رأى عام أو توجيه سياسة عامة لا ينقص من قيمتها صدورها من شخص سيئ أو من لسان حاقد . ونحن إذا لم نستطع أن نتق في وعى الناخبين وقدرتهم على التمييز بين الخبيث والطيب وبين ما ينفع وما لا ينفع ، فإننا في الوقت نفسه لانستطيع أن نحملهم المسئولية الأدبية عن كل ما يؤدونه من أعمال . وإذا كان لنا أن نعدم مسئولين عن حسن سير الأعمال واتجاهاتها العامة فينبى أن تؤمن بأنهم هم وحدهم الذين يستطيعون أن يقرروا ما هو خير للمجتمع وما هو شر له .

ومهما يكن من شيء ، فمن منا يستطيع أن يحث القضاة على أن يرجحوا  
بسماع أدلة كتلك التي كان بوهارنيه يريد أن يدلي بها ؟ وترى هل ينبغي  
للقاضي أن يسمع بسماع أدلة وشهادات سواء أكانت صادقة أم غير صادقة  
إذا كان الغرض منها قبل كل شيء هو إلحاق الإهانة وصب التحقير على  
جزء من المجتمع الذي نعيش فيه ؟ وترى هل يريد أحد منا من القاضي أو  
من المحكمين أن يقرروا بعد سماع مثل هذه الأدلة ما إذا كانت صحيحة أو  
غير صحيحة في الواقع ؟ ما أظن أن شيئاً أسوأ من هذا يمكن أن يتصور  
حدوثه . ولنتصور أن قاضياً بعد أن قرأ كتاب الأحكام في ولاية إلينوى  
وعلم أن القانون ينص على أن الجماعات يجب ألا تهم بنقص في الفضيلة ، ثم  
بعد هذا وبعد سماع أدلة الجانبيين في الدعوى يصدر قراراً في موضوع التحلى  
بالفضائل أو عدم التحلى بالفضائل من جانب الزوج أو اليهود أو الكاثوليك  
أو الأيرلنديين أو الإيطاليين أو البولنديين أو أية أقلية اجتماعية أخرى .  
وصوروا باقراى الأعراف مثل هذا الموقف كما يحلو لكم حين يعهد بإصدار  
مثل هذا القرار للمحلفين ، المحلفين من العلمانيين أو أى نوع شتم من  
المحلفين . إن مجرد التفسير في هذا يكاد يكون أمراً لا يحتمله أحد ، فنحن  
الشعب لم ننشئ المحاكم ولم نكون هيئات المحلفين لتصدر قراراً في المزايا  
العامة لمجموعة من مجموعات الشعب الذى نعيش معه . إن القضاة والمحلفين  
لا يستطيعون أن يبرزوا تصرفات جالية بأسرها أو يدافعوا عنها بمجرد أنهم  
لا يستطيعون اتهام هذه الجالية كلها ، ومن ثم فإن حكمها بالبراءة له أهمية  
كحكمهم بالإدانة سواء بسواء .

ومهما يكن من شيء ، فعلى أى وجه قلبت الأمر فهو ينطوى على خروج  
عن المألوف والعرف عند التطبيق ، ومن ثم يبدو أن قوانين القذف في حق  
الجماعات أو الأقليات قوانين غير مقبولة سواء أجاز القاضي للمتهم حق الدفاع

غن نفسه بمحاولة إثبات العبارات المتضمنة للقذف العام لم يجر ذلك ، فالحاكم ليست أما كن للبخاصة في الأهلية للخير أو الشر ، بل وليست أما كن لتقرير أهلية جماعة للخير أو الشر بصفة عامة كجموعة ، وإنما وظيفة المحكمة هي الحكم في النكث بالعهد في واقعة محددة حددها القانون ورتب على الإتيان بها بعمل معين صريح عقوبة معينة أو تقرير واقعة معينة من غش أو تدليس أو إهمال ، ومهمة المحكمة هي في الواقع تقويم معاملات الناس في وقائع معينة وليست بأية حال تقويم مسلك البشرية بصفة جماعية . ومامن محكمة مدنية يمكن أن يدخل في اختصاصها أو في سلطانها أن تصدر حكماً على مسلك جماعة بأسرها من المجتمع الذي نعيش فيه .

وفضلاً عن ذلك فثمة أمور أكبر من ذلك ينبغي ألا تغيب مضامينها عن أذهانتنا ونحن ندرس هذه المشكلة ، ولنفرض أننا نقوم باختبار صحة قانون القذف الذي أصدرته ولاية إلينوى من الناحية العملية على فرض أن السلطات المعنية في الولاية ستقوم بتطبيقه حرفياً ولن تسمح بأى تجاوز عن حدود النص وأنهم بهذا سوف يصادرون كل المنشورات والمطبوعات التي تصور الإفساد أو الغواية أو الإجرام أو انعدام الفضيلة عند جماعة من الناس أو أقلية من الأقليات... الخ ، أليست النتائج المترتبة على هذا التطبيق الحرفي مما يثير الاهتمام ؟ وبالطبع ستبدأ الولاية بمحاكمة كل من يقوم بتوزيع التوراة التي تصور في عديد من مواقعها فساد اليهود وتتلو التوراة والأنجيل لا شئ إلا لأنها تصور المسيحيين وقد خذلوا المسيح في ساعة المحنة العميقة ، وبالتالي سوف يحظر نشر كتب الأدب اليوناني لأنها تتعت كل الشعوب الأخرى بالبرابرة ، ولن تقلت من الحظر كتب المؤلفين من الرومان . قهى قد غضت من أهل الغال ومن التوتون ومن الإيطاليين على السواء ، والكتائب المسيحيون في القرون الوسطى ليسوا بأقل ذنباً ، فهم

قد هاجموا المسلمين واليهود . ودأبى قد خص بعض أصحاب المهن والأعمال بالخشى فى النار ، والسكائوليك والبروتستانت كلاهما قد كتبوا أشياء فضيحة عن كانوا يعتبرونهم ملحدين وكفرة ، والنعت بالإلحاد إذا فهم على وجهه وجمع من جميع أطرافه لشمى كل الذين كانوا يعيشون فى ظل المسيحية ، وشكسبير لم تغل كتاباته من تعريض ، فقد عرض بالفرنسيين والإيطاليين وأهل ويلز والهولنديين ، وعشرات غيره من الكتاب ابتداء من شريدان وديكنز حتى شوجيمس جويس قد سبوا الأيرلنديين . وليس هذا لحسب بل إن كل مؤلف أو سياسى دافع أو احتضن قضية الزوج وتحريرهم أو وقف إلى جانب حقهم فى المساواة بغيرهم من البشر لابد أن يكون قد أذنب من ناحية تصويره للفساد . والنقص فى الفضيلة من جانب معين هو جانب الأقلية البيضاء السائدة وهؤلاء جماعة أيضاً ومن حقهم أيضاً أن يكون لهم حس الجماعة .

وإذا كان الأمر كذلك فإن الحظر والمصادرة فى كل ما يتصل بالقذف فى حق الجماعات سوف يشمل كل ما له قيمة من الأدب شعراً كان أو ثراً بما أصدره الزوج الأمر يكون حتى الآن .

وإذا كان المدافعون عن قانون القذف فى حق الجماعات يستطيعون أن يتأسكروا بعد قراءة الفقرة الماضية فقد يعترضون قائلين : إن هذا التطبيق الحرفى لم يكن هو الذى نعينه ، إنه ليس هذا على الإطلاق ، فالقضاة كلهم يعرفون أن القانون إنما صدر لحماية الأقليات ولم يصدر لتكسيهم أو لفرض الرقابة على الآداب الكلاسيكية ، ونحن نتق فى حكمة القضاة فى تفاديهم لكل النتائج غير المرغوب فيها وسوف يفسرون القانون تفسيراً مناسباً فى كل حالة تعرض عليهم ، ومن ثم اعتمدوا على القضاة فى تطبيق القانون .

وهذا الدفاع الأخير يسلمهم إلى الوقوع تحت طائلة القول المأثور عن المساواة والحرية في المجتمع الديمقراطي ، بل ويعطينا مفتاحاً لإدراك مفهوم هذا القول - والقول المأثور فيما أذكر يجرى هكذا : ( حينما يحاول المتحمسون أن يعملوا على نشر المساواة المدنية بالانتقاص من حرية الفكر والقول ، فإنهم دائماً وباستمرار يهزمون أهدافهم ويلغونها . وإن شئت الواقع فانظر إلى التناقض الذي وقع فيه هؤلاء المتحمسون لقانون القذف في حق الأقليات ، فهم كما يضمنوا ما أملاوا أنه ينطوي على كسب في جانب المساواة اقترحوا الانتقاص ، لامن نوع واحد من الحرية وهو حرية القول ، بل أسرفوا على أنفسهم وانتقصوا من نوع غال من المساواة نفسها والمساواة أمام القانون . فهم لم يطالبوا فقط بتحديد حرية الصحافة بل طالبوا أيضاً بأن نعهد بمقاديرنا إلى تصرف قضاة معينين ، وهو تصرف لا يمكن التكهن به ، فهو يختلف من قضية لأخرى ، وهم بهذا يرغبون إلينا في أن نعطي كل محكمة سلطة لجنة التحقيق لتحقق وتقرر ما إذا كان هذا الكتاب أو هذه النشرة أو تلك الصورة تحقر أو تتمن أكثر مما تعلم أو تقيد ، أو أنها تعلم وتقيد أكثر مما تتمن أو تحقر ، أو أنها من القدم ترجع إلى عهد بعيد ، ومن ثم اكتسبت حصانة زمنية تمكن لها من أن تتمن وتحقر ما شاءت دون أن تقع تحت طائلة القانون .

ترى أئمة ما يسمى المساواة السياسية دون حرية ؟ على الرغم من كل التفسيرات التي تعج بها المنشورات الشيوعية والديكتاتورية فإن ذلك يبدو مستحيلاً في ظل كل الأنظمة الإنسانية ، ذلك أنه إذا كانت المساواة تعنى ما تواضعنا على أنها تعنيه ، فهو المساواة في المعاملة لكل أبناء الجنس البشري ، فإن اجتثاث الحرية اجتثاثاً كلياً لا يؤكد المساواة بحال وإنما هو بدلا من ذلك يجعل تحقيقها مستحيلاً - وإذا أخذنا الأمور بمفهومنا فإن أى عبيد،

مهما يكن حالهما ، هما أبعد الناس جميعاً عن أن يكونا متساويين على أية صورة ، لأن أيّاً منهما ليس له الحق في أن يطالب بأى مستوى معين من المعاملة ، فأحدهما قد يعامل بكرم ، والآخر قد يعامل بقسوة . وفي كلتا الحالتين مرد المعاملة إما إلى نوع من الرحمة العارضة أو النزوة الطارئة ، ولأن أيّاً منهما ليس له الحق في المطالبة باستمرار نوع المعاملة التي يتمتع بها في لحظة ما ، ومن ثم فهو ليس لديه مقياس ثابت يمكن أن يقدمه ليبنى عليه المقارنة ، ذلك أنه حتى شعوره الشخصي بالتعاسة ليس ثابتاً ولا مستمراً ، والمساواة كما نعيها تنطوي على مشاركة مؤكدة في الخير العام سواء أكان اجتماعياً أو قانونياً . ومن ثم فهي من الناحية الوظيفية لا يمكن أن تفصل عن حرية الفكر والقول لأنها لا تعيش على مجرد نظريات قانونية تحسب بل تعيش وتتمو في مجتمع إنساني واقعي .

والحق أن المثل العليا لكل من المساواة والحرية متداخلتان ومرتبطنان ارتباطاً تاماً في كل المعاملات التي تجري في مجتمع ديمقراطي بحيث لا نستطيع أن نعرف أيهما هي التي نلجأ إليها - فنلا هناك في عدد من الولايات الأمريكية تشريع يمنع أن يتزوج فرد من جنس معين فرداً آخر من جنس آخر . ترى هل مثل هذا التشريع يعتبر مناقضاً للحرية أو المساواة ؟ في ضوء كفاح الزوج لتحقيق المساواة الكاملة في كل الروابط المدنية تهاجم هذه التشريعات باعتبارها منافية للمساواة . وتستنكر جماعة الزوج هذه التشريعات لأنها مظاهر تتم عن عدم المساواة . وفي الأحوال العادية حين يقع شابان تحت سلطان الحب فإنهما لا يعينهما في كثير أو قليل المساواة العامة بين الجماعات المختلفة إنما الذي يعينهما هو حريتهما في أن يتزوجا كما يريدان . ومن وجهة نظرهما فإن هذه التشريعات التي تحول دون التزاوج بين الأجناس المختلفة تشكل عدواناً قاسياً على حريتهما الشخصية . في الواقع فإن شكرهما من تحيف هذه التشريعات على حريتهما (١٢٢ - الانسان)

تكون أقوى صوتاً وأكثر تحريكاً للعواطف لأنها تتمشى مع الفروض الأساسية لمجتمعنا، وهى أن لكل مواطن حرية اختيار شريكه حياته اللهم إلا فى حالة الطفولة أو العته . ومن ثم فإن قوانين الحيلولة بين زواج الأجناس المختلفة قوانين غير دستورية ولن تلبث المحكمة العليا إن عاجلاً أو آجلاً أن تلغيها، ولكنها مع ذلك تقف فى الوقت الحاضر كتل واضح على أن الحرية والمساواة كلاهما وجهان لشيء واحد ، لا يمكن أن يكون أحدهما دون وجود الآخر . وهذا الشيء هو الديمقراطية الخيرة .

وإذا كان الأمر كذلك فإذا نحن قائلون لتوكفيل وتحليله الألعى لمظهر الرجل الديموقراطى ؟ ألم يحذرنا منذ قرن ونصف من الزمان من أن قيام المساواة وإشراقها قد ينطوى على احتمال خطير، بانتكاس الحرية وسقوطها ؟ لقد قرأنا أن المساواة مطلوبة لتسود فى كل عمل من أعمال البشر ولكنها سوف تسود بضمن خطير لاعلى حساب الحرية السياسية فحسب وإنما على حساب الأعمال الإنسانية والاجتماعية أيضاً ، وعلى حساب الآثار المرفهة للحس والذوق والإبداع الفردى والفنون الرفيعة التى كانت تقهر بها وتعتد يانتاجها الطبقات الأرستقراطية فى العصور الماضية . ولقد حدثونا عن أننا سوف نصل إلى تحقيق الوجود لرجال المساواة ، وهؤلاء الرجال المتساوون سوف يحدون ويحتضنون ويولدون صفات ومصالح ورغبات الجموع الشعبية ، ومن ثم سوف يفقدون ويمسرون كل ما هو ممتاز وجدير بالذكر فى الأرستقراطية ليكسبوا مكانهم كل ما هو ممتاز وجدير بالذكر فى الديموقراطية - على أن المراقبين الاجتماعيين فى عصرنا الحديث كانوا يؤكدون الحسائر ويترددون فى شأن ما يتصل بالمكاسب . ومهما يكن من شيء فقد أصبحنا اليوم محيطين إحاطة كاملة بصفات رجل المساواة وتجمعت أمامنا صورته لطول إلفنا بها . أما الذى ما يزال زماننا يتطلع إليه فهو الصورة الواضحة للمواطن الديموقراطى كرجل ذى مواهب .



(٧)

## الأصالة فضيلة الحكم

البحث عن الأصالة :

ماهى الأصالة فى النظام الديمقراطى وما الذى نغنيه حين نصف أحد جيراننا بأنه مواطن ذو أصالة ؟ إن الاهتمام بهذا الموضوع يرجع إلى المراحل الأولى التى كانت النظرية السياسية تتحسّس فيه طريقها إلى الظهور. وقد بحث فيها أرسطو بحثاً يتسم بالذكاء والألمعية متتبّعاً فيه الخطوات الأولى التى وضعها كل من سقراط وأفلاطون . وقد فضل فى مدينته الفاضلة أن يكون سكانها من اليونان لأنهم فى نظره أعلى الشعوب محتداً لأن جو بلادهم وطبيعة أرضهم ، هيأتهم ليتفوقوا ويزوا غيرهم فى الذكاء والجرأة اللذين يعتبرهما أرفع الصفات وأعظمها أهمية . وفى القرون التى تلت عهد أرسطو لم تحظ المقالات التى كتبها عن صفات المواطن إلا باهتمام قليل وبموافقة أقل . ورجال الدولة فى الإمبراطورية الرومانية لم يولوا إلا اهتماماً ضئيلاً الهزائماً الحرية والسياسة والانهار الذى أصاب الشعب اليونانى ؛ بل ولم يرجحوا بالأسئلة الملغلة التى أثارها الأساتذة اليونان حين جاءوا ليعلموا فى روما . ولقد لاحظ أرسطو أن الصفات التى يرغب الإنسان فى توفرها فى المواطن تعتمد اعتماداً كلياً على نوع الدستور السياسى الذى يفكر فيه وعلى اختلاف الصور المتتابعة . لم يبد الرجال الذين ساهموا فى وضع الدساتير للإمبراطوريات أو للنظام الإقطاعى أو للملكيات المطلقة أية رغبة فى أن يحددوا أو حتى فى أن يشجروا على الأقل الصفات

والمزايا التي تلائم المواطنين الذين يعيشون في إحدى الديمقراطيات من كل هذا فإن هذا البحث كان من الأهمية بحيث لم يغفل من التفكير السياسي؛ ومن ثم برز مرة أخرى في أواخر القرن ١٧ حين عاد الرجال الأوروبيون من الصين وفي جعبتهم معلومات مثيرة عن مبادئ كنفشيوس في التنظيم العامة وفي شيء من الحماس الزائد، وإن جانبته الدقة، نشروا وصفاً للنظام الصيني في اختيار الموظفين وتدريبهم على أداء واجباتهم، وفي هذا الوصف أوضحوا أن الصينيين أغفلوا من حسابهم في حكمة الاعتبارات الخاصة بالمواليد والحمد والثروة ليستطيعوا أن يختاروا الموظفين والإداريين الذين يتمتعون بمواهب وقدرات شخصية حقيقية فذة، بصرف النظر عن مراكزهم الموروثة ومكائهم الاجتماعية المكتسبة. وسرعان ما أصبحت هذه النظرية نظرية محببة ومقبولة عند الناس لهذا السبب ولغيره من الأسباب في القرن ١٩ . واعتنق الناس مبدأ أن أعمال الحكومة وغيرها من الأعمال ينبغي أن تكون مفتوحة في تناول أى شخص له مواهب وكفاية فذة .

وفي الوقت نفسه فإن الطلائع المثقفة من زعماء الفكر في أمريكا كانوا قد ألفوا قراءة مونتسكيو وتمرسوا بأفكاره . فقد وجدوه يجمع في كتاباته بين ما أخذه عن أرسطو وما أخذه عن الصينيين وهو في كتاباته يوافق على أن الأصالة في المواطن يختلف معيارها باختلاف طبيعة الدستور القومى المعين في الوطن الذى يعيش فيه . ففي الملكيات يكون الشرف هو الصفة المميزة للمواطن، وفي الدولة الاستبدادية يكون الخوف هو ما يحتاجه المواطن، وفي الجمهوريات تكون الفضيلة هي ما ينشده . وفي الوقت الذى بدأ فيه توماس جيفرسون يفكر في هذا الموضوع أضيفت الفضائل إلى المواهب باعتبارها أشياء مرغوباً فيها وأصبحت الفضائل والمواهب من بين الشعارات الديمقراطية المتفق عليها . وأعلن جيفرسون أن الأرستوقراطية

الطبيعية الحقيقية في مجتمع ديموقراطى إنما تتكون من الرجال الذين يبرزون غيرهم في الفضائل والمواهب . وعلى الرغم مما علق به جون آدمز من أن الفاضل والموهوب في أى جدال أو سباق شعبى 'معرض دائماً لأن يخسر' ليفوز ذو المحند والغنى والوسيم ، فقد رفض جيفرسون أن يتراجع عما قاله في هذه الصيغة ، ولكنه أضاف إلى الفضيلة والموهبة باعتبارهما من المؤهلات للأرستقراطية الديمقراطية صفة أخرى هي الشجاعة ، وهى الصفة التى تناظر الجرأة في جدول الصفات الذى وصفه أرسطو والشرف في جدول الصفات الذى وصفه مونتسكيو . والحق أن كل الحكماء على الأقل متفقون على هذه الصفة فهم جميعاً يؤكدون أن الشجاعة أو الشرف صفة لا مناص منها وأنه بدونها لا يكون للحكمة أو الإحسان أية جدوى كصفات مدنية .

أما بالنسبة للصفات الأخرى أو الفضائل فإن جيفرسون لم يتحدث عنها على وجه التخصيص إلا قليلاً جداً ، ترى أى الفضائل أو المواهب هى التى ينبغى علينا أن نبحث عنها ؟ إن سكوتة عن ذلك يتنافى مع ما عرف به من مشخصات وهو في الوقت نفسه ينطوى على عامل غير مشجع بالنسبة لنا . ولعل تأمله العميق فيما يصيب الناس والشعوب وما يحيط بأعمالهم من مكاره ومصاعب حمله على ألا يدلى بنصائحه أو مشورات أخرى دقيقة . ولربما عرف أموراً أكثر مما أحس بقدرته على التعبير عنها . والحكمة السياسية أشبه ما تكون بالطفل الحديث الولادة فهو سهل وخفيف حله ، ولكن إعطائه للأخريين أمر عسير وصعب . ولربما استعاد في ذاكرته التحذير الحكيم الذى قاله أرسطو من أن الحكومة الصالحة هى التى لا تحاول أن تفرض نهجاً موحداً متائلاً لمواطنيها ؛ بل على العكس تشجع قيام اهتمامات متعددة وغنية ، وتخلق شخصيات متعددة ومتفاوتة بينهم ، وأخيراً

من المحتمل أن يكون جيفرسون قد قرر ألا يحدد نفسه بحدود ومقاييس لأنه آثر أن يتفادى السقوط في المزالق الذى صنعه مونتسكيو لنفسه فوق فيه . ذلك أن مونتسكيو حين بدأ بتحديد الفضائل المعينة التى تناسب الشعب الجمهورى ملكك عليه نفسه فضيلة واحدة استغرق فيها فى حماسة بالغة ، وهى فضيلة الاعتدال فى النفقة إلى الحد الذى جعله يدعو إلى رقابة رسمية صارمة لتنظيم عادات الشعب ونفقاته ومستويات معيشته . ومن ثم فلا عجب أن يشعر جيفرسون بعد قراءته لمونتسكيو بالرضا بالتعليقات دون التخصيصات .

وفى الوضع الراهن للأمور فإن حاجاتنا العليا هى إلى مواطنين يتمتعون بفضيلة القدرة على الحكم وفضيلة الشرف أو الشجاعة وفضيلة المشاركة . فهذه الصفات الثلاث هى الصفات التى لاغنى عنها ، وهذه الصفات إذا أردنا أن نضعها فى موضوع فى المخطط التقليدى لأصحاب النظريات السياسية فإننا نستطيع القول بأن القدرة على الحكم ، وهو عمل يمارس فى الأغلب على أساس فردى ، هى من صفات الملكيات ، وأن الشرف وهو نتاج احترام الذات وأسمى مراتبه ، هو من صفات الأرستقراطية ، وأن المشاركة ، وهى علامة من علامات الموافقة والاشتراك فى الإرادة الشعبية ، هى من صفات الديمقراطية الجماهيرية . . ومهما تكون الأصول التى ترتد إليها هذه الصفات فإن القدرة على الحكم والشرف والمشاركة هى الصفات التى سوف تقرر مصائر الديمقراطية الحديثة .

ونشيداناً للصراحة منذ البداية دعونا نعتزف أننا سنتحدث من ناحية حيوية عن تعاليم أرسطو ، فقد اقترض أرسطو فى تعاليمه أن كل الصفات المدنية المرغوبة يجب أن تختلف مباشرة باختلاف شكل الدستور القومى ، وأن الترية يجب أن تعمل دائماً على خلق وتطوير نوع من الشخصية يتلائم

ويعبر عن المجتمع الذى تعمل فى محيطه ، وأن التربية الديمقراطية يجب أن تدعو باستمرار إلى خلق نوع من الشخصية الديمقراطية . وهذا المبدأ يبدو صحيحاً إذا اقتصر تطبيقه على صفة المشاركة ، فأنا لأشك فى أن التربية الديمقراطية يفنى أن تعدد المواطن الشاب بتقبل قرارات الأغلبية وللتعاون برضا وطوعية فى المشروعات الشعبية . يد أن ما يقال بالنسبة للمشاركة لا يمكن أن يقال بنفس القوة عن الصفات الشخصية الأخرى مثل القدرة على الحكم والشرف . وعلى سبيل المحاجة يبدو لى أن هاتين الصفتين يفنى أن تتناسباً تناسباً عكسياً مع شكل دستور الدولة . فأنا أقترض أنه كلما كانت قوة الأغلبية أكثر تأثيراً فى أى مجتمع من المجتمعات زادت الحاجة زيادة ملحّة من الناحية الاجتماعية إلى الاستقلال والأصالة فى صفة القدرة على الحكم الفردى ، وقياساً على هذا التدليل فإنه إذا كان المطلوب هو الشرف فى المعاملات العامة فى أى نظام ديمقراطى ، فإننا نكون بصفة عامة كمن يطالبون بأن نفرض الطرف عن المستويات المتوسطة للكثرة الساحقة ، وأن نطبق المستويات العليا للقلة القليلة . وهكذا زى أن أصالة المواطن الديمقراطي تبدو فى فاعليتها أدعى إلى الإعجاب والتقدير حين يعارض حكمه رأى الأغلبية وحين يطالبه شرفه أن يناقضها وجهاً لوجه . والحق أنه دون هذه المعارضة الظاهرة والمناقضة السافرة تخرج المجتمعات إلى أن تصبح غير متحررة وواهنة ، وإن أية طريقة للتربية تنجّه إلى إخضاع الرجال الديمقراطيين بصفة فردية واحدة هى صفة المشاركة . وإنما تخفض من قيمتهم وتنزل من درجتهم كواطنين أحرار . وثمة حالات تكون الطريقة الفعالة الوحيدة التى يستطيع بها الرجل الأمين أن يخدم جيرانه هى أن يقول لهم فى صراحة واضحة إنهم مخطئون فى تصرفاتهم مهما يكن الثمن الذى يتحمّله هو نفسه .

### الأصالة في الحكم :

في هذا العصر الذي يجد الناس فيه الشجاعة لكي يسألوا أسئلة إلهية ، ولكن تعوزهم الشجاعة في أن يداروا بإجابات بشرية ؛ في هذا العصر الذي يستغرق فيه الناس في التعامل في صواب مزعوم ، ولكنهم يزعجون لأنهم لا يجدون صدى لذلك في الطرقات ، في هذا العصر الذي ينتقلون فيه من نصر إلى نصر ومن نزوة إلى نزوة متبعين صيغة معينة غالبية أو نصاً سائداً يخضعون له حريتهم ؛ في هذا العصر بالذات أكثر من أى عصر آخر ، نحن في أمس الحاجة إلى أصالة عليا في الحكم . والشعب المتعلم في الغرب احتاج إلى ألف سنة ونصف ألف ليذكر أن الإله الذي يستطيع أن يستجيب لهم ليس سجيناً داخل التعاليم اللاهوتية . واحتاج إلى متى سنة أخرى ليتعلم أن الحكمة ليست حبيسة في ثنايا كتب الفلسفة . وأخيراً اقتضام الأمر قرناً آخر ليكتشفوا أن الخلاص السياسي والأخلاق ليس مقصوراً داخل أجهزة العلم ، ولا هو منبثق منها أبداً . والحق أنه ولو أن المكتبات والمعامل تعطينا معلومات نافعة وخبرات مرغوبة فيها ، فإن المواطن ذا الضمير الحى الذى يسير إلى مفترق الطرق في الحكم يجد دائماً أنه يجب عليه أن يحكم بنفسه ولنفسه وأن يماون جيرانه على أن يحكموا بأنفسهم أيضاً . فاللاهوت والفلسفة والعلوم ليست إلا موارد خاصة من موارد المجتمع ومستودعات لفنون معينة ، وهى تمنحنا لفتات وسوايق وقياسات وحلولا ووسائل وتوضيحات تعيننا في تفكيرنا وتأملاتنا . وآخر الأمر ، وبعد أن نعطيها كل الاهتمام والرعاية الواجبة ، فإن علينا أن نمارس بأنفسنا الاختيار لما نرضاه ونحكم بصلاحيته ، وأن نتحمل تبعات هذا الاختيار ونتائج . أما أن تنفادى الاختيار بأن نكرر كالبغاوات ما قاله رجال اللاهوت أو الفلاسفة أو رجال العلوم فعنى هذا أننا قد اخترنا ، وهو الاختيار الأسوأ .

وفي تشكيل المنظمات الاجتماعية فإن كل الوسائل التي تنبأها بها من علمية وتشريعية وإحصائية وتحليلية وتجريبية ليست أكثر من أمثلة وقية ومظاهر حسنة للطريقة للوحيدة الصحيحة ، طريقة الذكاء الحر . ومن ثم فبدون صفة القدرة على الحكم لن يكون هناك أية فضيلة في أية طريقة من الطرق .

وعلى الجملة فقد قرر الفلاسفة الكلاسيون أهمية الحكم الصحيح ، ولكن داخلهم اليأس في إمكان تنمية هذه القدرة على الحكم الصحيح أو غرسها في نفوس تلاميذهم وقرائهم . وحتى « كانت » نفسه اعترف بأن خير الفلسفات لا تجدى قليلا للرجل الذي تعوزه موهبة القدرة على الحكم . وقد اعتبر « كانت » مثله في ذلك مثل معظمنا أن القدرة على الحكم موهبة وطنية لا يمكن تنشئتها بأى نهج من التدريب . وقد لوحظ كما لاحظ أغلبنا كيف أن كثيرين من الأساتذة المتعلمين يتصرفون بحماسة ، على حين يحكم كثير من الفلاحين غير المتعلمين على الأمور بحكمة ودرجة حين يدعو الموقف إلى إصدار حكم ما . وربما كان مرد ذلك إلى أن الطبيعة في توزيعها للقدرات والكفايات هي في الواقع أكثر ديمقراطية مما تسلم لها به من علوم الوراثة .

ولنا أن نتساءل هل من المستحيل أن نقول شيئا بناء فيما يتعلق بالتدريب على القدرة على الحكم الصحيح ؟ وإذا كانت صفة الحكم هذه لا يمكن غرسها ، أفلا يمكن أن نقترح شيئا يستهدف العمل على تحسينها بما يعود بالفائدة على المواطن ؟ إن لدينا في هذا الشأن مزية التركيز على الشؤون السياسية والمدنية . ونحن نبدأ بميدان معين محدد المرجع . على أنه وإن كان الحكم العام للشخص الكامل ما لا يمكن أن يخضع في تدريبه وتسميته

لقدرة أى شخص آخر ، فإننا نجد أن في الإمكان عمل أشياء كثيرة لتحسين الحكم المحدود الذى نحتاج إليه في إصدار القرارات السياسية . فاختيار الزوجة مثلاً مسألة . على حين أن اختيار عضو الكونجرس مسألة أخرى . وفي هذه المسألة الأخيرة تستطيع أن تقول شيئاً له جدواه . وتبعاً لذلك فإننا نستطيع أن نفترض أن هناك عوامل ثلاثة هامة لا يستغنى عنها في تشكيل الحكم يستطيع المواطن الذكى بقدر معقول ، والخير بقدر معقول ، أن يحللها وأن يفهمها وأن يتعلم كيف يستخدمها . ولما كانت هذه العوامل الثلاثة لها أساس محسوس من المنطق فإن المواطن يستطيع أن يمارسها بوعى وباعتياد وبنجاح . هذه العوامل الثلاثة هي :

١ - استخدام الإجراءات الواجبة في الحكم .

٢ - استخدام الرحمة في الحكم .

٣ - تسلسل العقيدة .

#### ١ - استخدام الإجراءات الواجبة :

الإجراءات الواجبة وهي معايير لسلامة الحكم أنبثقت في نظامنا القضائى لتعرب عن الرغبة في سير الدعوى وفق إجراءات منطقية سليمة وعادلة ، وهي معايير لا يمكن بالمثل إغفالها بحال في أى قضايا اجتماعية أو سياسية . وفي جميع الحالات بلا استثناء تقريباً التى تغفل فيها استخدام الإجراءات الواجبة لإصدار أى حكم من الأحكام ، نجد للأسف أننا لم نتوقع ضرراً نحسب بشخص آخر ، وإنما أوقفنا الضرر بأنفسنا أيضاً نتيجة للتفريط والخطأ الهدام . والحق أن سلامة الإجراءات في الحكم تمنح الإنسان من الناحية الموضوعية الحماية ضد وقوع الظلم ، ومن الناحية الذاتية تجنبه الآثار المترتبة على الحماقة الفادحة التكاليف .



والآن ماهي العناصر الأساسية لسلامة الإجراءات الواجبة في العرف القضائي ؟ أول هذه العناصر هو التحذير من توجيه إتهام إلى أى فرد بخرق ناموس السلوك مالم يكن على علم أكيد بوجود هذا الناموس السلوكي ، وعلى إدراك لمعناه ومفهومه قبل أن يقترف العمل المنسوب إليه . والعنصر الثاني أننا يجب أن نحيط علماً بموضوع الاتهام الموجه إليه وأن نمكن له من الفرص العادلة لتجميع أدلة وتقديمها . والعنصر الثالث أن يرتفع القاضي والمحلفون الذين ينظرون القضية عن التحيز وأن يستمعوا إليه في انتباه وعلى الأخص عندما يكون الاتهام خطيراً . ورابع هذه العناصر أن يكون للتهمة حق الاستعانة بمستشار قانوني أو محام . علاوة على ذلك يجب أن يكون للتهمة حتى بعد صدور القرار بإدائته وسائل يستطيع بها أن يصحح الإجراءات ليكشف أو يصحح أى خطأ خطير يرتكب أثناء مناقشة قضيته .

إن من السهل أن نرى في ضوء هذا مبلغ حاجتنا إلى اتخاذ نفس هذه الخطوات ، أو ما يماثلها ، عندما نتعرض للحكم على سلوك الناس في الحياة السياسية . والقياسات المناظرة واضحة جد الوضوح ، ولكن هبوا أن موضوع الحكم ليس متعلقاً بالناس أو مسلكهم وإنما الأمر الذي يقتضى الحكم عليه هو مبادئ عامة أو قضايا عامة متنازع عليها بين الأطراف المعنية . فهل هذا المعيار الخاص بضمين سلامة الإجراءات الواجبة يمكن استخدامه ؟ أنا أسلم بفائدته فهو يوجه إلى أننا في إجراءاتنا لاى بحث إجتماعي ينبغي أن نتأكد أن معاييرنا السابقة منطقية وذات معنى مفهوم ، وإلى أننا حين ندخل في جدال أو مناظرة ينبغي أن نفحص وندرس جميع الأدلة السديدة الصالحة مهما تكن غير متوقعة أو جدلية وأن نطرح أنفسنا من الهوى والتعصب الحزبي الضيق والتحيز غير السليم وإننا ينبغي أن نعلق إصدار حكمنا حتى نقوم في عناية واهتمام الحقائق المسجلة والهج المتعارضة وأن نكون على إستعداد لإعادة النظر فيما انتهى إليه رأينا إذا ظهر لنا بعد

ذلك وفي وقت متأخر احتمال أن نكون قد أخطأنا التقدير، وأن يكون في ذاكرتنا دائماً أن الإنسان ليس معصوماً من الخطأ .

وإذا سلينا بهذا كله وافقنا عليه ، فإنه ينبغي بعد ذلك شرط آخر يفرضه القانون ولكننا لم نترجمه بعد إلى لغة الحكم السياسي . إن القانون يقضى بأنه إذا عجز المتهم عن أن يعين له محامياً للدفاع عنه فإن على المحكمة أن تنوب له محامياً ، فإذا يقول في هذا ؟ ألهذا ما يعادله في دنيا السياسة ؟ لارب في أن لهذا الإجراء ما يماثله في دنيا السياسة ، إذ لما كان البشر ، كل البشر بما في ذلك أشد القضاة تزمناً فوق كرسي القضاء ، معرضين إلى ما نسميه « داء المرافقة » وهو داء مجنون لا ينزع من يتسم بالوقار والرزاق والمنطق ويفقده حسه بالتوازن ويعمى بصيرته عن موضوع الخصومة ويجرد الناس من صفاتهم الشخصية والإنسانية ويدفع بهم إلى أى منزل يؤمل من وراء الاعتماد فيه كسب النصر ، ولما كانت هذه هي الحال التي يتعرض لها الجنس البشرى بأكمله فالسبيل الوحيد لعلاج هذا النقص في أنفسنا هو أن نعمل جاهدين على قرع الحجة بالحجة والبيان بالبيان ، ومن ثم يصبح من واجبتنا حين تعرض لنا أى مشكلة جدلية أن نخيل مدافعاً أميناً يتحدث باسم الجانب المعارض وأن نهيته بالأدلة وأن نهمس في أذنه بالمقترحات وأن نخفزه بكل الحوافز لنحمله على أن يبذل دفاعاً عن قضيته كل ما في وسعه من جهة ، فإذا حدث أن فشل بعد ذلك فإننا عندئذ نستطيع أن نقول بصميم مرتاح إننا مكنا له من كل الإجراءات الواجبة في هذه الخصومة السياسية . على أنه مما يدهشنا في بعض الأحيان أن دفاعه ينبج في كسب القضية لصالحه . ومهما يكن من شيء فإنه حتى حين يفشل فإنه في أغلب الأحوال يقنعنا بأن نقوم الموضوع ونمحص بطريقة أدنى إلى التواضع ويمرّك لنا الرغبة للنظر في الحلول الوسط لتسوية الأمور .

ولنا أن تسامد بعد ذلك لماذا فرضنا ضرورة ممارسة الإجراءات الواجبة ؟ والجواب أن التجربة علمتنا أن كل طريقة ابتدعها الإنسان للتأكد من صحة الحقائق الواقعة يشوبها النقص من الناحية المادية . والإجراءات الواجبة هي على هذا إقرار منا بالجهل ، وهي وسيلة للتخفيف من الآثار المترتبة على هذا الجهل ، إن معظم التفاهة التي تشوب حياتنا المدنية مردها إلى الجهل بالحقائق الأولية التي يجب أن تقرر أولاً قبل أن تبدأ عملية الحكم . ونحن حين نرجع إلى آراء المعلقين والخبراء نجد أنهم يختلفون الواحد منهم عن الآخر ، ونفس السبب . وهذا السبب هو ببساطة الاضطراب والتنازع في الحقائق الأولية . وقد يبلغ هذا التنازع في الرأي حداً يجعل الإنسان يتسامل في عجب عما إذا كان أي اثنين من المراقبين يكتبان فعلاً عن رجل واحد أو حادثة واحدة أو قضية واحدة — إنهما أشبه بالمحافظين والاحرار ، أو البروتستانت والكاثوليك ، أو الألمان والفرنسيين الذين يبدو كل منهم وكأنه يكتب عن إنجلترا مختلفة عن التي يكتب عنها الآخر ، وعن حركة إصلاح مختلفة عن حركة الإصلاح الأخرى ، أو عن مجموعتين مختلفتين من المواقع الحرة . والحق أن ما قاله القاضي « جروم فرانك » في بحث القيم « الشك في الحقيقة » هو عين الواقع ، فقد قال إن أشد الشهود أمانة وهو ضوعية « وكمن من الشهود يمكن أن يعتبر أميناً أمانة كاملة ، قد يكون : (١) ضعيف الملاحظة (٢) ضعيف التذكر (٣) غامض الرواية . هذا بالنسبة إلى الشاهد ، ولا نذكر الجانب الآخر وهو الرأي العام . وذلك أن الرأي العام حين يتلقى التبا في كتاب أو صحيفة أو في الإذاعة فلا تسل عن الأخطاء والانحرافات والتحيزات التي تشوب الرواية الأصلية . إن هذه الأخطاء تمنع وتكاثر تريماً وتكبيراً في كل محاولة لنقل الرواية من لسان إلى لسان ومن شخص إلى آخر .

ولإذا كان هذا هو الحال ، فلا عجب أن يقال إن شهادات التعرف نتيجة

الرؤيا من شهود عيان محترمين والتي يعتبرها الإنسان الدليل القاطع الملموس الذي نعلم عليه ، قد أدت إلى صدور قرارات بالإدانة ضد أشخاص ثبت بعد ذلك أنهم أبرياء بعدد يفوق أى سبب آخر من أسباب الخطأ في الحكم .

ومهما يكن من شيء فحتى التدقيق الملتزم في استخدام الإجراءات الواجبة لا يمكن أن يضمن صواب الحكم في كل قضية بالذات ، وهذا ما يجب علينا أن نعترف به كثيراً . على أنه وإن كان مجرد تفكيرنا في أننا غير كاملين ، وكان ضعفنا البشري يهدىء من ثأرتنا ، فإن ذلك لا ينبغي بحال أن يحملنا على أن نكف عن إتاحة الفرصة لتحقيق الحكم على أساس مثير من الذكاء والألمعية . فإذا كانت الأخطاء لا مناص منها فلا أقل من أن نتخذ الاحتياطات للتقليل منها بقدر الإمكان والحد من الآلام التي تفرسها على الناس . ونحن بالسؤال والشك والقياس والسير كما يقتضى ذلك الإجراءات الواجبة ، نستطيع أن نبرهن على احترامنا لأفكار جيراننا وعلى حرصنا على رفاهية وطننا وعلى التوعية الدقيقة لأعمالنا ووسائلنا الفردية للحكم السليم . أما التظاهر بالرغبة في الحكم على الأشياء دون المقدمات والإجراءات الواجبة فهو إهدار لكرامتنا كبشر ونزول بنا إلى مستوى الوحوش والبهائم ، على حين أن التزام الإجراءات الواجبة وأدائها بدقة ووعي ، ثم الوقوف على استعداد لحمل المسؤولية المترتبة على النتيجة ، هو الكرامة كل الكرامة للإنسان .

## ٢ - استخدام الرحمة في الحكم :

لنتفادى أن يساء فهم عبارتي منذ البداية في هذا البحث أود أن أقول باختصار إنني لا أوصي باستخدام العاطفة السياسية ، بل على العكس أناؤمن المؤمنين بأن العاطفة الكاذبة الحقاء تفسد الرحمة . فما من شيء أضر بقضية

الرحمة وأساء إلى سمعتها وإلى استخدامها المنطقي إلا الدعوة إلى الانتكاس  
الفكري وتوزيع الأثر العاطفي . وفي أى مجتمع من المجتمعات لا يخلو الحال  
من أفراد لا يشعرون بالأمن الداخلى ، وهؤلاء يفضلون دائماً أن تكون  
الحكومات والقانون متزمة جادة غير مرنة وبلا رحمة ، بل يفضلون أن  
تكون متحركة ، وهؤلاء لا يشعرون بالراحة والطمأنينة أمام أى أمر مشروع  
ما لم يتطلبهم الخضوع والطاعة العمياء ، وهم لا يريدون أى علاقة تربط بين  
القانون والرحمة اللهم إلا العلاقة التى قد يجدها الإنسان بين دواء مسكن  
مؤقت ومرض مزمن . وواضح أن هذا ليس هو الاتجاه الذى نعى تشجيعه  
حين نؤيد استخدام الرحمة فى الحكم ، بل الأمر على العكس فإن الرحمة التى  
تهمنا هى التى بدلا من أن تلغى المنطق البشرى تعمل على تنويره ، وبدلا من  
أن تعارض القانون الرسمى تعمل على تلطيفه ، وبدلا من أن تقضى على  
الحكم السياسى تتخلله وتوعيه . . والحق إن مانحن فى ميسر الحاجة إليه  
فى الديمقراطية الحديثة هو أن نعمل على تنمية لا الحكم بلا رحمة فهذا سوف  
يؤدى إلى العنف ، ولا الرحمة بلا حكم فإن هذا مآله خطر ، وإنما الذى  
نريد أن ننميه هو تطبيق مستمر واستخدام ذكى لمبدأ الرحمة فى الحكم .  
نريد من الرحمة والمنطق أن يتساندا ويتعاونوا وأن يتبادل كل منهما الآخر  
مزاياءه وفوائده . والحكم الديمقراطى الصحيح هو الذى يعكس تأثير الرحمة  
فى البداية وفى كل مرحلة من مراحل المتابعة .

وبعد فهل ثمة طريقة للتفكير يمكن أن يتبناها المواطنون حتى يستطيعوا  
أن ينشئوا لهم عادة منتظمة هى عادة الحكم فى رحمة ؟ لو أن مثل هذه  
الطريقة كانت موجودة لأصبح لها قيمة تربوية عظيمة فى الديمقراطيات .  
دعونا أقرض كعجربة فى الأخلاقيات السياسية أن نثبت أفسارنا مؤقتاً  
على الفروض الآتية التى يكون مجموعها نوعاً من المقدمة المنطقية لاستخدام

الرحمة ، وقد تكون العبارة مشوبة بشيء من القصور وعدم الملائمة ؛ ولكن هذا مرده إلى أننا عشنا زمناً طويلاً نتحكم فيما ثنائية تتألف من قضاء لأقلب له ورحمة لا عقل لها . وإذا كان لنا أن نتجح في أن نجتمع بين الحكم والرحمة وجب علينا أن نعترف أولاً أن الرحمة ليس من الضروري أن تكون وليدة الحوافز أو الدوافع أو أن تكون مجرد لقيطة في عالم المعقول ، وأن نعترف أيضاً أن كثيراً من الأفكار والتأملات الجادة التي نمر في ذهننا في أثناء تجربة من تجارب الإنسانية توصى بالرحمة وتحت عليها . وفيما يلي بعض الحوافز الفعلية المقنعة إلى أبعد حد يتوخى الرحمة في الحكم .

١ - إن معرفتنا بالحقائق ، كما دل على ذلك البحث الذي قام به القاضي جيروم فرانك ، هي معارف عامة أبعد من أن يعتمد عليها وأبعد عن أن تكون غاية في الدقة لتتخذ سنداً لانتهاكات خطيرة . ونحن في الواقع لانكاد نفهم دوافعنا فهماً كاملاً ، بله دوافع غيرنا ومشاعرهم وآلامهم التي أثرت فيهم أو حفزتهم على إثبات عمل ما أولاً . ويقتضى هذا منا الأمانة في الحكم والكراهية للاتهام .

٢ - حين يشارف نزاع على نهايته ويصل إلى نتيجة فإن كل دعاوى الخاسر تكون قد استنفدت كلية وحقت عليها الفلبة على الرغم من أنها ستظل موجودة ولو بآثارها في نفوس قوم آخرين من الذين شاركوا في طرفي النزاع ولم يخذ صوت حجبتهم لأنهم لم يكونوا الخاسرين مباشرة . وعلى أي فاما يمكن في أغلب الأحوال أن تخلو حجة الخاسر من مزية أو حجة يينة ، ولكن الواقع أن هذه المزية عجرت عن أن تصل إلى أهدافها قبل أن تنزل عليها قارعة القضاء أو القدر أو الصدفة فتردها عاجزة ، والحياة في أغلب الأحوال تقصر عن أن تمد يدها بجائزة ثانية لمن يستحق المسكان الثاني ، ومن ثم تكون نهايته الهزيمة النهائية ، مثله كمثل الآخرين . ونتيجة لذلك كما

أشار أرسطو يجب على الرجل العادل الصالح أن يحاول أن يتجنب الجنوح إلى أحكام متزمتة حادة يكون نتيجة إعطاء كل شيء لأحد الجانبين أو كل شيء للجانب الآخر، فإذا ما نشأ نزاع ضلّيه أن يفضل دائماً أن يفرض هذا النزاع بالمصالحة أو بالحكيم .

٣ - ولما كان الزمن جزءاً محدوداً مما نشعر به ونعرفه فإن الرجل الذي يكسب في النهاية ليس هو نفس الرجل الذي شرع في النزاع في البداية . ولا مناص من أن الفترة الزمنية التي مرت به والجهد الذي بذله قد تعاوناً على تغييره وتحويله ، فهو لكيما يكسب يجب عليه بالضرورة أن يفقد شيئاً ما من الذات التي استحققت في البداية أن تسود وأن تعوض . وفي طبيعة الزمن والجهد لا شيء يمكن أن يكون الكاسب الكامل وحده .

٤ - وحين نحين ساعة النصر إلى عملنا من أجلها فإن الشيء نفسه الذي حاربنا من أجل الفوز به سوف يبدو وقد تغيرت صورته الأصلية الأولى بل وقيمتها . والجائزة التي حققناها بهذا النصر تكون هي الأخرى قد استحالت إلى شيء آخر غير الذي كان أمام أعيننا في بداية المنافسة . وفي كل الآداب العالمية نجد صوراً كثيرة تعبر عن الحسرة والندم على ما بذل من جهد للفوز بشيء ظالماتمنا الفوز به ولكنه حين أصبح في أيديهم وملك يمينهم لم يعد يعدل ماقدروا له من مكانة حين دخلوا معركة من أجله .

٥ - وفي كل عمل من الأعمال يبدو منفراً من الناحية الجمالية أو مجموعاً من الناحية العسكرية أو شيئاً من الناحية الخلقية ، لا بد أن تكون وراء هذا النقص آثار من علة . وقد يكون مرد العلة إلى التكوين الوراثي البيولوجي للفرد أو لبيئته الاجتماعية ، أو قد يكون مردها إلى صدفة سيئة منحرفة أو إلى تطابق بعيد الاحتمال بين رغبة جامحة عارمة وبين فرصة متاحة مغرية . على أن العلة ، مهما تكن ، حقيقة واقعة وإن جاز لنا القول في بعض الحالات ( ١٣٢ - الانسان )

إنها طارئة على كونه عضواً في جنسنا البشري. ويستطيع البيولوجي أن يقول إن الجزء الأكبر من صلاحية أى فرد للبقاء ليس من صنعه هو نفسه .

وإذا حدث أن بقى الأصلح في الصراع فإذا يدل عليه ذلك في منظم الحالات سوى أنهم الأصليون للنزاع والبقاء، ولكنهم ليسوا على أية صورة الأصليون المعتمدة صلاحيتهم؟ وكون الفرد صالحاً للبقاء هو في ذاته تعليق ضمني على ظروف البيئة التي يعيش فيها الباقي ولكنه ليس تعليقاً مشجعاً .

٦ - ولما كان كل فرد مرتبطاً ومشتبكاً في حياته بوشائج وأربطة متعددة ومختلفة ومتنوعة بحياة ومصائر آخرين من آباء وزوجات وأطفال وأصدقاء ومشاركين في العمل ومستخدمين ، فإننا نجد أنفسنا عاجزين عن أن نجري أى فرد عن عمله دون أن نخلع من أيا مصاحبه على أشخاص آخرين لا يستقوننا ، وبالمثل فإننا لا نستطيع أن نفرض عقوبة على شخص ما دون أن نتعرض لاحتمال إيقاع الضرر بأبرياء من الذين يدورون في فلكه .

٧ - وإذا سلمنا بأن الحكم السديد والحكمة المحنكة لا يمكن بلوغهما إلا على جسر من التعب والالام فكم من الآلام والمتاعب التي لا جدوى من ورائها نتج بها البيوت ؛ بالآلام التي لا يستحقها أحد والتي لا يفيد منها أحد والتي لا تعلم أحداً شيئاً والتي هي في قسوتها وخططها شيء يفوق حد الوصف ولا يمكن الدفاع عنه إطلاقاً - هذه الآلام ما ينبغي بحال أن يزيدنا ولو شرة بل ما ينبغي أن يدور في خلدنا مجرد التفكير في زيادتها .

هذه بعض الأفكار التي ينبغي للواطن أن يزنها ويدير فيها فكره عندما يحين له أن يتخذ قراراً في مسألة ما . وهو حين يمتحن النظر فيها بعديه فإن حكمه عندهم يصبح أقرب ما يكون لتمثيل صفات التواضع والمساواة والتسامح



والرحمة، وعليه أن يستأنى بحثاً وراء الحق، وفيما هو بسيله البحث عن الحق. عليه أن يفرض البراءة قبل الذنب، والخطأ قبل الحقد، والتوبة والسعي من جديد قبل البنى المتأصل الذى لا علاج له، وحين يصل أخيراً إلى الحكم فإن الواجب يقتضيه كما يقتضى كل مواطن ألا ينكص عن أداء واجبه. وإذا أدى الواجب أداء كاملاً فليكن العدل رائده فى الحكم. والعدل كما يقول أرسطو « يأمرنا أن نكون رحماً بالضعف الإنسانى، وأن نفكر فى القانون أقل من تفكيرنا فى البشر الذين صنعوه، وأن نتدبر فيما عناء أكثر مما قاله، وأن نأخذ المتهم بنواياه أكثر مما نأخذ بأفعاله، وألا نركز على جزئية معينة أكثر من تركيزنا على القصة كلها، وألا نسأل عن حاضر الإنسان فى هذه اللحظة وإنما عما قد كان وعما هو دائماً لا فى لحظة بعينها. إنه يأمرنا بأن نتذكر المنافع أكثر مما نتذكر المضار، وأن نتذكر المنافع التى تتلقاها أكثر من المنافع التى تخلف، وأن نتدبر بالصبر حين نخطئ، وأن نعمل على حسم الخلافات بالمفاوضات ولا نفر من الحل بالقوة ».

### ٣- تسلسل العقيدة:

تتوقف القرارات والأحكام التى يصل إليها الفرد فى الشؤون السياسية بصفة أساسية على المبادئ العامة التى يؤمن بها والحقائق الملبوسة التى يعتقد فيها. وهذه المعتقدات هى بمثابة المقدمات الفعالة لكل نواحي نشاطه التى تتراوح من مجرد فكرة عارضة يعبر عنها فى حديث خاص إلى صوت رسمى يبدل به فى صندوق الانتخابات يوم الانتخابات العامة - والمواطن الحر يقرر قراره الأخير فى ضوء ما يعتقد - وفى ضوء ما تقرره تجرى شؤون المصلحة العامة. فإذا كان هدفاً هو الحصول على مرتبة رفيعة من الحكم المدنى فذلك يقتضينا أن نفهم حق الفهم كيف تعمل العقائد وكيف ينبغى أن تتدرج.

لماذا كان أمراً لازماً أن نلجأ إلى التدرج ؟ لأن عديد المعتقدات التي لاتحصى والتي نتمسك بها في لحظة معينة لم تخلق جميعها متساوية ولا يمكن معاملتها معاملة متساوية من حيث التدليل عليها أو قابليتها للتدليل . فبعضها قد تمت البرهنة عليه حديثاً ، وبعضها لم يبرهن عليه إطلاقاً . وهذا الذى لم يخضع للبرهنة بعضه يمكن البرهنة عليه ، وبعضه يمكن البرهنة عليه برهنة طفيفة ، وبعضه يمكن البرهنة عليه برهنة كاملة ، وبعضه يمكن البرهنة عليه برهنة مقنعة ، وبعضه كما تقضى بذلك طبيعة الأشياء لا يمكن البرهنة عليه إطلاقاً . والبرهنة الكاملة تنحصر في نطاق الظواهر التي يمكن عزها واختبارها . وتسكرار هذه العملية كلما شئتنا في المعمل مع التسليم بالطبع باحتمال أن عملية الاختبار ذاتها قد تؤدي إلى تحوير وتعديل فيها - ومع ذلك فن التادر جداً إمكان تطبيق ذلك على القضايا والفروض السياسية . ففي دنيا السياسة يجد أشد المدللين دقة نفسه مضطراً إلى التجاوز عن العمليات المعملية والاعتماد على درجات من التدليل أقل .

وإذا بدأنا بالفيلسوفين لوك وهيوم نجد أنهما ينصحان بأن نجعل معتقداتنا تتناسب مع الأدلة التي تظاهرها وتؤيدها . والتدليل الدقيق الصارم مستحيل بصفة عامة . وإذا كان الاعتقاد يمس حادثة ماضية فردية بارزة فإن فرض التدليل على صحة الاعتقاد يختلف اختلافاً كبيراً ، فإذا كان الموضوع متصلاً بإحدى حوادث التاريخ القديم فإننا نرجع عادة إلى السجلات التاريخية الموثوق بها نسبياً . أما إذا كان الموضوع متصلاً بحدوث أخرى فإننا نعتمد فيه على شهادة المؤلف غير المتحيز وحده ، أو على شهادة مؤلفين مختلفين ومتنازعين في تصويرهما للحدث ، أو على عدة مؤلفين عاشوا بعد الحدث بأجيال .

ولما كان ما نكتب به بالنسبة للمستقبل وحوادثه يتوقف إلى حد كبير على

مانعته في حوادث الماضي وعلى مانعته في ظروفها الراهنة ، فما لاجدال فيه أن هذه النبؤات لن تكون أوثق أو أسلم من المعتقدات التي قامت عليها .

ولهذه الأسباب فإن المواطن الصالح يعمل باستمرار على تصنيف معتقداته حسب درجتها من التوثيق وصحة السند حين يضعها موضع الاستخدام . وهذه هي الخطوة الأولى؛ أما الخطوة الثانية والأكثر حسماً فتتلخص في العمل على وضع سلم تدريجي لهذه المعتقدات يرتبها فيه حسب ما يترتب على أفعالها فيما يرى من تكاليف بشرية يتحملها الإنسان . وهذه التكاليف إما أن تكون ذاتية أو موضوعية ، فالفرد يهيمه أن يعرف قيمة التكاليف أو الثمن الأولي الذي سيتحمله ، وما يتبع هذا من تكاليف للصيانة والمحافظة نتيجة لوضع الفكرة موضع التنفيذ . وإيمانه بالفكرة سوف يخضع في تدرجه للمستوى الأعلى لحد التكاليف التي يشعر بأنه قادر وراغب في دفعها . فالتاس قد يؤمنون إيماناً مخلصاً في تعميم التعليم من حيث هو فكرة على أساس مستوى معين من التكاليف ، وقد لا يؤمنون بنفس الفكرة على أساس مستوى آخر من التكاليف ، وبعض الناس قد يؤمنون إيماناً مخلصاً في التعليم المدني العام ولكن لا على حساب إرسال أبنائهم إلى مدارس عامة متخلفة في إمكانياتها . والقضاة قد يؤمنون بمبدأ سرعة البت في القضايا على أساس بدء الجلسات في الساعة العاشرة صباحاً ولكنهم قد لا يؤمنون به على أساس تحملهم عبء فتح الجلسات في الساعة التاسعة .

أما من الناحية الموضوعية فإن نظام القضاء الأنجلو أمريكي يؤيد حكمة التدرج في المعتقدات الواقعية ، فإذا كانت التهمة الموجهة إلى شخص ما تستند إلى مجرد الثروة والسماع ، فإن القانون يرفض أن يرتب أي آثار من التبعة على مثل هذا الدليل . وهو لا يفرض أية مسئولية عن التعويض عن الخسائر المالية ما لم يكن تقرير المحكم مبنياً على تواتر الدليل الصحيح المقبول،

وهو لا يفرض عقوبة على أية جريمة مالم يكن الاعتقاد بوقوعها يقينياً ومبنياً على أدلة لا تقبل بشك في صحتها . وإذا كان النظام القضائي صادقاً في عمق نظرته للأمور فإنه سوف يعترف بأن الاعتقاد في الذنب ( مادياً ونفسياً وخلقياً ) لا يمكن أن يصبح إيماناً مطلقاً بحيث يبرر حكم الإعدام . وهناك نقطتان هامتان لا ينبغي أن يغيبا عن البال فيما يتصل بهذا الموضوع : الأول أنه يترتب على ما سبق أن على الفلاسفة والعلماء حين يحثونا على اصطناع مقاييس سياسية أو خلقية جديدة عن طريق الوسائل التجريبية أن يضعوا حدوداً معينة لهذه التجارب في ضوء التكاليف البشرية التي تحملها الأفراد . ولما كان قد ثبت بما لا يقبل الشك أن العلماء النازيين الألمان قد استخدموا التعذيب والتشويه والقتل على نطاق واسع وهم يقومون بتجاربهم على كائنات بشرية ، فإن العالم المتشددين قد توقع من المدافعين عن التجريب أن يتحدثوا مباشرة وبصرحة واضحة عن موضوع الحدود التي ينبغي أن يقف عندها التجريب . وإذا لم يقل هؤلاء المدافعون شيئاً عن هذه الحدود الواجبة فإن أحداً لن يسمع إليهم بشيء من التوفير والاحترام .

والنقطة الثانية أنه لما كانت التكاليف تتضمن الخسائر أو الفقد أو الضرر الذي يقع على شخص ما فقد يكون مقبولا أن تقتصر على قدر قليل من الأدلة والبراهين إذا كان ما سوف تقضى به شيئاً في صالح الفرد صاحب المصلحة . أما إذا كان الموضوع يقتضى الحكم بالإدانة والعقاب فإن الأدلة ينبغي أن ترتفع إلى مستوى عال جداً ، وأما إذا كان الموضوع متصلاً بملء منصب سام أو تقرير سياسة عامة هامة فإن الأدلة ينبغي أن تكون واضحة ومقنعة ، وأما إذا كان الموضوع متصلاً بملء منصب صغير أو الاختيار بين شيئين متساويين نسبياً فإن الأدلة ينبغي أن تكشف أوجه التفضيل الملموسة للجانب الذي ينال التفضيل ، أما إذا لم يكن هناك شيء ما

فى الميزان يقتضى الدقة ويترب عليه تحديد قيمة ما من القيم وإنما مجرد منح  
جوائز ومنح ومنافع شرفية ، فإن الأمر لا يقتضينا أن نكون متشدين  
أو متزمطين فى أحكامنا إلى أبعد حد ، وإنما نستطيع فى مثل هذه المسائل  
أن نتحمل نتائج المخاطرة ، وعلى هذا فإن المواطنين فى مجتمع حر ، غير  
مطالبين أن يزونا الخير والشر بنفس الموازين .



## فضائل الشرف والمصاحبة

الشرف

الشرف صفة من صفات الأرستقراطية ، ولا بد لنا أن نقول ذلك منذ البداية . وهو لا يدرك بالتصويت أو الاقتراع ، إذ هو صفة لا تمت عادة إلى الكثرة . وهي تبدو واضحة غالباً عندما تنبذ القلة المعاييس والرغبات التي تحكم الكثرة . على أن طبيعة الشرف الأرستقراطية لا ينبغي بحال أن تشوش أفكار أى فرد من الذين يفهمون المهدف الأسمى للحكومة الديمقراطية على أنه إقامة مجتمع يعنى بأعلى نسبة ممكنة من الأشراف الحقيقيين .

وأى فرد يسعى لإدراك مفهوم الشرف في الديمقراطية ما عليه إلا أن يتأمل في محاكمة سقراط وإدانتة وموته . فنذ قرون طويلة ، وفي سنة ٣٩٩ قبل الميلاد ، كان يعيش رجل في السبعين من عمره أخذت ظهره السنون ، ولو أنه ترك وشأنه لمات بأسباب طبيعية . هذا الرجل الفاني لم ينظم حزباً أو هيئة ما ، ولم يشغل منصباً عاماً ذا أهمية ، ولم ينشر كتباً ولا إعلانات ، بل لم يقل شيئاً أكثر من التجول في أنحاء مدينة يوجه بضعة أسئلة فلسفية أولية ، فإذا تلقى جواباً عنها وجه أسئلة أخرى ليختبر صحة الجواب . هذا الرجل اتهم وحوكم وحكم عليه بالإعدام ، ونتيجة لذلك تغير العالم كله على مر الأزمان . هذه الدراما ستظل متوجهة أبداً كمهدفاً في جميع الأزمان وفي كل جيل من الأجيال . سيظل الناس ينظرون بإثارة ودهشة كيف أن الاثنين بسبب

كبرياتهم الجامد وهوام الأحق قد بددوا أخلاقهم وقضوا على زهرة شبابهم وهدموا إمبراطوريتهم الفتية في حروب اليوبونيز ، وكيف أنهم في خضوعهم لإسبرطه قد قبلوا حكم كريetas وحكم المستبدين الثلاثين الآخر . وكيف أن سقراط تحدى أولاً الأغلبية الديموقراطية ، ثم تحدى المستبدين الثلاثين أيضاً حين حاولوا إهمال القوانين المقررة وارتكاب جرائم قتل باسم القانون وكيف أن الآثنيين بعد طرد المستبدين الثلاثين إستمرأ لشهوتهم في إيجاد كبش فداء مناسب يلصقون به أخطأهم وجرائمهم وأضاليلهم قد اتهموا سقراط ، أشرف الرجال المتدينين وأشدحم حماسة في صفوف الآثنيين ، بأنه قد أفسد عقائد الشباب وقوض بذلك دعائم دينهم التقليدى . وكيف أن الآثنيين على الرغم من علمهم بأن سقراط قد علم كريtyadas وأسيديسى وأنهما انصرفا عنه وباعدا ما بينهما وبينه وأصبا مهمين ومستبدين فإنهم اتهموا سقراط بإفساد الشباب ، وكيف أن سقراط قد لزم الوضوح واستمسك برأيه طوال المحاكمة ورفض أن يخضع للحكمين أو ينحني لهم ، بل خاطبهم من عل حريصاً على كرامته معتزلاً بها مكبراً لأرائه ومعتقداته الفلسفية ، وكيف أنه فسر لهم في بساطة أنه وإن كان ليس حراً في أثناء الحرب في أن يلقى سلاحه أو يغادر مكانه ، كذلك هو الآن لا يستطيع أن يتخلى عن أوامر الله في أن ينظر في نفسه وفي نفوس إخوانه ويتأمل فيما ملكوت الله دائماً أبداً ، وكيف أنه قال لهم إن هذا سبيله ، وأنه لا يعدل عنه ولو واجه الموت مرات عديدة . وكيف قضى عليه المحلفون بأغلبية ثلاثين صوتاً من بين خمسمائة محلف ومحلف بأنه مذب . وكيف أنه رغم إدانته رفض أن يرجو المحلفين من أجل الإبقاء على حياته وأضاف بأن عادة النجيب والاسترحام عادة مخزية للثتم ومزيرة بقسدر القضاة . وكيف أنهم صوتوا بعد ذلك للحكم بإعدامه ، وكيف قال لهم آخر



الأمر ، إن المشكلة يا أصدقائي ، ليست في تفادى الموت بل في تفادى عدم الاستقامة والظلم . ذلك أن الظلم أسرع جرياً من الموت . وأنا رجل عجوز أمشى وتبدأ وقد غلبنى على أمرى العداء الأبطأ جرياً . أما الذين اتهمون فهم أكثر نشاطاً وخفة وحركة ، ومن ثم فقد غلبهم على أمرهم العداء الأسرع جرياً وهو الظلم - لقد حانت ساعة الرحيل وسوف يسير كل منا في طريقه ، أنا إلى الموت وأنتم إلى الحياة . فأينا أقوم سيلاً . الله أعلم ... ، .

هذه هي الدراما الخالدة التي سوف تظل ملازمة لخيال الناس ما بقي على الأرض من يعدون أنفسهم في عداد الأحرار . إن ملاحظات سقراط الأخيرة لا تتطوى على أى شعور بالمرارة بل على الحق الخالص البسيط ، إذ من ذا الذى يستطيع القول بأن العيش في العبودية هو خير من الموت وأرغب للنفس . إن الجواب فيما أقرض يتوقف على الصورة الداخلية التي اصطنعها الإنسان لتصوير ذاته التي لاحمد . فبعض الناس يفضل الاستمرار في الحياة بأية شروط وبأى ثمن وهم يؤثرون أى وضع مهما يكن كبديل للموت ، وهم يكررون القول بأن كلباً حياً أفضل من أسد ميت دون شعور بالخلج لمجرد التفكير في أنه حتى الكلب ربما كان على استعداد لأن يضحي بحياته في مقابل ما يعتقد أنه خيراً أفضل وأسمى . والحق أن هناك كائنات بشرية لاقية لها أكثر من قيمة عددية إحصائية ولا يحسب لها أدنى حساب إلا أنها أموات حية .

ومع ذلك فالحياة ليست التضحية الوحيدة التي تدخل في الحساب ، والموت في سبيل المبادئ المدنية ليس هو الطريق الوحيد لإثبات قيمتها ، بل على العكس فإن مبادئ قليلة نسبياً هي التي تعدل التضحية بالحياة من أجلها وهذه قلما تتعرض للخطر لدرجة محرقة . ترى ماهي الجدوى التي تجنيها من وراء التدرج في معتقداتنا إذا كان الاستعداد للموت في سبيلها

هو المحك الوحيد لإخلاصنا ؟ إن هناك إختبارات متعددة أقل درجة وتكلفنا ثمناً أقل فداحة من الموت ، هذه الاختبارات قد يعطينا أن نعرف أنها هي التي يضيق بها الناس أكثر من غيرها . فكثيرون ممن لا يترددون لحظة قبل الدخول في حومة الوغى يتملكهم الخوف وتأخذهم الرعدة أمام تهديد القسيس أو الزوجة أو صاحب العمل أو السياسى بالغضب وعدم الرضى عن تصرفه . وهكذا كان الاثينيون شجعاناً في حربهم مع الإسبرطيين وخواريين في مواجهة جرائمهم وأخطائهم لا يملكون العزم على محاربتها في أنفسهم ؛ ومن ثم لم يجدوا أمامهم من سليل يختارونه إلا القضاء على سقراط بالموت . وعلى جميع الاحتمالات فقد كان الاثينيون مستعدين لإتهام أى فرد ، بل كل فرد آخر ، بنفس الطريقة التي اتهموا بها سقراط بما في ذلك بالطبع آلهة الأوليب ، لولا أن هؤلاء كانوا قد شعروا حمل اللوم من أخطاء البشر وزواتهم وصرفوا أنفسهم للقيام بتجارب أخرى أكثر تبشيراً بالخير . وحقيقة الأمر هي أن المواطنين لا يمكن أن يكونوا صحبة طيبة صالحة لإخوانهم حتى يعيشوا بأعمالهم ، كما أن سقراط لا يمكن أن يعيش سالماً في أى زمان أو بلد حتى يطلق الناس كل كباش الفداء إلى المرعى يرعون مع غيرهم جنباً إلى جنب .

ترى بماذا يمكن أن نحكم على موقف سقراط اليوم لو أنه عاش بيننا ؟ لقد عرض لهذا مستر كروسمان أحد المثقفين البارزين في إنجلترا وعضو البرلمان وكان له فيه رأى يتمثل فيما يلى :

وكما نقدر مأساة مقتل سقراط يجب علينا أن ندرك أنها كانت مأساة لها ما يبررها سياسياً . ينبغي على رجل الدولة أن يأخذ في اعتباره النتائج المترتبة على انتاج سياسة معينة أو اعتناق عقيدة معينة لا مجرد الدوافع التي من ورائها . وإذا نظرنا إلى مأساة سقراط من هذه الزاوية فإن خطيئة

سقراط قد ثبتت ثبوتاً قاطعاً ، فتعاليمه هي التي أوحى بالثورة المضادة ، ولا هو ته قد أنتج لا نهضة متطهرة وإنما أنتج عصبة من المغامرین الأغنياء ذوي الاتجاهات الساخرة العنيفة . وإذا كان سقراط قد استنكر حقيقة فلسفة القوة التي انتهجوها فإن هذا لا يعتبر في الأمر شيئاً فتلاميذه قد رجحوا بهجته التي شنها ضد الخلقيات المادية وأهملوا الجانب الإيجابي في عقيدته .

إن مسئوليات المعلم مسئوليات ضخمة ، ومن ثم فإن عليه أن يأخذ في اعتباره لا مجرد صدق تعاليمه بل إن عليه أن يجعل نصب عينه الآثار التي سوف تحدثها هذه التعاليم في تلاميذه ومريديه . ومن وجهة نظر السياسي العملي فإنه لا يصلح مبرراً لموقف سقراط كعلم أن يقال إنه استنكر الخبائث إذ كانت تعاليمه الفاضلة قد أدت إلى إباحتها في الواقع . ومهما تكن حياة سقراط نقية لا تشوبها شائبة ومهما كانت دوافعه شريفة فاضلة فإن تأثير تعاليمه على حياة الاثنين كانت مدمرة ، ومن ثم فنحن حين نتذكر هذا فإننا لانستطيع أن نلوم المحلفين الذين أدانوه بتهمة إفساد الشباب .

الحق أنه إذا صح ما قاله مستر كروسمان فإن سقراط لابد أن يكون إما وغداً كبيراً وإما أن يكون أحق من طراز نادر، وإما أن يكون خليطاً من الاثنين معاً . فمن ناحية فإن استمراره على بث تعاليمه مع ثبوت خطرها المدمر الفادح هو إجرام من جانبه ، ومن ناحية أخرى فإن إصراره في أثناء محاكمته على الاستمسك بهذه التعاليم هو ضرب من الخفاقة والبطش . وإذا نظرنا في هذين الأمرين لوجدنا أنه لو كان أحق حقاً لما أحدث أحاديث ومحاوراته كل هذا الأثر الواسع المدى ، ولو أنه كان وغداً حقاً لاستطاع أن يجيب متهميه بحرص ومهارة أشد . وإذا كان مستر كروسمان على صواب فإن أفلاطون لابد كان يسخر حين نعت سقراط بأنه الأحكم والأعدل والأخير من بين جميع رجال عصره ، ولا بد أن

كل رجال الحرية المحدثين من أمثال توماس جيفرسون وجون آدامز كانوا يهزأون حين وضعوا سقراط على مستوى واحد مع عيسى الناصري . وأخذوا بقياس مستر كروسمان وفكرته الفريدة عن مسئوليات المعلم ، فإنه ليس من السلامة أن تعلم حتى الحق وأن تحيا حياة لا شأن فيها وأن تطيع أنقى وأطهر الدوافع ، لأنه إذا حدث أن انحرف أحد تلاميذ هذا المعلم وأغفل الجانب الإيجابي في تعاليمه وأصبح عصاة ساخرة عنيفة فإن ذنب المعلم يكون قد ثبت ثبوتاً قاطعاً . وإذا قبلت هذه الفكرة بصفة عامة على علانها فإن مهنة التعليم تصبح من أخطر المهن تعرضاً لتقلبات الأحداث إذ من الذى يستطيع أن يتنبأ كيف أن تلميذاً منحرفاً أو قارئاً منحرفاً في زمن متأخر سوف يسيء تفسير تعاليم المعلم أو يسيء استخدامها أو تطبيقها ؟ وإن المرء لا يملك إلا أن يقف وقد تملكه الجزع أمام فكرة مستر كروسمان عن القوة التي يؤثر بها المعلم في أفعال البشر ومصائرهم . فهو يؤمن ويريدنا أن نؤمن معه أن كل ما فعله « ألسيدياسي » ، أيأ يكون ، هو من تأثير تعاليم سقراط (ومن العجيب بمكان أنه في الجانب الآخر ، الجانب الإيجابي ، لم يذكر ما هو في صف تعاليم سقراط من عديد التلاميذ الآخرين الذين أصبحوا أتقاء خبيرين ومؤيدين مخلصين للديموقراطية الأثينية ) . وإذا أخذنا هذا التدليل قياساً لخرجنا بأن محاكم التنقيش الأسبانية كانت هي الأخرى أثراً من آثار تعاليم المسيح . فإلهذا التدليل من تدليل غريب ! وياله من قياس أعجب مقرر على أساسه ما إذا كان المعلم ينبغي أن يموت ! بيد أنه لحسن حظ المعلمين والتعليم ، سواء في إنجلترا أو غيرها من البلدان ، أن معظم الناس لا تفكر على هذا النحو الذى يفكر فيه مستر كروسمان . وهم بالتالى لا يرون المربي أو المعلم في صورة صانع دى رسمي يجب أن يتزل به العقاب مهما تكن قيمة جهوده إذا حدث أن أساءت التصرف إحدى الدى أو انحرفت عن المقصد .

ومهما يكن من شيء فالدى وصانعو الدى ليسا هما المقابلين للترية  
والرأى فى المجتمع الحر . والحق أن ما يتطلبه منا موقف المستركر وسمان هو  
أقرب ما يكون إلى ما يطلبه من سقراط جلادوه من الأثينيين ، وهو ما لم  
يستطع أن يحمل نفسه على قبوله أو الرضوخ له بأية وسيلة كانت ، لأنه  
ينطوى على نزول مثلنا عن الكرامة الإنسانية . فأولا ، كرامة سقراط  
الذاتية كرب وفيلسوف ومتدين ووطنى وإنسان . وثانياً ، كرامة مدينته  
ومجتمعه ووطنه الذى كان ينبغى عليه إذ كان صادقاً مع نفسه أن يعلم  
اليونان بل العالم أجمع بنفس الطوعية التى حاول هو أن يعلم بها . وكيف  
يخضع سقراط للضغط والإرهاب والرقابة دون أن ينطوى ذلك على إهدار  
لقية أثينا ، بل كيف ينحن لإرادة محاكيه دون أن يُلطخ بالعار العدالة  
الأثينية ؟ وثالثاً ، وأخيراً كرامة « السيدياسى » و « كريتاس » وكلاهما  
قد انتهت حياته قبل محاكمة سقراط ببضع سنين ، فقد كان كلاهما مخلوقين  
مفكرين مسئولين فى ميدان السياسة وفى ميدان الأخلاق ، وسجل أعمالهما  
فى التاريخ وما اتخذاه من قرارات يعطيها الحق فى أن يفوزا بالجزاء عن  
خدماتهما العامة ، وأن يستحقا العقاب عن أخطائهما . فهما لم يكونا ديمقراطيين  
بل كانا رجلين قويين ذكيين لهما إرادة يصدران عنها ؛ ومن ثم فأعمالهما  
ونقاصهما وأمجادهما هى من صنمهما وهدما ولا يمتان بحال بأية صلة إلى  
سقراط ، بل هى أبعد ما تكون عن سقراط بعد الانتصارات التى حققها  
الإسكندر الأكبر بعد ذلك بحيلين عن أن تنتسب إلى أرسطو معلمه ومريه .  
وقد قبل سقراط الموت راضياً لأنه بهذا قد أحترم هذه الكرامة  
الإنسانية الثلاثة وصانها ، وسيظل هذا المثل الذى ضربه قيساً خالداً يستضيء  
الأحرار فى كل مكان بهديه فى ثقة واطمئنان . ومهما يكن من شيء فمن حسن الحظ  
أن المواطنين فى المجتمع الديموقراطى لا ينظرون فى ظل الظروف العادية إلى  
أن يصنعوا بشيء قاذق القيمة كأرواحهم فى سبيل الحفاظ على حرياتهم سليمة .

وقد نحول تضحيات أقل شأنًا ومعارضات أرخص ثمنًا بين الموظفين ومحاولات التحيف على هذه الحريات والاعتداء عليها . ولتكون صادقين مع أنفسنا ينبغي أن نقول إنه مامن وقت من الأوقات يمكن أن يستغنى فيه عن الاستعداد لمواجهة الموت طائعين في سبيل الحرية ومن بلد لبلد فإن جذوة الحرية تتقد أو تنخبو تبعاً لقوة هذا الاستعداد .

### الجماعية ( الانضمام للجماعة ) :

الجماعية هي صفة مميزة للمواطن الصالح تزيد من قوة مواطنته وتبينه لأن يتعاون بروح من المساواة في عمل جماعي أو في منظمة من المنظمات . والمواطن المحب للجماعات يعطي الجماعة حقوقها الكاملة بمساهمته بمجموعة من المعلومات يضعها في خدمتها ، وبطرح آرائه للنقاش العامة ، وبوزنه في احترام لأراء غيره من الأعضاء ، وبالتداول في الرأي والتأمل فيه قبل أن يتخذ منها موقفاً نهائياً ، ويتقبله لقرار الجماعة برضى محمود ، وبقيامه بنصيبه الوظيفي فيه ليضعه موضع التنفيذ : والجماعية تتمسك بوحدة الأفراد المتساوين على الرغم من اختلافهم في الرأي وتحت أعضاء حزب الأقلية على تأييد القوانين والتدابير التي فرضتها الأغلبية عليهم ضد مصالحهم الخاصة وميولهم . وهي في الوقت نفسه تحت الأغلبية على اصطناع الحقيقة والاعتدال وكبح جماح النفس لأنهم في يوم من الأيام سوف يتعرضون لتقلبات الحظوظ السياسية وسوف يشغلون بدورهم مكان الأقلية . ولكي يكون الإنسان جماعياً يجب أن يشعر بالاحترام لإخوانه من المواطنين .

والمواطن يخطو خطوته المنطقية الأولى نحو الجماعة حين يصبح واعياً بأن في موطنه السياسي وظائف مدنية معينة منوطة به وأن هناك وظائف أخرى غير منوطة به . وهو لا يستطيع أن يؤدي وظائف معينة على وجه مرض إذا أهمل أسرته وعمله وتدخل في أوجه النشاط العام التي لا يفهمها

وحاول أن يدير جهاز الحكومة بأكمله ، والمواطن الذى لا يعرف كيف يسير حياته الخاصة فى هدوء وأن يستمتع ببيته فى سلام لا قيمة له تذكر عند الدولة . ذلك أنه ما لم ينل راحة النفس فى قطاع وجوده الحاضر ويحس بميزاته فإنه لن يدرك قيمته بالنسبة للآخرين ، ومن ثم لن يتركهم فى هدوء . وعلى الجملة فالجماعية ، مثلها كمثل معظم الفضائل والمهارات الأخرى ، تمتد إلى آفاق بعيدة ولكنها ينبغي أن تبدأ أولاً بالذات فى البيت .

لقد بحثنا وظائف الشعب فى المجتمع الديمقراطي وحققه فى أن يتخذ قراراته السياسية الأساسية . وفى تأييدنا لهذا الحق لم نبرز الجانب الوردى من الطبيعة البشرية ، ولا قلنا بكلمة المطلق ، ولم نقدم ضماناً سهلاً بأنه وإن كان كثرة من الناس يتصرفون اليوم تصرف الوحوش والكواسر فإنهم سوف يتصرفون تصرف النفوس الحكيمة الطيبة فى غد . صحيح أنه ربما تصرف أكثرهم هذا التصرف ، وربما كانت هناك بعض الدلائل التى تم عن التقدم الاجتماعى التى تنبئ بأن المتعصبين الغلاة ذوى القلوب الصلدة قد تقلص عددهم ووهن سلطانهم ، وأن التقدم التدريجى للحرية والمساواة فى المحيط العالمى سوف يلقى ستاراً كثيفاً على الأحداث الأخيرة التى أضافت كلمة « قتل الأجناس » إلى قاموس المدنية - على أنه مهما يكن من شئ . فإنا حين نتحدث باسم الأغلبية الشعبية وحقوقها ينبغي أن نواجه الحقائق . وأيضاً فثمة ديمقراطيات كثيرة مزعومة بعضها قديمة وبعضها جديدة ، جماهير الشعب فيها أميون جاهلون وغير مستعدين بشكل يثير الأسى لاحتمال مسئوليات الحكم الذاتى ، وحتى فى بلاد مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فإن الصور المتعددة للرقابة التى تتبع ، كما هو الواقع الآن ، من الإحساس بعدم الأمان العاطفى أو من الخوف العصابى أو من

الدوافع التي تحمل على قبول الخضوع للسيطرة العليا ، هذه الصور ليست غريبة على جماهير الشعب .

وتحت ديمقراطيات مزعومة - عديدة قديمة وحديثة على السواء - سواد الشعب فيها أميون غير محيطين بشئون بلادهم ، خلو من أية معرفة وغير مهيين بصورة تدعو إلى الأسى ، على تحمل عبء مسئولية الحكم الذاتي . وحتى في دول بريطانيا والولايات المتحدة فإن الصور المختلفة للرقابة التي تبثت كما هو واقع الحال من القلق الماطني والخوف العصبي ومن الدوافع التي تحمل على تقبل تحكم السلطات ، ليست صوراً غريبة على سواد الشعب بل تبدو طبيعية في أعين الكثيرين منهم . ونحن حين نعلن القول الديمقراطي المأثور من أن سواد الشعب ينطوى على أطيب النوايا وعلى حرية الاختيار وعلى قدر من المعقولة والمنطق فإن كل ما نستطيع أن نؤكد به روح من العدالة مع أنفسنا هو أن يتمتع بمزية الأمانة الخالصة وبميل عميق الجذور إلى العدالة ، وهذه صفات مهما يكن من شيء كافية لتثبت القيم الفعالة للديموقراطية ، طالما ظلت مجارى الإعلام ووسائل إذاعة الأنباء مفتوحة ومتاحة للاستخدام العام من جانب الشعب ، وطالما ظلت حرية البحث والمناقشة ممارسة . والحق أن الرأي الشعبي ، مجمعا ، كما قال أرسطو ، ينطوى على جدوى وحكمة أكثر من الرأي الفردي المنزول ، ذلك أن المواطنين حين يؤخذون فرادى قد يبدوون جهلاء جامدى العواطف بما يجاوز حدود التسامح والاعتدال ؛ ولكنك حين تجمعهم معا في دائرة انتخابية أو في قاعة اجتماع أو تأخذ جماعهم عن طريق الصحف ، فإنك عندئذ تحول الأفراد إلى جماعة وتجمع تجاربهم وتكتل معلوماتهم وترهف مشاعرهم . وهم حين يجتمعون في صعيد واحد يصبحون هم أنفسهم - مالم يكونوا منحرفين أو أشرا را سيقى الطباع - القضاة الذين يمكن



الاعتماد على حكمهم وعلى الأخص فيما يتصل بأمرهم الشخصية أو الأشياء التي يستهلكونها . ومن وجهة نظر المستهلك فإنهم هم لا الخبراء الذين يعتد بحكمهم فيما يتصل بهذه الشؤون . فهم وحدهم القادرون على الحكم المباشر ، ويفضل أرسطو دائماً أن يكون الحكم على البيت لساكنه خيراً من خبير البناء ، ولو أننا على سبيل القياس شبهنا المناقشة العامة لأى موضوع بمائدة أو مائدة وتصورنا مساهمة الفرد فيها ، فلنا أن نتخيل أن كل فرد سيجلب إلى هذه المائدة تجربته الخاصة وسيسهم بطريقته في تجميعها على صورة تفوق أى شئ . يستطيع الفيلسوف أن يفكر فيه أو يرسمه . وإذا كانت بعض النتائج التي يصل إليها الفلاسفة قد تبدو أكثر حذقاً وأناقة . إلا أن الأمر مرده آخر المطاف إلى المواطنين ، فهم الذين سيستهلكون مادة السوق السياسية وهم الذين سوف ينعمون أو يشقون بها . ومن هذا كان أرسطو على حق في ملاحظاته الدقيقة حين قال : « إن آكل الطعام لا طاهيه هو خير من يحكم على المائدة » . هذه قولة مأثورة لا تنسى ، يستطيع المواطن الذكي أن يتقبلها دون أن يؤمن بأن المائدة السياسية مغذية ودسمة في زمانه أو أن ذوق سواد الشعب لا يعطى . إن في استطاعته أن يتقبل هذه الحكمة المأثورة ، ومع ذلك يصر على ضرورة بذل الجهد لتحسين كل من المائدة والذوق العام ، إن في استطاعته أن يتقبلها حين يكون الأمر متعلقاً بسياسة عامة وأن يرفضها حين يكون الأمر متعلقاً بشئ يتصل بضميره الخاص أو بالدين أو بالعلم النظرى . وإذا أراد فإن له أن يتقبل هذه الحكمة لا على أنها اقتراح لجمهرة الآكلين ولكن على أنها تحذير وتذكير للوظفين القائمين على المطبخ السياسى . وإذا قبل هذه الحكمة في ضوء أى من هذه التطبيقات واستخدماً ليدلى برأيه في الأوضاع السياسية وليقاوم أية محاولة للحد من حق الشعب في المناقشة والحكم ، فإنه يكون بذلك صورة صادقة للجماعية الحقة .

ولما كانت الجماعة تتطلب من المواطن أن يتضامن ويتعاون مع المستويات العامة للأغلبية وأن يتمشى مع مقاييس الأغلبية ، فإن هذا يدعو إلى إثارة نوع من التوتر في داخل نفسه ، نوع من التوتر بين دوافع الجماعة والانسجام معها ودوافع الذاتية والحرص على التعبير المستقل عنها . وفي هذا الصدد تبدو ملاحظات دى توكيفيل سليمة وصحيحة . فالرجل ذو الصفة المنفردة لا يماثل الرجل الذى ينشد المساواة ، ففي داخل النفس الذكية الحساسة يتضارب هذان الاتجاهان ويتشاحنان ويكونان أبعد ما يكون عن الانسجام والتطابق . إنهما يلتقيان كما التقى يعقوب والرجل الغريب في قصة الإنجيل ، فقد التقيا على شاطئ نهر ميجور ذات مساء وظلا يتصارعان طوال الليل وإلى أن انبلج الصبح بقيا مسكين أحدهما بالآخر . فإذا أخذنا يعقوب على أنه صورة للمواطن الفرد ذو الصفة المنفردة الذى يجاهد ليبقى ، فإن لنا أن نأخذ أيضاً خصمه العجيب الذى لا اسم له والذي يبدو أقرب أن إلى يكون رمزاً معنوياً منه إلى شخص حى لتثيل رجل المساواة . وطبقاً لقصة الإنجيل فإن المصارع الذى لا اسم له قد مس نخذ يعقوب وأصابه بجرح جعله يبرج قليلاً ما بقى له من حياة . وهذه القصة ترمز أيضاً إلى ما سوف يصيب رجل الصفة المنفردة من مصير في المجتمعات الديمقراطية . وعلى الرغم من أن يعقوب قد أصيب بجرح فإنه ظل ممسكاً بتلابيب الزائر الخفيف لا يفلقه حتى استطاع أن يحصل منه على بركة من بركاته .

ومضى قرن أو يزيد بعد دى توكيفيل ، والتوتر مستمر بين هاتين القوتين لم يخف ولم يحسم . وفي لهجة قارضة ظل المثقفون الأمريكيون جيلاً بعد جيل يستنكرون مظاهر التماثل التى تطبع عصرهم ويتنبأون بجلول عصر الظلام الثقافى . وهم في هذا على صواب وإن كانوا أحياناً يسرفون في المبالغة في أوصافهم وهم في هذه المبالغة ينحرف بهم القصد إلى حد الخطأ في

تقبّواهم ، فكل جيل جديد يقدم الحياة لا مزيداً من الأشخاص المتماثلين  
فحسب وإنما يقدم أيضاً حصة معقولة من الأشخاص الموهوبين المستقلين  
المتفردين في جميع مجالات الثقافة الحية المختلفة ، وفي الوقت نفسه ما تزال  
الرؤى تراود الأحلام في أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه أمريكا متماثلة تماثلاً  
كاملاً وعلى نسق واحد يشمل جميع أفرادها .

ولو قدر لـدى توكيفيل أن يمتد به العمر قرناً آخر لآتحت له الفرصة  
للقاء ومتابعة أفكار د لويس برانديز ، الذي عمل قاضياً في المحكمة العليا  
للولايات المتحدة الأمريكية في المدة من ١٩١٦ - ١٩٣٩ وأوضح بما لا يقبل  
الشك أن المواطن الديمقراطي يستطيع أن يحتفظ بفرديته واستقلاله  
الفكري ، على حين يبلغ في الوقت نفسه أعلى درجات الجماعة المدنية .  
والحق أن برانديز يعتبر مثلاً للدفاع عن الجماعة . ولم تشهد المحكمة العليا  
قاضياً مثله مهماً بكرامتها معنياً بتكاملها ووحدتها كهيئة مؤثرة في توجيه  
الدستور وتفسيره . وقد جعل تكاملها من تكامله وكرامتها من كرامته ،  
وقد كان يرى أن هناك أوقاتاً يستطيع الإنسان فيها أن يظهر أعماله وأوقاتها  
أخرى يستطيع فيها أن يخفي أعماله ، والرجل الذي يستطيع أن يختار الوقت الصحيح  
للإعلان أو للإخفاء هو الرجل الذي يستطيع أن يرضى كبرياءه ويصون  
كرامته في الحالين .

وعلى الرغم من هذا الاتجاه السلوكي المحمود والخلق بالذكر والثناء  
كما ينبغي أن يكون ، فإنه لم يكن يمارسه إلا في داخل قاعات المحكمة . لقد  
كان سلوكاً جديراً بالإعجاب . إلا أنه كان محصوراً في دائرة المحكمة الصغيرة :  
وإذا أردنا أن نضرب مثلاً لسلوكه الجماعي المحمود له صفة القومية إلى حد ما ،  
فإننا نستطيع أن نأخذ أفكاره المعارضة التي أوضح فيها صفة الجماعة التي تميز  
بها على مستوى بطولي منفرد . ففي سنة ١٩٢٥ أصدرت ولاية أوكلاهوما

قراراً بأنه لما كانت صناعة الثلج للاستهلاك عملاً عاماً ، فإنه محظور أن يشتغل بها أحد داخل حدود الولاية إلا إذا حصل على ترخيص بذلك من لجنة الولاية . واللجنة لم تكن لتمنع ترخيصاً لأى متقدم جديد حيث يستبين لها بعد البحث وسماع الأدلة أن المجتمع الحالى توفر فيه تسهيلات كافية لإنتاج الثلج وبيعها . ومعنى هذا أن أى شركة لصناعة الثلج تكون قد أسست فى أى مجتمع أو حتى من الأحياء سوف تتمتع باحتكار لإنتاج الثلج فى هذه المنطقة طالما أن إنتاجها وخدماتها كافيان سد حاجة المنطقة . ومعنى هذا أنها سوف تحمى بحكم القانون من قيام منافسين لها فى هذه الصناعة . وإذا كان ثمة قانون قد سخر من معتقدات برانديز الاقتصادية فإنه هو هذا القانون .

وبعد سنوات قلائل أصدرت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية قرارها بأغلبية ( ٦ أصوات إلى اثنين ) بعدم دستورية قانون ولاية أوكلاهوما . وقالت المحكمة فى أسباب حكمها إنه بموجب الدستور تستطيع الحكومة أن تمنح الصفة الاحتكارية للطرق الحديدية أو لإحدى المنافع العامة ولكنها لا تستطيع أن تمنع أى شخص من الدخول أو ممارسة أى عمل عادى ، ولما كانت صناعة الثلج صناعة عادية فكل ما تستطيع الحكومة هو أن تعتمد على تنظيم عملية الإنتاج للصالح العام ومن ثم فى لا تستطيع أن تمنع أحداً من الاشتغال فيها .

يمثل هذه النتيجة ربما سر ورضى رجل آخر أصغر من برانديز ، فقد أيد هذا الحكم أفكاره فى التعدد والتنافس الحر وخلع عليها صفة الدستورية . ولكنه عارض الحكم فى عبارات رنانة لسيين : الأول أن التقويم قد أنبأه بأن العام عام ١٩٣٢ وهو أحلك أعوام الأزمة الكبرى التى حلت بأمريكا . والثانى أنه دعا إلى التفكير فى الحدود التى تمارس فى نطاقها المحكمة وظيفتها فى تقرير دستورية التشريعات الاجتماعية والاقتصادية ، فكيف

تستطيع المحكمة أن تأخذ نفسها بوزن الحاجة العملية لإصدار قانون مثل قانون أوكلاهوما لتصدر قرارها بإلغائه وعدم الحاجة إليه لعدم ضرورته ؟ إن وظيفتنا هي فقط أن نقرر مدى تمشى عقيدة المشرع في وجود بعض المساوىء مع المنطق ومدى فاعلية العلاج المقترح في مواجهة هذه الشرور .

على أنه بعد ذلك بخمس سنوات وعلى أثر الأزمة التي قامت بين الرئيس روزفلت والمحكمة عادت أغلبية المحكمة للأخذ بهذا الرأي المتواضع فيما يتصل بوظيفة المحكمة ، وأصبحت هذه الوظيفة اليوم تعتبر حجر الزاوية في نظامنا الدستوري .

والحق أن برانديز لم تتجلبه أية بادرة من ثقة فيما كان المشرع في أوكلاهوما يحاول أن يبلغه . وكانت التجربة كلها تبدو لنظرة لاجدوى من ورائها ، بل وخلوا عن كل حكمة ومحدثة للضرر ولكنه مع ذلك لم يع لحجب طبيعة وظيفته الخاصة ومخالفتها للمشرع ولكنه وعى إلى جانب ذلك الأزمة الاقتصادية التي كان يعانيها الشعب الأمريكي فهو لم يكن يستطيع أن يغمض عينيه عن الحقائق التي يعرفها كل إنسان ، ولم يكن يستطيع أن يقرأ القانون في الكتب وحدها دون الشوارع والمصانع والبوت ، ومن ثم فقد قال في دفاعه عن دستورية قانون يراه رجعيًا وضاراً :

« إن الشعب الأمريكي يواجه الآن طارئاً أشد خطراً من الحرب . فالمنافسة قد انتشرت لا نتيجة للإملاق أو الفقر وإنما نتيجة لازدياد الإنتاج والرخاء . فالأزمة الطاحنة التي طال أوانها قد تسببت في انتشار بطالة لم يسبق لها مثيل وإلى هبوط خطير في أسعار الحاجات الاستهلاكية وفي عدد من الخسائر الاقتصادية الفادحة التي تهدد نظامنا المالي ومن ثم فلا بد من قيام سلطة لتعيد تشكيل وسائلنا الاقتصادية ونظمنا المالية عن طريق التجربة لمواجهة الحاجات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة .

ومن سلطة هذه المحكمة منع التجربة ، وهي تستطيع أن تلغي القانون الذى ينطوى على قيام هذه التجربة إذا ظهر لنا أن هذا القانون تعسفى أو يقوم على المورى أو غير منطقي ، ولكنتا فى ممارستنا لهذه السلطة العليا ينبغى أن نكون على حذر خشية أن نجعل من هوى نفوسنا مبادئ قانونية . وإذا كان لنا أن نسير على هدى المنطق والعقل فإن الواجب يدعونا أن نوفر الشجاعة لعقولنا ... » .

### الصفة المتميزة والمجتمع الديمقراطي :

لقد اخصنا الطاقات والكفايات التى يتميز بها الرجل الديمقراطي ذو الصفة المتميزة . وذكرنا الفضائل والمواهب التى يتسلح بها لممارسة الحكم الدقيق الرحيم وللاحتفاظ بشرفه المدنى وليساهم بذلك فى أعمال الجماعة . وكل من هذه القدرات تحتاج إلى ممارسة عملية دائمة . وهى تميل إلى التآجر إذا لم توضع موضع الاستخدام العملى الفعال . والإنسان ذو الصفات المتميزة ، شأنه شأن الرياضى ، ينبغى له أن يثنى عضلاته من وقت لآخر ، كما يجب عليه أن يداوم أيضاً على استيفاء جانب من حياته يجرب فيه الخضوع للنظام والتعشيف وإنكار الذات .

ومثال ذلك ما يذكره التاريخ فى الأيام الخوالى لروما القديمة من أن « مانيوس كوريوس دنتاتوس » قنصل الجمهورية كان يعيش فى كوخ حقير ، فلما جاءه سفراء إحدى الدول ليقدموا له رشوة باسم دولتهم وجدوه مشغولاً بطبخ بعض الأبهال لفدائه . وكان جواب دنتاتوس حاضراً : « إن الرجل الذى يرضى لنفسه مثل هذا العشاء البسيط ليس فى حاجة إلى الذهب » . وكان سقراط هو الآخر بطريقته الخاصة يهضى حياته ضد الإغراءات المادية وضد الشهوات التى تضعف العقل وتخضعه للإغراء . وقد كان يقف

ويمحلق في صفوف الأمتعة الثمينة المغرية في أسواق أثينا ثم يقول لنفسه ما أكثر الأشياء التي أستطيع أن أعيش بدونها. ولقد كان برانديز هو الآخر رغم ثرائه يمارس نوعاً من التقشف الزاهد . وفي ظل ظروف الحياة الديمقراطية الحديثة ليس من الضروري أن يعيش الإنسان دون غذاء شهى أو حلى مبهجة . وفي هذه الأيام فإن أنواع البضائع المغرية التي يجب على الإنسان ذي الصفة المتميزة أن يقف دائماً على أهبة الاستعداد لتزكها وإنكارها هي شيء غير ملبوس . إنها موافقة الشعب .

ومهما يكن من شيء فالرجل ذو الشخصية المتكاملة والاستقلال العقلي ليس في حاجة إلى أن يزدري سواد الشعب ، ولا أن يستنكر مستوياته الفكرية أو أحكامه ؛ بل على العكس ، عليه أن يعترف بأن واجبه يقتضيه أن يرد لهذا الشعب مرة أخرى ماتعله منه وما أخذه عنه أولاً . صحيح أنه بفصائله المتميزة وأعماله ومواهبه ، وفي بعض الحالات النادرة بعبقريته المنفردة ، استطاع أن يعيد تشكيل وتلوين وصياغة التقاليد والأمانى التي وجدها من حوله في بيته وأن يلونها ويضفي عليها شيئاً جديداً من ذات مواهبه ، ولكن المجتمع هو دائماً الذي أمدّه هذه المادة الثقافية ، وهو الذي زوده بهذه الخبرات السياسية ، وما يعتقدّه هو أنه من نظريته وبحوثه الخاصة ، ليس في واقع الأمر إلا الاستجابة من جانبه للحوافز التي أثارها في نفسه يبيته التي يعيش فيها . إن المجتمع قد علمه ما هو في مسيس الحاجة لأن يتعلم منه بدوره ، وقد علمه من الحركات ما يستطيع به أن يكسب انتباهه وأن يتخاطب معه ، فالمجتمع لم يبيء له فقط الأسئلة الملئية بالمعانى ، وإنما أمدّه بالمادة الخام والمواصفات التي يستطيع منها أن يجد الجواب وأجوبة سقراط ، ولو أن أغلبية الأثينيين لم يكونوا راضين عنها ، هي أجوبة أثينية لحماً ودماء . وما كان لها أن تتطور أو تختبر أو تنتشر في مجتمع آخر قديم

غير المجتمع الآننى . وأفكار برانديز هي الأخرى أفكار أمريكية في طابعها . وفي السياسة كما في كل شيء آخر لا يمكن أن تجنى أية ثمرة مالم تكن التربة مهيأة والبذرة صالحة والفصل موافياً . وصحيح أنه بالجد والعناية والخبرة نستطيع أن نزيد من محصول التبن ولكن من المستحيل أن نستنبت التبن من رمل الصحراء أو أن نحول الأشواك إلى تبن .

وفي الظروف العادية سوف يجد المواطن ذو الصفات المتميزة نفسه مشاركاً لآراء قسم كبير إن لم تكن أغلبية مواطنيه في المجتمع الذى يعيش فيه . وهذا التوافق العام بامتداده كما هو الواقع إلى المبادئ الأساسية وطرز الحياة السياسية ، يجعل الأمر أكثر سهولة بالنسبة له ليتصرف ويتعاون . وحين يدخل في منطقة الخلاف فى رأى فهو يدرك أن أحكام الرأى العام هي فى الغالب أكثر حكمة فى خواتيمها العملية منها فى تديلاتها النظرية التى تقال لشرح هذه النايات . وهو حين يرجع البصر فى سلسلة الأحكام السياسية الطويلة التى اتخذها وحين يعترف بينه وبين نفسه كيف أن كثيراً منها قد ثبت خطؤه فإنه سوف يخضع نفسه لشيء من التواضع المعقول . وعلى أى، فليس له أن يتوقع أنه سوف يفر من حل تبعه فخص المصادر وتجميع الأدلة وتقدير النتائج المستقبلية والثمن الذى سوف تتحمله الإنسانية . وهو يدرك أيضاً أنه إذا كانت أحكام الرأى العام صائبة وسليمة عادة بالنسبة له . فرد ذلك إلى أن عدداً آخر من الشعب قد أحس بهذه الواجبات وتحمل العبء وعانى الآلام .

ومع ذلك ، فكما أن المجتمع - بصفة ملحوظة - أكبر دائماً من الجماعة السياسية ، فكذلك الإنسان ، هو دائماً أكثر - بصفة ملحوظة - من مجرد مواطن . وإذا كان الإنسان حيواناً سياسياً ، فهو كذلك على وجه التحديد حيوان غير سياسى . وهو يعيش هذين النوعين من الوجود فى ذات الوقت



في مجال حياته اليومي . ولا يمكن أن نكون مستغرقين بكلياتنا في المواطن،  
أوفانين فناء كاملاً في أي ولاء سياسي . ولتقسماً إذا أردت أي عدد  
من التقسيمات وفي أي نظم تختار، فلن تمجد القسمة منتية نهاية حاسمة في أية  
مرة . ففي كل وعلى صور مختلفة ؛ سيبقى للقسمة باق عنيد لا يذوب في أية  
صورة ولا ينتهي إلى قرار، ولهذا السبب تكون الحكومة شيئاً غير مستساغ  
بدون فن، وشيئاً جاهلاً بغير علم، وشيئاً عملاً بدون لهُو ومباهج، وشيئاً  
غيباً مخملاً بدون فلسفة ودين . وبغير هذه الأمور لن يوجد مواطن ممتاز.  
والدولة الصالحة في حاجة إليهم جميعاً بقدر حاجتها إلى كل القوى والإدارات  
والموظفين . بل إنهم ضروريون لوجودها ذاته ، ولا غنى عنهم للحفاظ  
على قيمتها الباقية .

وفي التحليل النهائي ، نجد أن الدولة التي تحاول مد نفوذها السياسي إلى  
الأمور التلقائية للناس ، ومشاعرهم الداخلية التي يحسونها في عزلتهم ، إنما  
تصيبهم وتصيب نفسها بالفقر . إن ساعات الخلوة الخاصة هي الأمر الذي  
لا نستطيع أن نعيش بدونه . وقد يكون من حق ذلك الحارس البقظ الذي  
نسميه « الواجب الوطني » أن يظل يردد صيحته : « من هناك ؟ من هناك ؟ » .  
ولكن الإنسان يحتاج إلى فسحة من الوقت يخلو فيها إلى نفسه ليتأكد من  
الإجابة قبل أن يلفظ بها لسانه .



## تمثيل الرجال الأجلاء

غير المسموح به - المسموح به - المرغوب فيه رغبة متفردة

وما دمتنا قد قطعنا هذا الشوط البعيد فإن لنا أن نركن إلى هدأة طويلة نسترجع فيها الطريق الذي خضناه لتحديد مسلكنا واتجاهنا . ففي البداية رأينا أن الصعوبة الأساسية التي تواجه الرجل الديموقراطي في موقفه الأدبي الجديد ، هي غموض هذا الموقف غموضاً محيراً عرضه لكثير من القلق الزائف والالتهامات المتخيلة ، بقدر ما عرضه لقلق حقيقى واتهام حقيقى . فما إن ضل في الظلام حتى أسلم لمخيلته العنان لتشرذ في المدى البعيد وتستحضر له تلاتاً مخيفاً من جرائم المشاركة ، وحتى الحكومة ذاتها التي أقامها بنفسه ليجسد في وجودها مثالياته وليحقق أهدافه بدت لعينه كأنها أصبحت بؤرة عدوى خلقية لا تنفذ . ومن ثم كان موقفه أسوأ من أن يوصف بأنه خطر من الناحية السياسية فقد كان إلى خطورته من الناحية السياسية لا يحتمل من الناحيتين الخلقية والنفسية .

وحين واجهتنا هذه الأوضاع ، قررنا في حزم أننا لن نستطيع أن نتكافأ مع هذه الظروف ما لم تبدد أولاً سحب الغموض العفنة التي تغلفها . وإذا كان الغموض هو ما يثير القلق وينقل العدوى الخلقية فالعلاج العملى الوحيد يجب أن يكون العمل على تحقيق الدقة والتخصيص النوعى ، وهذا ان يجب أن يكونا هدفينا العاجلين . وقد أثبتت الفصول المكملة الفائدة الكرى التي جنيناها من الدولة والتخصيص . فنحن ما إن قسمنا الموضوع طبقاً لأدق المواصفات النوعية الأساسية إلى موضوعين متمازين على أساس التمييز بين

المسئولية الجماعية والمسئولية الفردية حتى بدأ الموقف المحرج بأكمله يتكشف عن وضع يمكن احتماله ويمكن ترويضه .

ومضى بنا تحليلنا للموقف ليكشف لنا عن أن الواجبات التي تقتضيها المسئولية الجماعية ليست من الثقل بحيث يفوق احتمالها قدرة المجتمع الديموقراطي المحترم لذاته سواء من الناحية الاقتصادية أو الأخلاقية ، وأن هذه المسئولية الجماعية لا تتطلب إلا أن نبذل جهداً واعياً من الذكاء وبعد النظر والتضامن الاجتماعي . ومرة أخرى حين عرضنا للمسئولية الفردية وواجباتها وجدنا هذه الواجبات أيضاً قابلة للتحديد والتعريف عن طريق التقصي الذاتي للمواطن ووجدنا أن التقصي الذاتي يخلع على الموقف كله دقة ووضوحاً . بل وجدناه يجعل عبء المسئولية عن جرائم المشاركة نسبياً طبقاً لأفعال الفرد الخاصة وأخطائه وأهوائه . وهو بعد كل هذا يمنحه طريقاً محدداً منطقياً يستطيع إذا سلكه أن يرى نفسه من المشاركة في الخطأ من الناحية الأدبية إذا كان في الحقيقة والواقع يستحق هذه التبرئة . وفي الحق لقد استطاع تحليلنا برصفه مراحل معينة وفرضه أسساً دقيقة ، أن يشنب عبء المسئولية في حدود محتملة وأن يكيّفها تكيفاً عادلاً لبلاتيم حملها على أكتاف كل مواطن فرد .

وانتقلنا بعد ذلك إلى موضوع أكثر جلباً للسعادة، وهو موضوع الحوافز الحيوية والمواهب الاجتماعية وتوفية الحاجات الشخصية التي تميز الوجود الديموقراطي وتوسع آفاق المواطن وتملأه بالثقة والقوة اللازمين لحياته . والحق أن حياة المواطن في مجتمع طليق ليست مقصورة على أداء واجبات مقدسة وحمل عبء مسؤوليات ثقيلة والزامات أدبية ينوء بها . فكما أن المسئوليات التي تملها ظروفنا ومسئوليات حقيقية ، فكذلك الحوافز والجزء الذي تناله هما الآخران أمور حقيقية . فالمواطنون في الدول الحرة لا ينبغي

بحال أن يقنعوا - كما يجب أن يفعل غيرهم - بظروف سياسية محتملة ومقبولة بحسب ، ذلك أن من حقهم أن يتمتعوا بأسلوب من الحياة الرغيدة التي يقبلون عليها راغبين في حماس . والمساواة السلبية من شأنها أن تمد رواقاً تحت أقدامهم يقيم عثرات الخطر ونوازل الحرمان . والمساواة الإيجابية ترفع السقف من فوق رؤوسهم لتفسح آماد الانطلاق أمام الفرص المتاحة لهم وتحفزهم على المغامرة من أجل توفية ذواتهم وإكمالها . ومهما يكن من شيء فإن الصفة المدنية تفوق هذه الترضيات وتمنح الحوافز العليا للحياة المدنية ، وهي الذكاء والرحمة في ممارسة الحكم ، والشجاعة والسكامل في ممارسة الشرف ، والولاء المنظم في ممارسة الانسحاب للهيئات والجماعات .

وإذا تحققت للواطن الفائدة المرجوة وراه هذه الممارسات فإنه سوف يدرك في صراحة صريحة الخيالات والأوهام في السلوك الإنساني ونقاط الضعف في الحكومة الشعبية ، وسوف يمتنع عن الحكم على مجموع الناخبين والموظفين بمعايير مثالية أو طوباوية . وإذا كانت أحوال الفرد ومزاجه تختلف من فصل إلى فصل خلال السنة فإنه حتى في أشد ساعاته سخرية سوف يمتنع عن أن يتخيل نفسه مواطناً يعيش برضاه في ظل نظام ديكتاتوري أو استبدادي ، بل إنه ليعجب كيف يستطيع هؤلاء الناس أن يصمدوا من يوم ليوم وهم لا يستطيعون أن يفكروا فيما يريدون أن يختاروه ، ولا أن يعبروا عما يحول بخواطرهم من أفكار ، وأن يضحكوا كما يشامون من الموظفين الرسميين . وإنه ليهز رأسه اشفافاً وهو يدمدم : ياله من وجود أبقراط ! فإن الذي لا يستطيع أن يستدعي من يحكمه أمام محكمة الضمير يبدو كأنه لم تتكامل له صفات الرجل الكامل . وإنه ليشعر بأن الديموقراطية النيابية ، مهما يكن ما تتضمنه فيما يتصل بالعلاقات الإنسانية ، يجب أن تتضمن أولاً وقبل كل شيء أن كل ماله مغزى خلقى أو أدبي في معاملات

الحكومة هو عرضة دائماً وباستمرار للفحص والنقد والحكم عليه .

### عدالة الإدارة :

إن الخدمة في حكومة معرضة دائماً وباستمرار للحكم الأدبي على أفعالها ، تستدعي قدرات وطاقات معينة لا ترضى عنها النظم المستبدة أو المتسلطة ، بل قد تعتبرها مادية وضارة . وفي ظل الحكم الديمقراطي ليست الكفاية والخبرة مؤهلين كافيين لاستحقاق التمين في الوظائف العامة ، وكذلك ليست المجاذبة الشخصية أو غير الانتصارات الحربية بمؤهلين كافيين أيضاً ، وفي الحق أنه ما من مجموعة من المواهب ، مهما تكن ، يمكن أن تكفي ما لم يحكمها جميعاً سلوك خلقي حازم ، ولحسن الحظ فإن في الدول الحرة عديداً من الموظفين العموميين الذين يسلكون هذا المسلك الخلقي الحازم والذين يستمتعون من أجله بالتقدير لأنفسهم ولموواطنيهم وناخبينهم ويدلون باتجاهه على أن المعيار الخلقي الديمقراطي ليس معياراً خيالياً أو طوباوياً وإنما هو معيار عملي معقول . هؤلاء الموظفون العموميون ذوو المسلك الخلقي الحازم هم الذين يصفون المعيار الذي يقاس به رجل الإدارة العادل .

ورجل الإدارة العادل في ظل النظام الديمقراطي النيابي ، قد يوجد في عدد من الوظائف المختلفة ، فقد يكون رئيساً للجمهورية ، وقد يكون عضواً في مجلس الشيوخ ، وقد يكون قاضياً أو شريفاً أو عضواً في مجلس المدينة أو جاورشاً في البوليس . ومهما تكن المهام المخولة في وظيفته فإننا لا نعتبره موظفاً عادلاً ما لم يكن متيقظاً ونشطاً في أدائها . فإذا كان الموظف من واجبه أن يرسم الخطط فإن عليه إذا كان موظفاً عادلاً أن يعدها . وإذا كان من واجبه أن يحصل على موافقة الرأي العام وتأييده فإن عليه أن يعمل للحصول على هذه الموافقة والفوز بهذا التأييد . وإذا كان الحكم

وحرية الاختيار متروكين له لاستخدامهما فإن عليه أن يتقبل المسئولية وأن يضع الأمرين موضع التنفيذ، وألا يستغرق في الخيال وهو يقود أو يقرر، وعليه على الرغم من إدراكه أن إمكانياته وكفاياته معرضة للخطأ البشرى وللضعف البشرى، ألا يحد من جموده وحماسه للعمل.

ومهما يكن من شيء فلا بد له من قبل أن يبدأ العمل في أى برنامج له تأثير أدبي ملموس، سواء امتد هذا التأثير إلى كثرة أو قلة أو حتى إلى فرد واحد، من أن يصرف نفسه عن الاستماع إلى المتحدثين الخارجيين وأن يحمّد الصيحات العالية للمصالح الذاتية والمهمات الإغرائية للعادة والتطبع، وأن يركن في هدوء إلى نقد النتائج التي أوصلها إليه ضميره. وسوف تتضمن الأسئلة التي تواجهه ما يلي في أقل القليل:

التقصي الذاتي للموظف الديمقراطي:

(١) كيف يبدو العمل موضع التفكير في أعين الرأى العام حين تعلن كل الحقائق والمصالح والدوافع والفوائد؟

(٢) كيف يبدو هذا العمل إذا كانت النتائج (وهي التي علفت عليها الآمال لتبرير هذا العمل، قد جاءت مختلفة عما توقعت اختلافاً كلياً؟

(٣) إذا كنت غير مرتاح إلى عمل مقترح - ثم وجدت نفسك منساقاً إلى الحاجة بأن هذا إجراء مألوف يندمج فيه كل فرد تقريباً - عندئذ اختر موقفك من هذا العمل على أساس الافتراض بأن هذا هو أول إجراء من نوعه، وأنت أول من اقترف هذا العمل ثم وضع آراءك فيه في ضوء هذا الافتراض.

(٤) إذا كان أمامك عمل سىء مغريمنك إجراؤه بالبقاء في وظيفتك أو بالتزقيتها، وبذلك يمكن لك من مستقبل طيب - أليس الشر محقق الوقوع من مثل هذا العمل، والخير المترقب أو الموعود عرضياً والتعلة كلها خداعاً للنفس؟

(م ١٥ - الإنسان)

(٥) إذا لم تكن قد شغلت من قبل أية وظيفة عامة فكيف يبدو في عينك العمل المقترح باعتبارك مواطناً عادياً في المجتمع الذي لولا تأييده لما أمكن تنفيذ هذا العمل ؟

(٦) كيف تشخص هذا العمل وتصفه إذا كان قد قام به أكره خصومك السياسيين ؟

(٧) في ضوء هذه الاعتبارات أعتقد أن مثل هذا العمل سوف يخلع على الجماعة شرفاً ومكانة أو سوف يسلبها للنزى والعار ؟

هذا التقصى الذاتى كما نرى هو إعداد وتمهيد لتقص عام وشامل من جانب الشعب ، وعلى أى منها تقوم ارتباطات الموظف العام بحزبه . فهو إذا كان عدلاً فلا بد أن يشعر بأن عليه التزامات لجميع الناحيتين على السواء في دائرته الديمقراطية ، وهو في الوقت نفسه يؤمن بأن من حق الشعب أن يطلع على كل الشئون العامة ، ومن ثم فلا ينبغي له بحال أن يرفض أى استجواب أو يتذمر من أى تعليق ، وهو أيضاً يؤمن بأن الموظف العام الذى يحجب المعلومات عن الشعب يخدم بهذا مصالح حزبية أو يصون كرامات سياسية أو عسكرية أو صناعية خاعة أكثر من صيانه لعوامل الثقة بالحكومة . ومن ناحية أخرى فهو قلما يتوقع أن يحيل الشعب هذه المعلومات عندما يحصل عليها إلى معادلات منظمة أو تعاسات منطقية أو قوانين عليية . والناخب الديمقراطي يدرك بحساسيته العامة أن القياسات قد يكون استخدامها السبب في الدفاع عن القرارات منها في الوصول إليها . ومن ثم فهو يستغل المعلومات والحقائق التى تصل إليها تبعاً لتجاربه في الحياة ووفقاً لمشاعره وأحاسيسه الخاصة وأفكاره ، وهى في عمومها تكون على درجة من الوعى كافية لتحول دون الإسراف والتزيد ودون الإفراط أو التفریط .



ومهما يكن من شيء فحق الشعب في الحصول على المعلومات والوقوف على الحقائق لا يتوقف بحال على الوثوق من قدرته على استيعاب هذه الحقائق وإدراك مفاهيمها ومراميها ، ولا على الوثوق من قدرته على استخدام هذه الحقائق وإدراك مفاهيمها ومراميها ، ولا على الوثوق من قدرته على استخدام هذه الحقائق في حكمة وتبصر . ذلك أن الحقائق ملك للشعب . والسبب ، في بساطة ، هو أن هذه الحقائق تتصل بمصالح واهتمامات عامة هي مصالحه هو واهتماماته هو ولا أحد غيره ، كما تتصل بالحكومة ، والحكومة حكومته هو أيضاً . والتصويت على أى مشروع أو قرار مرده إليه لأنه صاحب الرأى في توجيه وتشكيل أى قرار أساسى تتخذه الدولة . وهو ، أى الشعب ، هو صاحب الحق في تأييد أى مشروع من المشروعات أو عدم تأييده ، والشعب هو صاحب الحق في المشاركة الفعالة النشطة في إدارة سياسة بلاده . وفي هذا يقول جون ديوى في حاشية بالغة : « لك بعد هذا أن تفكر في الفرق الشاسع بين أن تبدأ بالشعب وتنتهى بالسياسيين وبين أن تبدأ بالسياسيين وأن تنتهى بعرض شيء على إرادة الشعب - وشتان بين الأمرين ... » .

وثمة وجه آخر لقضية الحق والصدق ، فإنه إذا كان على الحكومة ألا تكذب الشعب فإن على الشعب ألا يكذب الحكومة . ولا مزية في أن الوهن سوف يصيب أسس الديمقراطية حينها لا يشعر أفراد الشعب بالأمن في معاملتهم بأصالة وصدق مع قضائهم ونوابهم وعاملهم من رجال الحكومة . هذا الخطر الشديد الذى يهدد أسس الديمقراطية يجهد الموظف الأمين العدل نفسه باستمرار لتفاديه في حدود ما تسمح به مهام الوظيفة . فهو يمعن النظر في قوانين بلاده ويفحص تعليماتها ولوائحها ليتأكد من أنها لا تحتوى على نص أو نصوص تنرى المواطنين أو تحملهم على الكذب على الحكومة ليجد أن بعضها محتاج إلى تصحيح عاجل مباشر . فثلاً يلاحظ الموظف العدل الأمين في بعض البلاد ( غير الولايات المتحدة الأمريكية )

أن قانوناً ما من قوانين بلاده يقضى بإعفاء الطرود المصدرة إلى الخارج من ضريبة التصدير إذا كان ثمنها لا يتجاوز قدراً معيناً وليكن على سبيل المثال عشرة دولارات ، فإذا زادت قيمتها عن هذا القدر فرضت عليها ضريبة تصدير تعادل ٥٠ ٪ من قيمتها ، وأن مثل هذه الضرائب غير المتدرجة ولا المستوية ظاهر أن من شأنها أن تجعل الكذب مشمراً ويعود بالفائدة على صاحب السلطة المصدرة ، بل وتجعل اكتشاف مثل هذا التهرب من الضريبة أمراً غير محتمل إلا إذا أدين قطاع كبير من المواطنين بتهمة التهريب . مثل هذا القانون وغيره من القوانين الضريبية التي تجعل مناطق الضريبة مرتبطاً بإقرار صاحب العمل عن كمية العمل التي أداها في بيته في ممرية تامة يجب في نظر الموظف العدل الأمين أن تعدل أو تلغى لأنه مامن فرد يوجه إليه اتهام يمكن أن يعتمد على يمينه في إدانة نفسه .

والموظف العدل الأمين من شأنه أن يكون متيقظاً مراقباً لأحوال الشعب مدرّكاً لظروفه ومزاجه ، هذا المزاج العام الذي يحتاج أحياناً إلى عوامل تلطيف وتهذبة من جانب الحكومة إذا أريد لهذا المزاج ألا يستقر إلى القتال الوحشي . وهو يدرك بحكم تكوينه الإنساني لماذا يشعر بالحنج له منه لا الاستهانة به أو إنكاره ، والغليان الثابت غير المنطقي حين يمتزج بالذكاء والفهم يوفر الدوافع التي لا غنى عنها لكل ما هو خير وجبيل ورحيم في تجاربه ، ولكنه في الوقت نفسه حين يستثار ويزاد إلى درجة تتجاوز قدرتها على ضبطه وينطلق في ثورات جامحة فإنه يدرك كل شيء له قيمته وقدره في البيئة . والموظف العدل الأمين يفترض وبحق أن جميع جيرانه لا يختلفون في تكوينهم ومزاجهم عن تكوينه ومزاجه ، وأنهم من ثم في حاجة إلى أن يحولوا طاقاتهم غير المنطقية إلى مجار أخرى تحقق النفع العام . والحق أنه كما أن العقل بلا عاطفة في العلاقات الاجتماعية يصبح مرضاً عقلياً ،

فكذلك العاطفة بلا عقل تصح هياجاً . ومن ثم فالموظف العدل لا يجلس مسترخياً في ناديه ويملاً بطئه بوجعة دسمة ثم يطلق لسانه مستكراً التصرفات الهوجاء للجوعى ، أو يبدى دهشته من أن الجهال دائماً يملأهم الخوف ، والمتعطلين تنطوى صدورهم على الحقد والكراهية ، أو يمضى متسائلاً عن السبب في أنهم يتصرفون على هذا النحو ، وهو يبذل غاية جهده ليحول دون وقوع الحرمان على الجماعات وإزالة المظالم والمساوىء الاجتماعية حتى لا تؤدي مبالغته في تقدير الناس إلى تحريك الجانب اوحشى الكامن في نفوسهم .

وهو فيما يتعلق بأعماله الوظيفية في الحكومة يسلّم بأنه مهما تكن الضمانات التى يتخذها هو ومعاونوه فإنه لا يمكن تفادى احتمال وقوع بعض الأخطاء الضارة ، وربما تسببت هفوة نتيجة لإهمال أو عدم عناية في إيقاع هذا الضرر ، وربما كان السبب سوء تفاهم تام أو عجزاً في الجهاز أو حادثة غير منظورة . ومهما يكن من شيء فعلى أى وجه حملت السبب ، فإن العمليات الحكومية يترتب على أدائها بالضرورة عدد من الخسائر والأخطاء والمظالم والإصابات . والموظف العدل ، معترفاً بهذه المخاطر المؤسفة كما تقتضى بذلك الصراحة ، عليه أن يراجه مسئوليته تجاهها على أساس خطة ذات شعب ثلاث . فإذا كانت الإصابات تنتج بالضرورة من أعمال ومعاملات إدارية فإن عليه أولاً وبالذات ألا يكف عن السعى في سبيل تحقيق وسائل أكثر فاعلية للوقاية ، وعليه ثانياً أن يصير دائماً على إفساح المجال لسماع صوت الشعب بتيسير وسائل الاحتجاج له وجعلها مفتوحة وفعالة ، وثالثاً في الحالات التى يقع فيها الضرر فعلاً وتحيق الإصابات بالأفراد وحين يكون قد فات دور الرقابة ولم يعد يجدى الاحتجاج ، فإن على الموظف العدل أن يتجه إلى الهيئة التشريعية ويناشدها أن تعمل على إصدار

قوانين عامة لدفع التعويضات ، وهو في الحق لا يكاد يفهم كيف أن زملاءه الذين التزموا الصمت إزاء مطالبة السلطات التشريعية بتقدير قوانين عامة للتعويض - استطاعوا أن يناموا هادئين دون أن تورقهم الأوضاع .

أما فيما يتعلق بنفسه فهو يحسن الظن بمواطنيه وغرائزهم وباهتماماتهم بالآخرين سواء في الوطن وفي الخارج ، ويارتابطهم بالحرية وبكرمهم ، ويأدركهم الطيب المفاجيء وبجبههم الأساسي للسلام . ولأنه لا يفهم دوافعه الخاصة وعمركانه فهماً كاملاً محيطاً فهو كذلك غير مطالب بأن يفهم دوافعهم وعمركانهم فهماً كاملاً ومحيطاً أيضاً . وغالباً ماقترب أذواقه الخاصة عن أذواقهم . فتفاقم تبدو خجلة وأفكارهم تبدو مضطربة وذآكرتهم ضعيفة ، ومع ذلك فهذا لا يقتضيه أن يستنتج أنه باستمرار على حق في اختياراته وأنهم دائماً أبداً مخطئون . وله أن يقتبس باسترخاء عبارة جون لوك « إن الناس قد يختارون أشياء مختلفة ، إلا أنهم مع ذلك يختارون جميعاً اختياراً صحيحاً ، بيد أنه أحياناً حين يأتي إليه بعض المتعصبين الدجماطيين ليطالب بأن تتدخل الحكومة في خصوصيات الناس وأن تراقب ملاحظاتهم وتسليلاتهم وأن تصحح مفاهيمهم سواء أرادوا أو لم يريدوا ، فإن عليه أن يصغى إلى مايقول في صبر وإناة ثم ينصرف للتأمل والتفكير وبعدئذ يتسم له ابتسامة رقيقة ثم يقبل عليه ليجيبه إلى ماطلب في ضوء السطور الآتية :

« منذ سنوات بعيدة بينما كانت ثلاثة ثعالب تعبرالنهر معاً دفع بها التيار إلى حفرة في صخرة حاولت الخروج منها فلم تستطع وطال بها المقام فهي تقاسى من هجمات البراغيث التي لصقت بأجسادها . وفيها هم في محتها مر بها فتفقد صديق وعرض أن يزيل البراغيث من فوق أجسادها . فقال له الاول : « لا . أشكرك ؛ إن البراغيث الموجودة في جسدى الآن قد بشدت من دمائى ولم تعد تتمتع شيئاً من دى فإذا أزلتها حل محلها غيرها ذات

شبهة متفتحة وامتمت ما أبقته الأولى من دعائي . وقال الثاني رداً مختلفاً :  
« أشكرك أيها القنفذ . إبدأ من فورك بإزالة هذه البراغيت ، فقد قاسيت  
منها أشد المقاساة بحيث لم يعد في طوق أن أصبر عليها لحظة أخرى  
وسأجرب حظي مع غيرها التي قد تأتي لتلتصق بجسمي من جديد » . ولزم  
الثالث الصمت برهة طويلة يفكر ويتدبر وأخيراً تكلم فقال : « أيها القنفذ ،  
إنك ودود عطوف وكلا الزميلين على حق فيما قاله لك ؛ بل وكلاهما على  
خطأ أيضاً . أما بالنسبة لي فإني أفضل أن تزيل البراغيت اللاصقة فوق  
ظهري والتي لا أستطيع أن أصل إليها لأحسها بنفسى ، أما البراغيت  
الأخرى فإما أن أزيلها بنفسى وإما أن أوطن نفسي على الصبر عليها  
والعيش بها . وبعد فترة لم تطل ، وحين استطاعت الثعالب أن تخلص  
نفسها من القرة أصبح الثعلب الثالث حكيمها الذي أجمعت على حكمته  
وأصبحت كلماته المعارضة مثلاً سائراً في الحكمة حتى يومنا هذا . »

### الحل الديمقراطي :

في الأزمان الخوالي وصف الأنبياء الذين جاءوا بالآديان رؤيا ذات  
خلافة وجمال وزادوا في وصفها إلى حد يهروا به خيال الرجال وملكوا  
مشاعرهم منذ ذلك الحين . فقد صوروا عصرراً ذهبياً لا كما زعم اوثنيون  
أنه مخبوء في غابات الماضي البعيد ؛ وإنما على أنه منتظر في مستقبل الأيام ،  
عصرراً يسوده السلام ويكف الناس فيه عن محاربة الواحد منهم الآخر  
وينعم كل منهم فيه بالعيش في أمن وطمانينة في ظلال كرمته أو شجرة  
تينه ؛ ومن ثم لا يكون محتاجاً إلى أية تنظيمات لتوجيهه ، لأن قلوبهم  
وضمائرهم ودعائهم نفوسهم سوف تهديهم دائماً إلى الحق والعدل - وأنه  
حين يأتي هذا اليوم فلن يكون ثمة حاجة إلى الحكومات والموظفين ولا إلى

العقوبات أو القوانين . ذلك أن الناس سوف يكونون أحراراً يتبعون صوت دوافعهم الخيرة ويسرون على هديها .

وقد انتبخت هذه الرؤيا بالطبع حينها شاهد الأنبياء والحكماء ماعليه حال الحكومات والقوانين في زمانهم من عسف الحكام وقوتهم التي لا تقاوم في آشور وبابل ومصر ، ثم من بعد ذلك في مقدونية وروما والجبروت الوحشي الذي كان يطلق عليه نظام الحكومات ، والمظالم المقتنة التي كانوا يهصوغونها قوانين ، والقضاء الذي كان يتولاها المجرمون والمنافقون ، والحالات المسيئة التي كانت تعانيها الطبقات المضطربة المعذبة المحرومة اقتصادياً . وإذا كان الإنسان لا يستطيع أن يتوقع أن تتعلم الحكومات وسائل تحقيق العدل ، فلا أقل من أن يحمل على الأمل في أن الامدالة سوف تلغي الحكومات ، ولكن يوماً بعد يوم كانت القوانين يشتد جودها والقضاء يشتد جودهم بحيث بدا أن الله والإنسان لا بد لهما أن يتحولا عنهما وأن يعيدا تنظيم الوجود بطريقة مختلفة جذرياً عن الطريقة التي يدار بها الكون الآن ، وذلك أننا حتى لو صدقنا جدلاً ، وهو أمر بعيد الاحتمال ، أن حكومة أو أخرى قد بدأت تنصرف بعدالة وتحكم بإنصاف فإنها سوف تلجأ على الرغم من ذلك إلى استخدام الوسائل القديمة المنفرة للسلطان ، وسوف تلتطخ أعمالها بيقع الوحشية والدم المسفوك الشائن المنظر . وحين يحل العصر الآلاني الموعود ليحل محل العنف والعسف المتوافق والحرية والانسجام فإن كل الحكومات وكل القوانين سوف تختفي من الوجود في بساطة .

وقد انتعشت هذه الرؤيا في كل عهد تقريباً منذ اليوم الأول لإعلانها مانحة العزاء لعديد من المتفوقين من رجال الدين وللعامة الهدوء والسلام ، ومقدمة التشجيع والتعصيد للتجارب التعاونية مثل مزرعة بروك وإثارة عارضة لأعمال الفوضويين . وقد اكتسبت هذه الرؤيا بروزاً مثيراً وإن

يكن شاردأ في نظرية ماركس حين أعلن إنجلز باسم المادية الجدلية أن الدولة السياسية ليست إلا نظاماً انتقالياً، وتنبأ بأن هذا النظام سوف يزوى بعد قيام الثورة الشيوعية . وقد تبعه لينين ببعض البيانات الغامضة التي بدت كأنها تؤيد هذه الفكرة . وقد تورط بعض النظرين السوفيت الأقل مرتبة في هذه الحماسة التي دفعوا لها ثمناً باهظاً في حركة التطهير سنة ١٩٣٠ . فقد تورطوا في أخذ نبوءة إنجلز الخاصة بانتهار النظام السياسي على أنه أمر سريع الوقوع وتحقق في روسيا . وعلى أي ، فإذا كانت هذه الرؤيا مازال قادرة على إثارة إعجاب بعض ذوى العقول الراجعة ، سواء في الهيئات الدينية أو المدنية فهي مازال تهب لعالم أضناه العسف وأنهكه الصراع ، صورة مثالية للحرية والسلام .

ومهما يكن من شيء فهذه الرؤيا الموجودة، شأنها في ذلك شأن كل الأفكار الطوباوية ، قد أحدثت ضرراً عملياً في نفوس الناس . ذلك أن الناس الذين يتفقون على أن العصر الآلني الموعود على وشك الحلول ليجتث كل المظالم الاجتماعية من جذورها ، قد يكونون أقل اهتماماً بمقاومة هذه المظالم في وقتها انتظاراً لهذا اليوم الموعود . وكذلك الناس الذين يؤمنون بأن أنظمتهم لا يمكن أن تعوض أو تقتدى ، وأنها لا بد أن تختفي أو تزوى ، قد يتسكأون في إصلاحها . وهذه الرؤيا الألفية الموجودة ، على حين أنها تمنح الناس مثلاً اجتماعياً أعلى غاية في نبل المقصد ، فهي في الوقت نفسه تمنحهم تملة مقبولة للرضوخ للأمر الواقع وممارسة وجود أناني غير سياسي . فمن ذا الذي سوف يتعرض للخاطر التي ينطوى عليها الكفاح من أجل العدالة والإصلاح إذا كانت كل القوانين بالطبيعة وحشية وكل الحكومات بالضرورة تسفية ظالمة ؟ وإذن فإلى أن يأتي العصر الآلني الموعود ويجلب معه مجتمعا يتحقق فيه التعاون الكامل فإن على الإنسان ألا يأتي عملاً أسوأ من مجرد

الاهتمام بمصالحه وسلوك طريق المنفعة الذاتية ومحاولة البقاء بأى ثمن مهما يكن . ونستطيع أن نقول من قبيل الحاجة إن القانون والحكمة كلاهما شر كان لابد من فرضه على الإنسان بسبب خطاياه . وأى إنسان يلزم نفسه بحياة فاضلة صالحة خير له وأبقى أن يبتعد عنها ما استطاع إلى ذلك سبيلا .

وهكذا نرى أن هذه الرؤيا النبوية القديمة رغم معانيها السامية تعرض مفاهيم متعددة لها قيمتها فى عمق ووضوح ، فهمي تعظم الحرية وتمجدها ، وفى الوقت نفسه تضعها فوق المتناول العملي ، وهى تترفق بالمعذنين فى الأرض وتبسط لهم جناح الرحمة وتوجل ضمناً خلاصهم وتحررهم ، وهى تنقد مساوىء القانون ويسدو أنها تعصمها من التصحيح ، وهى بتصويرها العصر الذى يستطيع فيه الحل الوديع أن يقيم فى أمان إلى جانب الذئب تجعل الناس يستنتجون أنهم فى غير حاجة لتحسين نسل كلاب الحراسة . هذه المتناقضات تضع أمامنا مشكلة عويصة عميقة .

والحل الديموقراطى لهذه المشكلة يتمثل فيما أعتقد فى العمل الإنسانى الأعظم الفريد فى ترتيب العلاقات السياسية ، وهو اكتساب ذلك النوع من الحكمة والقدرة على الحكم والبصيرة النافذة الذى يباح لنا أن نسميه العبقرية المتحدة . وإيضاح هذا فى إيجاز أولاً قبل أن نذكر مضامينه فإن هذا الحل يتألف من إسقاط العصر الألفى الموعود من حسابنا بتحقيق وعده الخاص بالحرية الكاملة فى كل زمان ومكان ، وبدقته وحفظه فى مملكة الضمير والفكر والعقيدة والرأى . هذا الحل يتطلب مثابة من جانب الشعب لا نهاية لها للمحافظة عليه . إذ ما من تجربة أشد صعوبة من تلك التجارب التى تمسك بشرية من الوعود الطوباوية وتحولها إلى حقيقة واقعة راهنة وطبقاً للحل الديموقراطى من أن الإنسان يملك الحرية الكاملة للفكر والحرية الكاملة للعقيدة والحرية الكاملة للضمير ، وأنه فى استمتاعه بها يحظى



بأمان كامل ، وتقوم الحكومات بحماية استمتاعه بهذه الحريات . وما من عقيدة أو مبدأ أو رأى مستقيم يمكن أن يفرض لتنسيق مدى حريته في استخدام ذكائه .

على أن النظام الديمقراطي ، ولأسباب ظاهرة لا تخفى ، لا يمنح حصانة ماثلة للسلوك الاجتماعى لآى فرد أو لأعماله العلنية التى قد تؤثر فى رفاهيته وسلامة الآخرين ، فهذه يجب أن تخضع بالطبع إلى قواعد عامة معقولة ومقبولة . وعلى الرغم من ذلك فإن الحل الديموقراطى يبذل تأثيراً تخلياً محبطاً بكل جوانب المسألة ، فهو لا يؤثر فقط فى الجانب الذاتى بل يمتد تأثيره إلى الجانب الموضوعى الخارجى ، فالحرية الكاملة للمواطن الديمقراطى فى الفكر ، وحرية الكاملة فى المناقشة تخدمان لافى تحرير حياته الداخلية لحسب ، وإنما فى تحرير معاملاته الاجتماعية ، ومن ثم لم يعد كافياً مجرد القول بأنه يستطيع أن يفكر كما يحلو له .

ولكن كيف يعضى الحل الديمقراطى فى طريقه لتطور النظم الاجتماعية التى ينتظر منه أن يطيعها ؟ إنه كئيباً يحقق ذلك لا بد له من أن يلجأ إلى كل أساليب ووسائل الفكر والضمير والإعلام التى ضمن لها أوسع قدر من الحرية ، وأن يستخدمها لضمان تبادل فكرى مستمر بين المواطن والمواطن ، وبين المواطنين والموظفين وبين المواطن والوظيفة بحيث يستقر بينها فيض متبادل من الرأى يبلغ ذروته فى الاستفتاء الشعبى وعند صناديق الانتخاب . وبهذه الطريقة وحين تأخذ العملية الديمقراطية مجراها طبقاً لمواصفاتها الخاصة فإنها تندو فائدة على تحقيق أهدافها بأوسع ما طالب به توماس جيفرسون . وهى حين تخلص لنفسها فإنها لن تستمد سلطتها الحققة فى الحكم من رضا المحكومين لحسب كما كتب جيفرسون فى وثيقة إعلان الاستقلال ، وإنما سوف تحظى بمظاهرة المحكومين ورضام فى تأييد

التطبيقات العادلة لشئون الحكم والإدارة ولكل ما تتخذ من قرارات للممارسة سلطاتها .

وفي ضوء هذه المفاهيم يصبح للقوانين والحكومة والقرارات الإجبارية الرسمية أساس أخلاقي . لحرية البحث والاستجواب من ناحية ، وعدالة الإدارة من ناحية أخرى هما في الواقع العمودان للتوأمين اللذان يدعمان معاً ويستندان معاً السلطان الأخلاقي لأية حكومة نيابية .

إن ظروف الإنسان الديمقراطي وأحواله شيء جديد ومستحدث على وجه الأرض . وعمله في الخلق السياسي لما يزل في البداية . وفي كل مراحل التاريخ الإنساني المحزنة فإن عمله هو العنصر الأول بفضل ذكائه الذي يقدر في الواقع على أن يتخذ العناصر التي يتألف منها المجتمع الصالح وأن يدفعها إلى حيز الوجود العملي .

واليوم وقد بدأ يكتشف طاقاته وقدراته وأن يكبح جماح شهواته وأهوائه ، فقد تبوأ لعمله في وضوح لا يخفى قوى متزايدة ودفعات مجمعة . وإلى لأزق البرم الذي أرى فيه العالم لا تحسب فيه أمة قوية إلا بالعدل ، ولا أمة غنية إلا بالرحمة ، ولا أمة مستقرة آمنة إلا بالحرية والسلام . . .



الناشر  
سجل العرب  
القاهرة

